



المركز الفلسطيني لاستقلال  
المحاماة والقضاء  
«مساواة»

# المرصد القانوني السابع

التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني  
في أداء منظومة العدالة الفلسطينية  
وبيان المتغير في الأداء  
ما بين عامي 2021- 2023

2024



# المرصد القانوني السابع

التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع  
الفلسطيني في أداء منظومة العدالة  
الفلسطينية وبيان المتغير في الأداء  
ما بين عامي 2021- 2023

2024

## شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، بدعم من برنامج «سواسية ٣ المشترك: تعزيز الوصول إلى العدالة بشكل متكافئ لجميع الفلسطينيين»، البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونسف.

## إقرار

إنّ الآراء المعبّر عنها في هذا التقرير هي آراء المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، ولا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لبرنامج سواسية 3 المشترك أو هيئات ومنظمات الأمم المتحدة المنفذة أو شركاء التنمية الدوليين أو المنظمات التابعة لها.

يونسف  
لكل طفل

هيئة الأمم المتحدة للمرأة  
هيئة الأمم المتحدة للمساواة  
بين الجنسين وتمكين المرأة



سواسية ٣  
SAWASYA III



## الفهرس

### الفهرس

9	المقدمة
11	الملخص التنفيذي
39	المنهجية
39	أهداف المسح
39	استمارة المسح
40	الإطار والعينة
40	أولاً: مسح توجهات الأفراد
40	1.1 مجتمع الهدف
40	2.1 إطار المعاينة
40	3.1 حجم العينة
40	4.1 تصميم العينة
40	5.1 طبقات العينة
41	6.1 حساب الأوزان
41	ثانياً: مسح القضاة الشرعيين وأعضاء النيابة
41	1.2 مجتمع الهدف
41	2.2 إطار المعاينة
41	3.2 تصميم العينة
41	ثالثاً: مسح المحامين المزاولين والمتدربين
41	1.3 مجتمع الهدف
42	2.3 إطار المعاينة
42	3.3 حجم العينة
42	4.3 تصميم العينة
42	5.3 طبقات العينة
42	6.3 حساب الأوزان
42	رابعاً: مسح الهيئة التدريسية وطلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية
42	1.4 مجتمع الهدف
42	2.4 إطار المعاينة
43	3.4 حجم العينة
43	4.4 تصميم العينة
43	5.4 طبقات العينة
43	6.4 حساب الأوزان
44	خامساً: العمليات الميدانية
44	1.5 التدريب والتعيين

44	2.5 جمع البيانات
44	3.5 الإشراف والتدقيق الميداني
45	4.5 التدقيق المكتبي والترميز
45	سادساً: معالجة البيانات
45	1.6 برنامج الإدخال وقواعد التدقيق
45	2.6 تنظيف البيانات
47	استطلاع آراء الجمهور
49	العينة:
49	أولاً: الوضع العام لقطاع العدالة في فلسطين
49	1.1 وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين:
57	2.1 وصف وضع القضاء في فلسطين
62	ثانياً: الرضا عن مؤسسات قطاعي العدالة والأمن
62	1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا المختلفة
63	2.2 وصف وضع النيابة العامة في فلسطين
63	3.2 الرضا عن أداء الشرطة الفلسطينية
68	4.2 الرضا عن القضاة في بعض الجوانب
69	5.2 الرضا عن المحامين/المحاميات في بعض الجوانب
70	6.2 وصف المحامين/المحاميات والعلاقة مع المواطنين
71	7.2 الرضا عن وزارة العدل
73	ثالثاً: الثقة في قطاعي العدالة والأمن
73	1.3 الثقة ببعض الإجراءات والممارسات
75	2.3 الثقة بمؤسسات/جهات قطاعي العدالة والأمن في دعم وتعزيز سيادة القانون
79	3.3 الثقة بكفاءة واستعداد بعض المؤسسات/الجهات في دعم وتعزيز سيادة القانون
81	4.3 المعرفة بإجراءات تقديم شكوى لدى مؤسسات قطاعي العدالة والأمن
83	رابعاً: توجهات مستقبلية
83	1.4 اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي
83	2.4 أسباب اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي
85	3.4 أسباب عدم اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي
86	4.4 بعض الأسباب والجهات التي يفضلها الجمهور للتدخل في حل النزاعات في حال عدم اللجوء إلى المحاكم والمقارنة بالاستطلاع السابق 2021
88	خامساً: مساءلة مؤسسات العدالة
88	1.5 الشرطة الفلسطينية
90	2.5 النيابة العامة
92	3.5 المحاكم
95	استطلاع آراء المتقاضين والمتعاملين مع مؤسسات العدالة الرسمية
97	أولاً: التواصل مع مؤسسات قطاعي العدالة والأمن
97	1.1 اللجوء أو الاستدعاء أو التواصل مع أي من مؤسسات قطاع العدالة:
102	ثانياً: انطباعات المتعاملين عن قطاعي العدالة والأمن
102	1.2 الانطباعات عن أداء الشرطة الفلسطينية:
107	2.2 الانطباعات عن أداء المحاكم النظامية:

112	3.2 الانطباعات عن أداء المحاكم الشرعية:
115	4.2 الانطباعات عن أداء النيابة العامة:
117	5.2 الانطباعات عن القضاء العشائري:
119	<b>استطلاع القضاة النظاميين</b>
121	1 مستوى القضاة في فلسطين
123	2 استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة القضاة النظاميين
127	3 الوصول للعدالة
128	4 تدريب القضاة النظاميين
130	5 نظرة القضاة النظاميين في المحاكم لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة
136	6 التعيين في القضاء والنيابة العامة
137	7 العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني
139	<b>استطلاع القضاة الشرعيين</b>
141	1 مستوى القضاة الشرعيين في فلسطين
143	2 الوضع العام للمحاكم الشرعية في فلسطين
144	3 استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة القضاة
146	4 الوصول للعدالة
147	5 تدريب القضاة الشرعيين
148	6 نظرة القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة
152	7 التعيين في القضاء الشرعي
153	8 العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني
155	<b>استطلاع آراء أعضاء النيابة</b>
157	1 مستوى أعضاء النيابة في فلسطين
160	2 وجهة النظر بالنيابات
161	3 استخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمة أعضاء النيابة
163	4 الوصول إلى العدالة
166	5 تدريب أعضاء النيابة
167	6 نظرة أعضاء النيابة في وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة
173	7 العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني
175	<b>استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق</b>
177	أولاً: الوضع العام لكليات الحقوق في فلسطين
180	ثانياً: المناهج في كليات الحقوق الفلسطينية
182	ثالثاً: مستوى طلبة كليات الحقوق
184	رابعاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات
187	خامساً: نظرة أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الحقوق لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة
194	سادساً: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني
197	<b>استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق</b>
201	أولاً: الوضع العام لكليات الحقوق في فلسطين
202	ثانياً: المناهج في كليات الحقوق الفلسطينية
205	ثالثاً: مستوى طلبة كليات الحقوق

208.....	رابعاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات.....
211.....	خامساً: نظرة الطلبة في كليات الحقوق لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة.....
216.....	سادساً: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.....
219.....	استطلاع آراء المحامين/ات المزاولين/ات للمهنة.....
221.....	1 تقييم مستوى المحامين الفلسطينيين.....
225.....	2 دور نقابة المحامين الفلسطينية.....
227.....	3 برنامج التدريب.....
228.....	4 كليات الحقوق في فلسطين.....
229.....	5 كليات الحقوق في فلسطين.....
230.....	6 استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة مهنة القانون.....
233.....	7 الوصول إلى العدالة.....
234.....	8 نظرة المحامين لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة.....
244.....	9 التعيين في القضاء والنيابة العامة.....
245.....	10 العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.....
249.....	استطلاع آراء المحامين/ات المتدربين/ات.....
251.....	1 تقييم مستوى المحامين الفلسطينيين المتدربين.....
254.....	2 دور نقابة المحامين الفلسطينية.....
256.....	3 برنامج التدريب.....
258.....	4 كليات الحقوق في فلسطين.....
259.....	5 وصف طلبة كليات الحقوق.....
260.....	6 استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة مهنة القانون.....
262.....	7 الوصول إلى العدالة.....
264.....	8 نظرة المحامين المتدربين لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة.....
274.....	9 التعيين في القضاء والنيابة العامة.....
275.....	10 العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.....



## المخلص التنفيذي





## المقدمة

تكمن أهمية سيادة القانون في أنها ضمانة السلم الأهلي الذي هو أساس التنمية والتمتع الشامل بحقوق الإنسان. وأن نجاح جميع المؤسسات العاملة في سيادة القانون، سواء أكانت حكومية أم أهلية، في دعم الوصول إلى العدالة وسيادة القانون تُرى آثاره من خلال التغييرات الحاصلة على آراء الجمهور الفلسطيني، المتقاضي (أو الذين تعاملوا مع مؤسسات العدالة الفلسطينية) منه وغير المتقاضي، إضافةً إلى مجموعة الأفراد أو الخبراء المنخرطين في مؤسسات العدالة الفلسطينية، مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين/ات وأساتذة وطلبة كليات الحقوق. إن ثقة المواطن/ة الفلسطيني/ة بمؤسسات العدالة هي من أهم أسس ضمان تعزيز سيادة القانون، فضعف ثقة المواطنين/ات بقدرة مؤسسات العدالة على ضمان حقوقهم يدفع بهم إلى العنف والتهديد للحفاظ على حقوقهم والوصول عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى احتدام الخلافات، التي في غالبها تتسبب في فرقة مجتمعية وأحياناً أسرية. وإذا كانت المرأة أحد أطراف هذا الخلاف، فإنها غالباً ما تضطر إلى التخلي عن حقها لأنها الطرف الأضعف.

وفي المقابل، فإنّ تعزيز سيادة القانون ورفع مستوى ثقة المواطنين/ات بمؤسسات العدالة يجعلانها أكثر نشاطاً وفعالية؛ من خلال مشاركتهم في العملية الديمقراطية التي تتمثل من خلال وضع القوانين وتعديلها وحسن تطبيقها. كما أنّ ضمان المشاركة الديمقراطية يخلق الشعور بأن القوانين تمت صياغتها بما يضمن حقوقهم المدنية، وبالتالي تخلق ثقافة عامةً بين الجمهور الفلسطيني نحو الالتزام بهذه القوانين، وأن يكونوا إيجابيين من خلال التبليغ عن الحالات التي يحصل فيها أو تشي بوقوع انتهاك لحقوقهم وحكم القانون.

استناداً إلى حقيقة أنّ ثقة الجمهور بقدرة مؤسسات العدالة بما فيها الشرطة على تقديم خدمات سريعة وفعالية تنعكس على سلوكهم المجتمعي، فيما يمنع غياب هذه الثقة الجمهور الفلسطيني من الوصول وطلب خدمات العدالة من المؤسسات الرسمية، وبالتالي يضعف دور مؤسسات العدالة الرسمية في تعزيز سيادة القانون، واستناداً إلى هذه الحقيقة، تأتي أهمية إجراء المسوح الدورية لقياس التغييرات الحاصلة في مستوى رضا الجمهور الفلسطيني عن أداء مؤسسات العدالة وفي مستوى الثقة بدورها في ضمان العدالة، كما تساعد هذه المسوح على تتبّع الجهود والاستثمارات المبذولة من جميع العاملين/ات في قطاع العدالة، سواءً الحكومية أو الدولية أو مؤسسات المجتمع المدني، من أجل تحسين وضع قطاع العدالة، وتحديد جوانب الضعف، والتدخلات ذات الأولوية.

هذا هو التقرير السابع الذي يُصدره المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، الذي يستند إلى مجموعة من المسوح التي لم تقتصر فقط على الجمهور الفلسطيني، سواء المتقاضي أو غير المتقاضي، وإنما شملت أيضاً مجموعة من الخبراء والأفراد المنخرطين في مؤسسات العدالة. فقد شملت مجموعة المسوح التي تم تنفيذها بالشراكة مع برنامج "سواسية 3 المشترك: تعزيز الوصول إلى العدالة بشكل متكافئ لجميع الفلسطينيين" من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(UNDP)، وبتنفيذ من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافةً إلى مسح انطباعات آراء الجمهور والمتعاملين/ات، وكلاً من: المحامين/ات المزاولين/ات في عموم الوطن، والمحامين/ات المتدربين/ات في الضفة الغربية، والقضاة الشرعيين/ات والنظاميين/ات، وأعضاء النيابة، وأساتذة القانون وطلبتة في كليات الحقوق الفلسطينية في عموم الوطن.

وما يميّز هذه المسوح أنها تمت من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي سهّل مهمّة جمع البيانات في المؤسسات الرسمية لقطاع العدالة، وضمن شموليةً أكبر في مؤشرات القياس، بما يخدم شريحةً أكبر من المستفيدين/ات من قاعدة البيانات. كما أن الشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ضمنت شراكة المؤسسات الرسمية؛ من خلال تشكيل اللجنة الفنية التي ضمت في عضويتها ممثلين/ات عن مؤسسات قطاع العدالة شاركوا في صياغة استمارات المسح، وتابعوا سير العمل على جمع البيانات، مما يساهم في تعزيز جهود الحكومة الفلسطينية لقياس الإنجاز الحاصل في استراتيجية قطاع العدالة، إضافةً إلى توفير بياناتٍ لمجموعةٍ من مؤشرات التنمية المستدامة 2030.

إنّ المؤشرات الخاصة بمسح سيادة القانون والوصول إلى العدالة 2023 تطال تقييم خدمات قطاع العدالة بكافة جهاته ومؤسساته، من حيث جودة الخدمة، والوقت اللازم للحصول عليها، ومدى الرضا عنها، والثقة بها، والآليات المقترحة من المواطنين نحو تطويرها، إضافةً إلى توجهات الخبراء (القضاة، والمحامين، وأعضاء النيابة، والهيئة التدريسية وطلاب كليات الحقوق) وتصوراتهم تجاه خدمات قطاع العدالة الفلسطيني وأدائه. بدورها، توفر هذه المؤشرات قاعدة البيانات الأساسية المناسبة لكافة الجهات ذات العلاقة نحو مراجعة الآليات وتطوير الأداء العام.

يقدم هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها مجموعة المسوح وتستلزم الوقوف عندها والنظر إلى أهم أوجه القصور، حسب وجهة نظر الجمهور والجمهور المتقاضي ومجموعةٍ من الخبراء والمنخرطين في مؤسسات العدالة الفلسطينية.

وتقتضي الإشارة إلى أنّ هذا التقرير السابع يغطّي واقع قطاع العدالة وأدائه خلال العام 2022-2023، مقارنةً مع التقرير السادس الذي غطّى ذات الواقع خلال العام 2020-2021.

مع الإشارة إلى أنّ البيانات الإحصائية للعام 2023 كانت جاهزة للاستخدام في شهر 9 من العام 2023، أي عشية الحرب على قطاع غزة.



## المخلص التنفيذي



## أولاً: انطباعات الجمهور الفلسطيني تجاه القضاء ونزاهته

بلغ حجم العينة في استطلاع الجمهور 9072 أسرة، منها 5873 أسرة في الضفة الغربية و3199 أسرة في قطاع غزة. وأظهرت نتائج الاستطلاع أنّ التباين النسبي لا يزال موجوداً بين الجمهور فيما يتعلق بمستقبل القضاء الفلسطيني، حيث أعرب 40% منهم عن موافقتهم على أن وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر مع وجود تباين واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال (44% في الضفة الغربية مقابل 34% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 41% (36% في الضفة الغربية مقابل 49% في قطاع غزة)، وكذلك الأمر بالنسبة لنجاح الدولة الفلسطينية في صيانة استقلالية القضاء، حيث وافق على ذلك 35% (37% في الضفة الغربية مقابل 33% في قطاع غزة)، وعارض 43% (38% في الضفة الغربية مقابل 52% في قطاع غزة). أمّا بخصوص تمتُّع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنةً بدولٍ عربيةٍ أخرى، فقد وافق على ذلك 40% (نفس النسبة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما أعرب 38% عن معارضتهم (34% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة).

وفيما يتعلق بأداء الموظفين، فقد أعرب 36% عن موافقتهم على أن أداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة يتسم بالشفافية ويخلو من الفساد (37% في الضفة الغربية مقابل 33% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك نفس النسبة (36%) (31% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة). كما أعرب 63% عن موافقتهم على أن موظفي المحاكم يتعاملون مع المراجعين بشكلٍ لائقٍ (64% في الضفة الغربية مقابل 61% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 10% (7% في الضفة الغربية مقابل 15% في قطاع غزة).

وبخصوص دوائر كاتب العدل، أعرب 41% عن موافقتهم على أن أداء دوائر كاتب العدل شفاف ويخلو من الفساد (42% في الضفة الغربية مقابل 38% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 20% (18% في الضفة الغربية مقابل 23% في قطاع غزة).

أمّا بخصوص القضاء الشرعي، فيرى 58% من الجمهور (57% في الضفة الغربية مقابل 59% في قطاع غزة) أن وضعه في تحسُّنٍ مستمر، فيما عارض ذلك 22% (29% في الضفة الغربية مقابل 25% في قطاع غزة). وفيما يتعلق بأن المحاكم الشرعية تتميز بسرعة البت في القضايا، أعرب 41% عن موافقتهم على ذلك (39% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة)، فيما أعرب 41% عن معارضتهم لذلك (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

أعرب 62% من الجمهور عن تمسّكهم في اعتبار أن التوجّه إلى المحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع الحقوق. (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة). ويرى 43% من الجمهور أنّهم سيبحثون مستقبلاً عن أيّ حلٍّ عدا اللجوء إلى المحاكم (41% في الضفة الغربية مقابل 48% في قطاع غزة)، ويرى 56% من الجمهور أنّ القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية (53% في الضفة الغربية مقابل 62% في قطاع غزة). ويمكن قراءة

هذه النتائج في ضوء الأداء الحالي للقضاء النظامي، حيث يرى 80% من الجمهور أنّ هناك بُطْأً في البتّ في القضايا التي تصل إلى المحاكم النظامية (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

وبشأن التدخّل في عمل القضاء يرى 44% من الجمهور أنّ السلطة التنفيذية تتدخّل في عمل القضاء (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وكذلك يرى 49% من الجمهور أنّ أجهزة الأمن تتدخّل في عمل القضاء (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفيما يتعلق بوجود إرادة سياسية للإصلاح، رأى 49% من الجمهور عدم وجود هذه الإرادة (47% في الضفة الغربية مقابل 52% في قطاع غزة).

وبشأن توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يرى 78% من الجمهور أنّ إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين (70% في الضفة الغربية مقابل 92% في قطاع غزة).

أمّا بخصوص دور مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بشأن قيامها بدور مراقبٍ على أداء الجهاز القضائي، فأعرب 39% من الجمهور عن موافقتهم على أنّ هذه المؤسسات تقوم بذلك (40% في الضفة الغربية مقابل 37% في قطاع غزة) في حين أعرب 18% عن عدم موافقتهم.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بنتائج الاستطلاع السابق (2021) في الضفة الغربية أينما وُجدت المؤشرات نفسها، يتّضح أنّ هناك ارتفاعاً في نسب الموافقة على كافة المؤشرات الإيجابية المطروحة، ما يشير إلى تحسّن محدود، أو بقيت كما هي في انطباعات المواطنين بشأن الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين استناداً إلى هذه المؤشرات، مثل: "وضع القضاء في فلسطين في تحسّن مستمرّ" ارتفعت نسبة الموافقة من 38% إلى 44%، وعبارة "نجحت الدولة الفلسطينية في صيانة استقلالية القضاء" من 33% إلى 37%، وعبارة "يتمتع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنةً بدول عربية أخرى" من 37% إلى 39%، وعبارة "يتّسم أداء الموظفين/ات في المحاكم والنيابة العامة بالشفافية ويخلو من الفساد" من 32% إلى 37%، وعبارة "مباني المحاكم لائقة ومناسبة" من 56% إلى 69%، وعبارة "تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور مراقبٍ على أداء الجهاز القضائي" من 35% إلى 40%، وعبارة "وضع القضاء الشرعي في تحسّن مستمرّ" من 52% إلى 57%، وعبارة "تتميّز المحاكم الشرعية بسرعة البتّ في القضايا من 34% إلى 39%، وعبارة "التوجّه إلى المحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع الحقوق وحمايتها" من 56% إلى 61%.

وبالنسبة للمؤشرات السلبية التالية يتّضح أنّ هناك ارتفاعاً في نسب الموافقة على هذه المؤشرات بشكلٍ واضح، ما يشير إلى الارتفاع في الانطباعات السلبية لدى المواطنين فيما يتعلق بهذه المؤشرات: حيث ارتفعت نسبة الموافقة على عبارة "عدم وصول التبليغات مشكلة أساسية في سير عملية التقاضي" من 60% إلى 77%، وعبارة "هناك بطء في البتّ في القضايا في المحاكم النظامية" من 68% إلى 79%.

أما في قطاع غزة، فيتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً أيضاً وملحوظاً بدرجة كبيرة في نسب الموافقة على كافة المؤشرات المطروحة الإيجابية والسلبية، ولكن ما يلفت النظر هو الارتفاع في نسب الموافقة على المؤشرات الإيجابية، حيث ارتفعت نسبة الموافقة على عبارة "مباني المحاكم لائقة ومناسبة" من 66% إلى 70%، وعبارة "وضع القضاء الشرعي في تحسّن مستمر" من 32% إلى 40%.

وبخصوص المؤشرات السلبية، وبالمقارنة ما بين نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بنتائج استطلاع (2021) يظهر انخفاض واضح في نسبة الموافقة على مؤشر أنّ القضاء العشائري أكثر قدرة على حلّ النزاعات من المحاكم الرسمية من 65% في استطلاع (2021) إلى 56% في الاستطلاع الحالي (2023).

وفيما يتعلق بإعاقه عمل القضاء، أشار 67% إلى أن ذلك يعود إلى الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية (73% في الضفة الغربية مقابل 56% في قطاع غزة)، في حين أشار 71% إلى أن ذلك يعود إلى الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة (63% في الضفة الغربية مقابل 86% في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بنتائج استطلاع 2021، ارتفعت نسبة الموافقة على تدخّل السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن الفلسطينية في عمل القضاء، إذ ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أنّ السلطة التنفيذية تتدخّل في عمل القضاء في الضفة من 40% عام 2021 إلى 44% في الاستطلاع الحالي (2023)، وفي غزة انخفضت النسبة من 50% عام 2021 إلى 45%. وارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أنّ الأجهزة الأمنية تتدخّل في عمل القضاء من 45% عام 2021 في الضفة إلى 49%، وفي غزة انخفاض بسيط في النسبة من 52% عام 2021 إلى 50%. وكذلك الحال ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح من 41% عام 2021 إلى 47% في الضفة الغربية، وفي غزة بقيت النسبة ثابتة (51%). كما ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور عدم وجود ثقة بالقضاء من 37% عام 2021 إلى 40% في الضفة الغربية، وفي غزة بقيت النسبة كما هي 40%.



## ثانياً: انطباعات المتعاملين مع مؤسسات العدالة في فلسطين

### (1) الشرطة الفلسطينية

بلغ عدد الحالات التي تعاملت مع الشرطة الفلسطينية سواء كان ذلك من خلال التفاعل أو التواصل بما يشمل الاحتجاز والتوقيف من حجم عينة الاستطلاع 614 (328 في الضفة الغربية و286 في قطاع غزة).

أظهرت النتائج أنّ 56% من المتعاملين أعربوا عن رضاهم عن أداء الشرطة الفلسطينية فيما يتعلق بالتفاعل مع قضاياهم (59% في الضفة الغربية مقابل 53% في قطاع غزة)، فيما أعرب 40% عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا عن الأداء في هذا الاستطلاع (2023) بالاستطلاع السابق (2021)، يتّضح أن نسبة الرضا بقيت كما هي (56%)، فيما انخفضت نسبة عدم الرضا من 47% في استطلاع 2021 إلى 40% في هذا الاستطلاع (2023).

وبشأن الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم رضاهم عن أداء الشرطة الفلسطينية في التعامل مع قضاياهم، أظهرت النتائج أنّ أهم الأسباب تتعلّق بكون التحقيقات لم تكن بالمستوى المطلوب حسب رأيهم، وعدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأنّ القضايا يتم أخذها بالجدية اللازمة، بالإضافة إلى أنّ إجراءات متابعة القضية أخذت وقتاً طويلاً.

وعند سؤال المتعاملين إن كانوا ضحيةً أو شهوداً على جريمة خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت الاستطلاع، صرّح 25% منهم بأنهم كانوا كذلك (20% في الضفة مقابل 30% في قطاع غزة)، إذ أشار 70% منهم إلى أنهم قاموا بتقديم بلاغٍ أو شكوى عن الحالة لدى الشرطة.

أمّا عن أسباب عدم الإبلاغ عن الجرم الذي كانوا ضحايا أو شهوداً فيه، فأظهرت النتائج أنّ أهم الأسباب تعود إلى تجنّب الإجراءات البيروقراطية، وعدم ثقتهم بالشرطة الفلسطينية، إذ أشار 28% من المتعاملين إلى عدم ثقتهم بالشرطة.

وعن الفعل الذي قاموا به بدلاً عن الإبلاغ عن الجرم الذي كانوا ضحايا أو شهوداً فيه، أظهرت النتائج أنّ أهمّ الأفعال التي قاموا بها هي الاتصال بالأصدقاء والأقارب حسب ما أشار 59% منهم إلى ذلك، أو اللجوء إلى كبير العشرة التي ينتمون إليها حسب ما أشار 20% منهم إلى ذلك، أو عدم فعل شيء والالتزام بالصمت 22%.

### (2) المحاكم النظامية

بلغ عدد الأسر التي تعاملت مع المحاكم النظامية من حجم عينة الاستطلاع 481 (319 في الضفة الغربية و162 في قطاع غزة). أظهرت النتائج أنّ 41% (36% في الضفة الغربية مقابل 49% في قطاع غزة) المتقاضين والمتعاملين مع المحاكم النظامية أعربوا عن عدم رضاهم عن تعاملها مع القضايا خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت

الاستطلاع، مقابل 54% أعربوا عن رضاهم عن أدائها (57% في الضفة الغربية مقابل 48% في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021)، يتضح أن هناك ارتفاعاً في نسبة الرضا عن أداء المحاكم النظامية، إذ كانت نسبة الرضا في استطلاع (2021) 44% وارتفعت إلى 54% في الاستطلاع الحالي (2023).

وعن الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم النظامية في التعامل مع قضاياهم، تظهر النتائج أن أهم الأسباب تتعلق بطول الوقت المستغرق خلال إجراءات متابعة القضايا بسبب بطء السير في الدعاوى، وعدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأن القضايا يتم أخذها بالجدية اللازمة.

وبشأن مدى رضا المتعاملين عن المحاكم النظامية، تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا عن المحاكم النظامية جاء فيما يتعلق بخدمات الاستعلامات حسب ما صرح 86% من المتعاملين إلى ذلك، يلي ذلك شعور المواطنين بالأمان داخل قاعات المحاكم حسب ما صرح 84% من المتعاملين، ونفس النسبة 84% نظافة المحاكم وترتيبها وجاهزيتها، فيما حصلت السرعة التي يتم التوصل فيها إلى الأحكام على أقل نسبة رضا 40%.

وفيما يتعلق بعلم المتعاملين بإمكانية الوصول إلى الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى عن طريق موقع مجلس القضاء، أشار 93% من المتعاملين إلى أنهم لا يعلمون بذلك، فيما أشار 18% إلى أنهم يعلمون ولم يتم استخدامها، و فقط 6% يعلمون عنها وتم استخدامها من قبلهم.

وبخصوص مستوى الرضا عن الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى، أشار 78% من الذين يعلمون بوجودها واستخدموها إلى أنهم راضون، فيما عبر 19% عن عدم رضاهم.

### (3) المحاكم الشرعية

بلغ عدد الأسر التي تعاملت مع المحاكم الشرعية 482 (285 في الضفة الغربية و197 في قطاع غزة). أظهرت النتائج أن 78% من المتعاملين أعربوا عن رضاهم عن تعامل المحاكم الشرعية، فيما أعرب 19% عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في هذا الاستطلاع 2023 بالاستطلاع السابق 2021، يتضح أن هناك ارتفاعاً في نسبة الرضا عن تعامل المواطنين مع المحاكم الشرعية، حيث ارتفعت نسبة الرضا من 73% في استطلاع 2021 إلى 78% في الاستطلاع الحالي 2023.

وعن أسباب عدم الرضا، تظهر النتائج أن أهم الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم الرضا عن أداء المحاكم الشرعية في التعامل مع قضاياهم تتعلق بإجراءات متابعة القضية والبطء بالسير في الدعاوى حسب ما أشار 70% إلى ذلك، يلي ذلك عدم الشعور بأن الجهد المبذول كافٍ للمساعدة في الحصول على العدالة 64%، ثم عدم الشعور بأن قضايا المتعاملين يتم أخذها بالجدية اللازمة 52%، كما أشار 13%

إلى أن السبب يعود إلى الشعور بأن تلقى المساعدة اللازمة يتعلق بالمستوى الأكاديمي أو الوظيفي أو الانتماء السياسي أو الديني أو الجنسي للمتعاملين.

وبشأن مدى الرضا عن المحاكم الشرعية في بعض القضايا، تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا جاء فيما يتعلق بشعور المواطنين بالأمان داخل قاعات المحاكم حسب ما صرح 91% من المتعاملين، يلي ذلك خدمات الاستعلام بنسبة 90%، ثم طريقة معاملة القضاة والعاملين في المحاكم للمتقاضين بنسبة 84%، يليها نظافة المحاكم وترتيبها وجاهزيتها حسب ما صرح 82% من المتعاملين، فيما حصلت السرعة التي يتم التوصل فيها إلى الأحكام على نسبة 61% وتهيئة المحاكم لذوي الإعاقة على نسبة 50%.

#### (4) النيابة العامة

بلغ عدد الأسر التي تعاملت مع النيابة العامة من حجم عينة الاستطلاع 200 (103 في الضفة الغربية و97 في قطاع غزة). أظهرت النتائج أن أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع هي القضايا المتعلقة بالعنف (شجار/اعتداء) حسب ما صرح 40% من المتعاملين، ثم قضايا مالية (18%) وخلافات أراضي (15%).

وفيمما يتعلق بمستوى الرضا، أعرب 54% من المتعاملين عن رضاهم عن أداء النيابة العامة معهم فيما يتعلق بالتعامل مع قضاياهم، فيما أعرب 42% عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي (0232) بالاستطلاع السابق (2021)، تظهر النتائج أن هناك استقراراً في نسبة الرضا، إذ كانت 54% في استطلاع (2021) وبقيت على حالها 54% في هذا الاستطلاع (2023).

#### (5) البدائل غير الرسمية (القضاء العشائري)

بلغ عدد الأسر من حجم عينة الاستطلاع التي تعاملت مع البدائل غير الرسمية لحل النزاع (القضاء العشائري) 234 (135 في الضفة الغربية و99 في قطاع غزة). أظهرت النتائج أن أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع من خلال القضاء العشائري هي القضايا المتعلقة بالعنف (شجار/اعتداء) حسب ما صرح 52% من المتعاملين، ثم القضايا المالية بنسبة 13%، وخلافات الأراضي (17%).

أما بخصوص الرضا، فأعرب 67% من المتعاملين عن رضاهم عن تعامل القضاء العشائري معهم فيما يتعلق بقضاياهم، فيما أعرب 26% عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي (2023) باستطلاع (2021)، يتضح أن هناك ارتفاعاً ضئيلاً في نسبة الرضا، حيث بلغت في الاستطلاع الحالي 67% مقارنة بـ 65% باستطلاع (2021).

## ثالثاً: استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في فلسطين

بلغ حجم العيّنة في استطلاع أعضاء الهيئة التدريسية 207، منها 149 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. وتم استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة بخصوص وجهة نظرهم في وضع القضاء ومؤسسته، وواقع كليات الحقوق من زوايا مختلفة.

طُرح سؤال على أعضاء الهيئة التدريسية عن انطباعاتهم عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال عرض بعض العبارات عليهم، وأظهرت النتائج أنّ عبارة "مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها جيدة"، إذ وافق على العبارة 94% (97% في الضفة مقارنة بـ 86% في قطاع غزة)، و"البنية التحتية للتدريس في كلية الحقوق مقبولة (غرف، التجهيزات...)" بنسبة 91% (91% في الضفة الغربية مقارنة بـ 93% في قطاع غزة)، وأيضاً عبارة "كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة" بنسبة 91% (91% في الضفة الغربية مقارنة بـ 93% في قطاع غزة). أما أقل نسبة في الموافقة، فكانت لعبارة "تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها" بنسبة 20% (27% في الضفة الغربية مقارنة بـ 3% في قطاع غزة).

وبشأن دور كليات الحقوق في مجال القوانين والتشريعات، أشار 51% من أعضاء الهيئة التدريسية (53% في الضفة الغربية مقارنة بـ 47% في قطاع غزة) إلى أنّ كليات الحقوق تقوم بدورٍ مميزٍ في مجال التعليق على القوانين والأحكام القضائية، فيما أشار 44% (42% في الضفة الغربية مقارنة بـ 48% في قطاع غزة) إلى أنّ كليات الحقوق تقوم بدورٍ مميزٍ في مجال تطوير التشريعات، كما أشار 43% (48% في الضفة و29% في القطاع) إلى أنّ دورها يتم من خلال لجنة حكوميّة، فيما أشار 45% (44% في الضفة و47% في القطاع) إلى أنّ دورها يتم من خلال لجنة مناصرةٍ تنظّمها منظمات المجتمع المدني. وفيما يتعلّق بمشاركة الكليات في تطوير التشريعات وتعديلها، أشار 37% إلى أنّها تشارك في ذلك (نفس النسبة في الضفة والقطاع).

أمّا عن وصف المنهاج الذي يُدرّس في كليات الحقوق، فأعرب 97% من أعضاء هيئة التدريس عن موافقتهم على أنّ "هناك تركيزاً على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة"، و"عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية" بنسبة 95%، و"المنهاج مواكب للتطورات الحاصلة في قطاع العدالة (مثلاً: التشريعات الجديدة، القانون الدولي...)" بنسبة 87%، فيما حصلت عبارة "تنسّق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" على أقل نسبة من حيث الموافقة بنسبة 32%.

وبخصوص وصف أعضاء الهيئة التدريسيّة طلباً لكليات الحقوق، أشار 86% من أعضاء هيئة التدريس إلى موافقتهم على عبارة "يجب أن يختصّ خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتيّ كاتب العدل وأمور التنفيذ"، فيما أشار 81% إلى "ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة"، وعبارة "خريجو الحقوق اكتسبوا مهاراتٍ عمليةً في تقديم

## المعلومات والمشورة القانونية " بنسبة 78%.

وفيما يتعلق بقدرات خريجي الجامعات، أشار 77% من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا أفضل من خريجي الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث.

وعن أسباب التفاوت بالقدرات والمستوى لدى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات، لفت 75% من أعضاء الهيئات التدريسية إلى أن نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة، فيما أشار 67% إلى أن السبب في ذلك يعود إلى أن الأساليب التدريسية المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، وأشار 71% إلى أن السبب يعود إلى اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة).

وبشأن وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، رأى 24% من أعضاء الهيئات التدريسية في كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أن مؤسسات/ أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة (20% في الضفة و32% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 58% (60% في الضفة و52% في غزة)، ويرى 22% أن القضاة الفلسطينيين مستقلون (24% في الضفة و17% في غزة)، فيما عارض ذلك 52% (51% في الضفة و53% في غزة)، فيما يرى 23% أن أعضاء النيابة العامة مستقلون (24% في الضفة و19% في غزة)، وعارض ذلك 52% (53% في الضفة و50% في غزة)، فيما يرى 28% منهم أن وضع القضاء في تحسّن مستمر (21% في الضفة و45% في غزة)، وعارض ذلك 52% (56% في الضفة و40% في غزة)، ويرى 24% منهم أن التعيين في القضاء حالياً يتّسم بالشفافية (24% في الضفة و22% في غزة)، وعارض ذلك 46% (48% في الضفة و38% في غزة)، فيما يرى 47% منهم أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء (46% في الضفة و48% في غزة)، وعارض ذلك 24% (24% في الضفة و26% في غزة)، ويرى 58% منهم أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية (56% في الضفة و62% في غزة)، وعارض ذلك 16% (18% في الضفة و12% في غزة)، في حين يرى 23% منهم أن القضاء نزيه ولا يوجد فيه فساد (24% في الضفة و21% في غزة)، وعارض ذلك 45% (42% في الضفة و52% في غزة)، ويرى 24% منهم أن الشرطة المدنية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (26% في الضفة و19% في غزة)، وعارض ذلك 44% (41% في الضفة و53% في غزة)، كما يرى 61% منهم أن جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما يرى 42% منهم أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة (42% في الضفة و40% في غزة)، وعارض ذلك 39% (36% في الضفة و47% في غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بنتائج الاستطلاع السابق (2021) بشأن وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، في الضفة الغربية يلاحظ عدم وجود تغيير ملحوظ في نسب الموافقة على عبارة "مؤسسات/ أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعّالة"، حيث بلغت نسبة الموافقة على العبارة في هذا الاستطلاع (2023) 20% مقارنة بـ 21% في استطلاع (2021)، وكذلك

الحال بخصوص عبارة "أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلون" حيث بلغت نسبة الموافقة في هذا الاستطلاع (2023) 24% مقارنة باستطلاع (2021) حيث بقيت نفس النسبة.

أما بخصوص عبارة "الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية"، فقد انخفضت نسبة الموافقة على العبارة بالاستطلاع الحالي (2023) إلى 56% مقارنة باستطلاع (2021) 65%، كما وانخفضت نسبة من يرون أنّ جهات العدالة غير الرسمية تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة إلى 61% في الاستطلاع الحالي (2023) مقارنة باستطلاع (2021) حيث كانت نسبة الموافقة على العبارة 71%، وكذلك لم تتغير النسبة بشكل ملحوظ في من يرون أنّه "ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في قطاع العدالة" من 42% في الاستطلاع الحالي (2023) مقارنة بنسبة 44% في استطلاع (2021). ولم تتغير كذلك نسبة من يرون أنّ "الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي" بشكلٍ لافت، إذ كانت 46% عام (2021) ووصلت إلى 47% في الاستطلاع الحالي، وانخفضت نسبة من يرون أنّ "وضع القضاء في فلسطين في تحسّن مستمر" في هذا الاستطلاع (2023) إلى 21% مقارنة باستطلاع (2021) 26%.

أما في قطاع غزة، فانخفضت نسبة من يرون أنّ مؤسسات /أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة من 45% في استطلاع (2021) إلى 33% في الاستطلاع الحالي (2023). كما وانخفضت نسبة من يرون أنّ أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلون في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 19% مقارنة باستطلاع (2021) 48%. كما وانخفضت نسبة من يرون أنّ وضع القضاء في تحسّن مستمرّ في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 45% مقارنة بالاستطلاع السابق (2021) 57%. ولم تتغير نسبة من يرون أنّ الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي حيث بقيت النسبة كما هي 48%. وارتفعت نسبة من يرون أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 62% مقارنة بالاستطلاع السابق حيث كانت نسبة الموافقة 47%، وانخفضت نسبة من يرون أنّ جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 62% مقارنة ب 69% في الاستطلاع السابق (2021)، في حين انخفضت نسبة من يرون أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 40% مقارنة بالاستطلاع السابق (2021) 55%.

وبشأن مدى ثقة أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسات /أجهزة قطاع العدالة في الضفة، حصل القضاء الشرعي على ثقة بنسبة 58% (58% في الضفة و48% في غزة)، ونقابة المحامين بنسبة 64% (64% في الضفة و66% في غزة)، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان بنسبة 46% (46% في الضفة و52% في غزة). وحصلت النيابة العامة على ثقة بنسبة 43% (43% في الضفة و36% في غزة)، ثم مجلس القضاء الأعلى بنسبة 30% (30% في الضفة و40% في غزة)، في حين حصلت الشرطة المدنية على نسبة ثقة 47% (47% في الضفة و36% في غزة)، والقضاء العسكري حصل على نسبة ثقة 34% (34% في الضفة و31% في غزة)، وجهات العدالة غير

الرسمية الفاعلة حصلت على نسبة ثقة 25% (25% في الضفة و28% في غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق (2021) فيما يخص ثقة أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في الضفة الغربية، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة الثقة بمجلس القضاء الأعلى من 33% في استطلاع (٢٠٢١) إلى 30% في الاستطلاع الحالي (2023)، وارتفاعاً في نسبة الثقة بالقضاء العسكري من 29% في استطلاع (٢٠٢١) إلى 34% في الاستطلاع الحالي (2023)، والنيابة العامة من 36% إلى 43%، وهناك انخفاضاً في الثقة بمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان من 50% في استطلاع 2021 إلى 46% في الاستطلاع الحالي (2023)، وجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة من 41% إلى 25%.

أما في قطاع غزة، فتظهر النتائج أن هناك ارتفاعاً محدوداً في الثقة بالقضاء العسكري من 28% في استطلاع (2021) إلى 31% في الاستطلاع الحالي (2023)، وانخفاض بالثقة بمجلس القضاء الأعلى من 61% في استطلاع (2021) إلى 40% بالاستطلاع الحالي.

وبشأن رضا أعضاء الهيئة التدريسية عن أداء المحكمة الدستورية، عبّر (24% في الضفة و43% في غزة) عن رضاهم، فيما عبّر (48% في الضفة و28% في غزة) عن عدم رضاهم.

## رابعاً: استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق في الأراضي الفلسطينية

بلغ حجم عينة طلبة الحقوق 633 (427 في الضفة الغربية و266 في قطاع غزة). أظهرت النتائج أنّ 87% (88% في الضفة مقارنةً بـ85% في قطاع غزة) وافقوا على عبارة "مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها جيدة"، ثم "البنية التحتية التدريسية في كلية الحقوق التي أدرس بها مقبولة (غرف، التجهيزات...)" بنسبة 87% (85% في الضفة الغربية مقارنةً بـ91% في قطاع غزة)، وأيضاً عبارة "عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها كافٍ" بنسبة 76% (80% في الضفة الغربية مقارنةً بـ68% في قطاع غزة)، فيما وافق على عبارة "تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها" بنسبة 38% (43% في الضفة الغربية مقارنةً بـ28% في قطاع غزة)، وعبارة "تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد" بنسبة 58% (63% في الضفة الغربية مقارنةً بـ49% في قطاع غزة).

وفيما يتعلق بوصف المنهاج الذي يُدرّس في كليات الحقوق، أعرب 91% من الطلبة عن موافقتهم على أنّ "هناك تركيزاً على أنّ عدد الساعات المعتمدة لدراسة القانون كافية"، وعبارة "هناك مساقات تركّز على أخلاقيات مهنة المحاماة" بنسبة 90%، وعبارة "هناك تركيز على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة" بنسبة 86%، أما عبارة "تنسّق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" بنسبة 50%.

أمّا بخصوص وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تُدرّس في كليات الحقوق، فأعرب 83% من الطلبة (81% في الضفة و88% في القطاع) عن موافقتهم على عبارة "يتضمن المنهاج دور مؤسسات العدالة المختلفة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين"، فيما وافق 84% على عبارة "تضمن سياسات دولة فلسطين وآليات حقوق الإنسان الفاعلة في المنهاج"، و82% على عبارة "الأبحاث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان هي متطلّب من المنهاج".

وعن وصف أسلوب التدريس في كليات الحقوق الفلسطينية، أعرب 91% من الطلبة عن موافقتهم على أنه يتم تدريس التشريعات الفلسطينية في كليات الحقوق الفلسطينية، كما أعرب 77% عن موافقتهم على أنه يتم العمل على قرارات المحاكم في المساقات التدريسية.

أمّا بشأن وصف مستوى طلبة كليات الحقوق، فأشار 71% من الطلبة إلى "ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة"، وعبارة "يجب أن يختصّ خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفة كاتب العدل وأمور التنفيذ" بنسبة 75%.

وعن خريجي الجامعات وقدراتهم، أشار 52% من الطلبة إلى أنّ خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا أفضل من خريجي الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث، فيما أشار 28% إلى أنّ خريجي الجامعات من الخارج أكثر قدرة على ذلك، و2% لا يعرفون.

أمّا عن أسباب التفاوت بالقدرات والمستوى لدى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات الفلسطينية لمن أشاروا إلى أنّ خريجي الجامعات في الخارج أكثر قدرة، فأشار 88% من الطلبة إلى أنّ نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة، فيما أشار 77% إلى أنّ السبب يعود إلى أنّ الأساليب التدريسية المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، وأشار 72% إلى أنّ السبب يعود إلى اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة).

أما بخصوص وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، فيرى 49% من طلبة كليات الحقوق



في الجامعات الفلسطينية أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية (52% في الضفة و45% في غزة)، ويرى 47% منهم أنّ الوساطة والمحسوبية أساس التعيين في القضاء (48% في الضفة و46% في غزة)، كما يرى 28% منهم أنّ القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد (23% في الضفة و38% في غزة)، ويرى 25% منهم أنّ الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (23% في الضفة و28% في غزة)، ويرى 45% منهم أنّ مؤسسات أجهزة العدالة مستقلة وفاعلة (42% في الضفة و52% في غزة)، وكذلك يرى 49% منهم أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلون (45% في الضفة و60% في غزة)، ويرى 49% منهم أنّ أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلون (نفس النسبة للضفة وغزة)، كما يرى 40% منهم أنّ وضع القضاء في فلسطين في تحسّن مستمر (35% في الضفة و51% في غزة)، ويرى 37% منهم أنّ التعيين في القضاء حالياً يتّسم بالشفافية (32% في الضفة و46% في غزة)، فيما يرى 58% منهم أنّ جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (نفس النسبة في الضفة وغزة)، ويرى 51% منهم أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية (53% في الضفة و49% في غزة).

**وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج الاستطلاع السابق (2021)، يلاحظ انخفاض في الضفة الغربية في نسبة الموافقة على أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي، إذ انخفضت من 53% في الاستطلاع السابق (2021) إلى 48% في الاستطلاع الحالي (2023). وهناك انخفاض في نسبة الموافقة على أنّ "القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد" إلى 23% حيث وصلت إلى 28% في استطلاع (2021)، أمّا عبارة "خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية"، فانخفضت النسبة في الاستطلاع الحالي إلى 52% مقارنة بالاستطلاع السابق (2021) حيث كانت نسبة الموافقة على ذلك 58%.**

**أمّا في قطاع غزة، فيلاحظ عدم التغيّر في نسبة الموافقة على أنّ "الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي"، حيث استقرت نسبة الموافقة على 47%، أمّا موضوع "خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية"، فهناك انخفاض في نسبة الموافقة إلى 45% في الاستطلاع الحالي (2023) مقارنة بنسبة 55% في الاستطلاع السابق (2021). أمّا نسبة من يرون أنّ القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد فبقيت النسبة كما هي 29%.**

**وفيما يتعلق بمدى الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، حصل القضاء الشرعي على نسبة ثقة 75% من الطلبة، ونقابة المحامين نفس النسبة 75%، ومجلس القضاء الأعلى بنسبة 59%، والقضاء النظامي المدني بنسبة 60%، فيما حصلت جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة على نسبة 41%.**

**وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق (2021) يتّضح أنّ هناك تراجع بمستوى الثقة بالقضاء الشرعي من 79% في الاستطلاع السابق (2021) إلى 75% بالاستطلاع الحالي (2023)، وانخفاض بنسبة الثقة بمجلس القضاء الأعلى من 69% إلى 59%، والقضاء النظامي من 68% إلى 60%، وجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة من 44% إلى 41%، وحصل ارتفاع محدود بنسبة الثقة بنقابة المحامين من 72% إلى 75%.**

**وبشأن المحكمة الدستورية، عبّر 35% من الطلبة عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما عبّر 22% عن عدم رضاهم، فيما بلغت نسبة المحايدون الذين لم يبدو رأياً 18%، وأولئك الذين أبدوا عدم معرفتهم 24%.**

## خامساً: استطلاع آراء المحامين/ات المزاولين/ات للمهنة في فلسطين

بلغ حجم العينة لاستطلاع المحامين المزاولين 670، منها 488 في الضفة الغربية و182 في قطاع غزة. أظهرت النتائج أنّ 15% من المحامين المزاولين للمهنة صرّحوا بأنّ مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز، فيما صرح 70% إلى أنّه مقبول، و15% إلى أنّه ضعيف.

وعن أسباب ضعف المحامين، أشار 65% من الذين صرّحوا بأنّ مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيف إلى أنّ السبب يعود إلى عدم سعيهم إلى تطوير أنفسهم (60% في الضفة، 78% في القطاع)، وضعف التدريب المقدّم من نقابة المحامين حسب ما صرّح 69% منهم، فيما أشار 63% إلى أنّ نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (72% في الضفة، 37% في القطاع).

وفيما يخصّ إشكاليات مهنة المحاماة، يرى 62% من المحامين المزاولين أنّ أبرز الإشكاليات التي تواجه مهنة المحاماة تتمثّل في تدخّل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي، ويرى 62% منهم في انعدام استقلالية القضاء إشكالية، فيما يرى 58% ذلك في ضعف مستوى القضاة كإشكالية، و43% منهم يرون في الفساد في القضاء إشكالية.

وبشأن الإجراءات لحل إشكالية وجود عدد كبير من المحامين، أشار 92% منهم إلى أنّ أهمّ إجراء يمكن أن يتخذ هو الحد من قبول الطلبة في كليات الحقوق، كما أشار 76% من المحامين إلى أنّ أهمّ إجراء هو أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحدّ من عدد المتدربين الذين يجتازونه، ثم أن تحدّد النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني حسب ما أشار 76%، وأن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين حسب ما أشار 76% من المحامين إلى ذلك.

وفيما يخص الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية، أشار 71% من المحامين إلى أنّه يجب على النقابة تفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد، فيما أشار 80% إلى أنّ النقابة تتابع الشكاوى التي تقدّم ضد المحامين بجديّة، و84% إلى أنّ النقابة تعمل على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظّم مهنة المحاماة. أمّا التشاور بشكل مستمرّ مع النقابة عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة فحصل على نسبة موافقة 39%، وتعامل النقابة بالوساطة والمحسوبية حصل على نسبة موافقة 30%، فيما أشار 35% إلى أنّ نقابة المحامين محتكرة لمجموعة معينة من المحامين.

وبشأن الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية، أشار 91% من المحامين إلى أنّ دور النقابة يجب أن يكون من أجل الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، كما أشار 89% إلى أنّ دور النقابة يجب أن يكون في مجال نشر الثقافة القانونيّة، فيما أشار 90% إلى أنّ الدور يجب أن يكون في مجال تنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة (مجلس القضاء، النيابة العامة، وزارة العدل)، و89% أشاروا إلى أنّ الدور يجب أن يتركز في مجال تنشيط البحث القانوني.

وعن وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، يرى 37% من المحامين المزاولين أنّ الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، كما أظهرت النتائج أنّ 87% من المحامين المزاولين أعربوا عن موافقتهم على

أنّ دولة فلسطين بحاجة إلى قانون/استراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني، فيما أعرب 85% منهم عن موافقتهم على أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تُموّل برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمّشة.

أما بخصوص وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة في فلسطين، فيرى 57% من المحامين المزاولين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، و56% منهم يرون أنّ الشرطة تتأثر بالضغوط السياسية، و54% منهم يرون أنّ جهات العدالة غير الرسمية (القضاء العشائري) تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و85% منهم يرون أنّ التكلفة العالية تحوّل دون وصول المتحاكمين إلى حقوقهم، ويرى 38% أنّ النيابة العامة يوجد فيها فساد، و22% منهم يرون أنّ القضاء فاسد، و27% منهم يرون أنّ الشرطة فاسدة، و37% منهم يرون أنّ وضع القضاء في تحسّن مستمر، و33% منهم يرون أنّ مؤسسات العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة، و36% منهم يرون أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلّون، و32% منهم يرون أنّ أعضاء النيابة العامة مستقلّون، و38% منهم يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميّزٍ على أداء القضاء.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021) في الضفة الغربية بشأن مؤشرات وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة برأي المحامين المزاولين، يتّضح أنّ نسبة المحامين المزاولين الذين يرون أنّ القضاء فاسد انخفضت في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 22% مقارنة باستطلاع (2021) حيث وصلت إلى 38%، ونسبة من يرون أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية انخفضت إلى 57% مقارنة بالاستطلاع السابق (2021) حيث وصلت إلى 67%، فيما ارتفعت النسبة لدى المحامين المزاولين الذين يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميّزٍ على أداء الجهاز القضائي إلى 55% مقارنة باستطلاع (2021) 41%.

كما تُظهر النتائج أنّ هناك انخفاضاً في نسبة من يرون أنّ وضع القضاء في تحسّن مستمر في الاستطلاع الحالي إلى 33% مقارنة باستطلاع (2021) 43%، كما ارتفعت نسبة من يرون أنّ مباني المحاكم لائقة ومناسبة من 48% في الاستطلاع الحالي مقارنة باستطلاع (2021) 39%، ونسبة من يرون أنّ وضع القضاء الشرعي في تحسّن مستمر انخفضت النسبة في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 40% مقارنة باستطلاع (2021) 51%.

وفي قطاع غزة، انخفضت نسبة من يعتقدون أنّ القضاء فاسد من 27% في الاستطلاع السابق (2021) إلى 21% في الاستطلاع الحالي (2023)، وبقيت نسبة من يرون أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء الفلسطيني تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية كما هي 57%، في حين انخفضت نسبة من يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميّزٍ على أدائه من 49% في استطلاع (2021) إلى 31% في الاستطلاع الحالي (2023)، كما انخفضت نسبة من يرون أنّ وضع القضاء الشرعي في تحسّن مستمرّ في الاستطلاع الحالي (2023) إلى 32% مقارنة باستطلاع (2021) 55%.

وفيما يتعلق بمدى ثقة المحامين بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، حصلت نقابة المحامين على نسبة ثقة 73% (74% في الضفة مقابل 70% في قطاع غزة)، وموظفو المحكمة 61% (65% في الضفة مقابل 52% في قطاع غزة)، المحامون 68% (71% في الضفة مقابل 58% في قطاع غزة)، القضاء الشرعي 50% (49% في الضفة مقابل 40% في قطاع غزة)، فيما حازت جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة على نسبة ثقة 24% (26% في الضفة مقابل 18% في قطاع غزة)، القضاء العسكري 31% (34% في الضفة مقابل 25% في قطاع غزة)، الشرطة المدنية الفلسطينية 43% (46% في الضفة مقابل 34% في قطاع غزة)، مجلس القضاء الأعلى 44% (41% في الضفة مقابل 52% في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021) فيما يتعلق بالثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة حسب آراء المحامين المزاولين في الضفة الغربية، يتضح أن هناك انخفاضاً في مستوى الثقة بالقضاء الشرعي من 72% في استطلاع (2021) إلى 49% في الاستطلاع الحالي (2023)، والمحامين/ات من 77% في استطلاع (2021) إلى 68% في الاستطلاع الحالي (2023)، والشرطة المدنية الفلسطينية من 48% في استطلاع (2021) إلى 43% في الاستطلاع الحالي (2023)، ومجلس القضاء الأعلى من 53% إلى 41%.

أما في قطاع غزة، فيتضح أن هناك انخفاضاً واضحاً بمستوى الثقة بمجلس القضاء الأعلى من 64% في استطلاع (2021) إلى 52%، القضاء النظامي المدني من 66% إلى 44%، القضاء الشرعي من 66% إلى 40%.

أما بخصوص إشكاليات القضاء في دولة فلسطين، فأعتبر 88% من المحامين المزاولين أن تكاد الملفات المدوّرة (الاختناق القضائي) يشكل إشكالية في نظام القضاء، فيما اعتبر 70% النقص في أعداد الموظفين والقضاة يشكل إشكالية، 66% أشاروا إلى عدم الثقة بالقضاء، 60% منهم أشاروا إلى تدخل السلطة التنفيذية، و60% منهم أشاروا إلى تدخل الأجهزة الأمنية، فيما أشار 61% منهم إلى عدم توفر إرادة سياسية للإصلاح، و67% منهم أشاروا إلى عدم وجود قضاء موحد، و67% منهم أشاروا إلى عدم مواءمة التشريعات مع القانون الدولي كأبرز الإشكاليات التي تواجه نظام القضاء في دولة فلسطين.

وبشأن الرضا عن أداء المحكمة الدستورية، أعرب 36% من المحامين المزاولين عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية، فيما أعرب 28% عن عدم رضاهم، واختار 21% منهم الحياد، و15% منهم أفادوا بأنهم لا يعرفون.

وفيما يخص كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة، تُظهر النتائج أنّ 48% من المحامين المزاولين وافقوا على أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، كما وافق 45% على أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء.

## سادساً: استطلاع آراء المحامين/ات المتدربين/ات في فلسطين

بلغ حجم العينة في استطلاع المحامين المتدربين 657، منها 577 في الضفة الغربية و80 في قطاع غزة. وتُظهر النتائج أنّ 20% من المحامين المتدربين صرّحوا بأنّ مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز، فيما أشار 74% إلى أنّه مقبول، و7% أشاروا إلى أنّه ضعيف.

وعن أسباب ضعف المحامين، أشار 64% من الذين صرحوا بأنّ مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيف إلى أنّ السبب يعود إلى أنّ نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (68% في الضفة، 40% في القطاع)، وضعف التدريب المقدّم من نقابة المحامين حسب ما صرّح 71% منهم، كما يعزو 58% السبب إلى أنّ المحامين لا يسعون إلى تطوير أنفسهم.

وبشأن إشكاليات مهنة المحاماة، أعرب 85% من المحامين المتدربين عن أنّ أهم إشكالية تواجه مهنة المحاماة هي وجود عدد كبير من المحامين، ثم عدم ثقة الناس بالمحامين بنسبة 62%، ثم عدم اهتمام النقابة بالمحامين حسب ما أشار إليه 62% منهم، وتدخّل الأجهزة الأمنية في القضاء حسب ما أشار 52% منهم، وانعدام استقلالية القضاء كما أشار 47% منهم، والفساد في القضاء وفق 37% منهم، وضعف مستوى القضاة حسب ما أشار 45% منهم.

أمّا بخصوص الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية، أشار 88% من المحامين المتدربين إلى أنّ النقابة تقوم بتفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد، فيما أشار 87% إلى أنّ النقابة تعمل على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظّم مهنة المحاماة، وأشار 82% إلى أنّ النقابة تعمل على تطوير أخلاقيات المهنة وسلوكياتها. أمّا مؤشّر "يتم التشاور بشكل مستمر مع نقابة المحامين عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة" فحصل على نسبة موافقة 50%، فيما حصل مؤشّر "نقابة المحامين مُسيّسة" على نسبة موافقة 26%.

وبشأن الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية، أشار 95% من المحامين المتدربين إلى أنّ دور النقابة يجب أن يكون في مجال الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، ثمّ تنشيط البحث القانوني 93%، ونشر الثقافة القانونيّة 95%، وتدريب وتطوير المحامين ومهنة المحاماة 95%.

وعن وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، يرى 44% من المحامين المتدربين أنّ الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما أعرب 92% عن موافقتهم على أنّه ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة، فيما أعرب 88% منهم عن موافقتهم على أنّ دولة فلسطين بحاجة إلى قانون/استراتيجية للمساعدة القانونيّة على المستوى الوطني.

أمّا بخصوص وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة في فلسطين، فيرى 45% من المحامين المتدربين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، ويرى 28% منهم أنّ النيابة العامة يوجد فيها فساد، فيما 46% منهم يرون أنّ الشرطة تتأثر بالضغط السياسيّة، و53% منهم يرون أنّ جهات العدالة غير الرسميّة (القضاء العشائري) تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و52% منهم يرون أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلّون، و50% منهم يرون أنّ أعضاء النيابة العامة

مستقلون، و81% يرون أن تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين إلى حقوقهم، و49% منهم يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور رقابيٍّ مميّز على أداء القضاء، في حين أن نسبة من يرون أن القضاء الفلسطيني فاسد 37%، ونسبة من يرون أن الشرطة المدنية الفلسطينية فاسدة 36%.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021) فيما يتعلق بمؤثرات وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة حسب آراء المحامين المتدربين، يتضح أن هناك انخفاضاً بالموافقة على أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية من 55% في استطلاع (2021) إلى 45% في الاستطلاع الحالي (2023)، وعبارة أن النيابة العامة يوجد فيها فساد من 41% إلى 28%، وعبارة أن الشرطة الفلسطينية تتأثر بالضغوط السياسية من 66% إلى 46%، وجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً فاعلاً من 72% إلى 53%، وهناك ارتفاع في نسبة من يرون بأن القضاء الفلسطيني فاسد من 24% في الاستطلاع السابق (2021) إلى 37% في الاستطلاع الحالي.

أما بخصوص مدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، فحازت نقابة المحامين على نسبة ثقة 79%، والقضاء الشرعي بنسبة ثقة 58%، والمحامون 73%، وموظفو المحكمة 64%، القضاء النظامي (المدني) 61%. كما والقضاء العسكري 39%، والشرطة المدنية الفلسطينية 52%، والنيابة العامة 55%، ومجلس القضاء الأعلى 51%.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021) بخصوص الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، يتضح أن هناك انخفاضاً بمستوى الثقة بالقضاء العسكري من 49% في استطلاع (2021) إلى 39% في الاستطلاع الحالي (2023)، والنيابة العامة من 61% إلى 55%، وموظفو المحكمة من 71% إلى 64%، وجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة من 46% إلى 30%، والقضاء الشرعي من 77% إلى 58%، ومجلس القضاء الأعلى من 69% إلى 51%، والقضاء النظامي من 71% إلى 61%.

وبشأن إشكاليات نظام القضاء في دولة فلسطين، يرى 50% من المحامين المتدربين أن تدخل السلطة التنفيذية يشكّل إشكالية تواجه نظام القضاء في فلسطين، و51% منهم يرون أن تدخل الأجهزة الأمنية من أبرز تلك الإشكاليات، ويرى 55% منهم في عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح إشكالية أخرى، و56% منهم يرون أن عدم الثقة بالقضاء الإشكالية الأبرز، و85% منهم يرون أن الاختناق القضائي الإشكالية الكبرى، و58% منهم يرون في عدم مواءمة التشريعات مع القانون الدولي إشكالية تواجه نظام القضاء في فلسطين.

وعن مدى الرضا عن أداء المحكمة الدستورية، أعرب 46% من المحامين المتدربين عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية، فيما أعرب 13% منهم عن عدم رضاهم، و19% منهم محايدون أو لم يبدوا آراءهم، و22% أفادوا بأنهم لا يعرفون.

وفيما يتعلق بكيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة، تظهر النتائج أن 34% من المحامين المتدربين وافقوا على أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، كما وافق 33% على أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء.

## سابعاً: استطلاع آراء أعضاء النيابة العامة في فلسطين

شارك في الاستطلاع أعضاء النيابة في الضفة في حين لم يشارك أعضاء النيابة في غزة في الاستطلاع الحالي وبلغ حجم العينة 130 عضو نيابة عامة. تُظهر النتائج أنّ 67% من أعضاء النيابة صرحوا بأنّ مستوى الأعضاء ممتاز، فيما أشار 32% إلى أنّه مقبول، و1% إلى أنّه ضعيف.

وعن إشكاليّات عمل النيابة، أعرب 49% من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أنّ عدم كفاية أعضاء النيابة يعتبر أهم إشكاليّة تواجه عمل النيابة العامة، ووافق 19% من أعضاء النيابة على أنّ ضعف مستوى أعضاء النيابة للقيام بمهامهم تعتبر إشكاليّة، كما أعرب 26% عن موافقتهم على أنّ عدم ثقة الناس بالنيابة تعتبر إشكاليّة.

أما بخصوص وجهة النظر بالنيابات الفلسطينية، حصلت عبارة "تستجيب النيابة العامة لاحتياجات الأطفال (سواء أكانوا مدّعى عليهم أم ضحايا أم شهوداً)" على نسبة موافقة 90%، سهولة الوصول إلى النيابة 94%، تستجيب النيابة العامة لاحتياجات النساء 89%، خدمة المعلومات في النيابة جيدة 93%، مؤهلات موظفي النيابة جيدة 87%، استقلاليّة النيابة عن التأثيرات الخارجية (حزبيّة، شخصية، أمنيّة...) 80%، أما أقل نسب موافقة فكانت لعبارة عدد موظفي النيابة كافٍ 38%، والبنية التحتية للنيابات الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...) 45%.

وبشأن وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، أشار 73% من أعضاء النيابة إلى أنّ الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما وافق 94% منهم على وجوب مساهمة أعضاء النيابة في توفير تمثيل قانوني أو خدمات قانونيّة مجانيّة للفئات المهمّشة، و64% منهم وافقوا على أنّ الفئات المهمّشة تتمكن من الوصول إلى المعلومات القانونيّة أو التمثيل القانوني المجاني.

أما بخصوص الوصول إلى العدالة الرسمية لسكان منطقة "ج"، فأعرب 34% من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أنّ الوصول إلى العدالة الرسميّة للسكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" مضمون، وأعرب 49% عن موافقتهم على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسميّة محدودٌ بسبب عدم ثقة السكان بالقضاء، و91% وافقوا على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسميّة محدودٌ بسبب التحديات التي تواجه الشرطة لإنفاذ القرارات في المنطقة "ج".

وعن وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، يرى 22% من أعضاء النيابة أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء الفلسطيني تخضع للتأثيرات والضغط الخارجي، و62% منهم يرون أنّ القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد، كما يرى 42% منهم أنّ الشرطة الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد، و73% منهم يرون أنّ المستوى المهني للقضاة جيّد، وكذلك يرى 51% منهم أنّ أحكام المحكمة الدستورية الفلسطينية تعدّ بعد التمحيص، و77% منهم يرون أنّ التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً مع الالتزامات الدوليّة واستجابةً لاحتياجات المجتمع، فيما يرى 94% منهم أنّ إعادة توحيد مؤسسات قطاع الأمن والعدالة في الضفة وغزة مهمة جداً لمستقبل العدالة في فلسطين،

و82% أشاروا إلى أنّ الأجهزة الأمنيّة حسّاسة للنوع الاجتماعي، فيما أشار 61% من أعضاء النيابة إلى أنّ وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر.

وبشأن مدى ثقة أعضاء النيابة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، حازت الشرطة المدنيّة الفلسطينية على نسبة ثقة 62%، ومجلس القضاء الأعلى بنسبة 61%، فيما حصلت مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان على نسبة ثقة 53%، ونقابة المحامين 57%.

وبخصوص الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاء، يرى 72% أنّ أبرزها عدم وجود قضاءٍ موحدٍ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرى 59% أنّ الإشكاليّة الأبرز عدم الثقة بالقضاء، فيما أشار 49% إلى عدم وجود تدريبٍ وتأهيلٍ كافيين للموظفين والقضاة، و35% يرون في التدخّلات الداخليّة (الإدارة، الزملاء) وعدم الاستقلال الفردي إشكاليّة تواجه عمل القضاة، و79% يرون الإشكاليّة في عدم وجود مواءمة قانونيّة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021) يلاحظ وبشكل عام انخفاض ملحوظ في نسب من وافقوا على الإشكاليّات كافة.

وفيما يخصّ التعيين في القضاء والنيابة العامة، يرى 74% من أعضاء النيابة أنّ تعيين القضاة حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنّهم من أصحاب النزاهة، ويرى 12% أنّ الوساطة والمحسوبيّة هما أساس التعيين والترقيّة في القضاء، فيما أشار 76% إلى أنّ التعيين في القضاء يتّسم بالشفافية.

أمّا عن التعيين في النيابة العامة، فيرى 88% أنّ تعيين أعضاء النيابة حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنّهم من أصحاب النزاهة، و11% أشاروا إلى أنّ الوساطة والمحسوبيّة هما أساس التعيين والترقيّة في النيابة العامة، فيما أشار 88% إلى أنّ التعيين في النيابة العامة يتسم بالشفافية.



## ثامناً: استطلاع آراء القضاة الشرعيين/ات في فلسطين

بلغ حجم العينة للاستطلاع 75، منها 47 في الضفة و28 في قطاع غزة، ونظراً لصغر حجمها سيتم عرض النتائج على مستوى الحجم الكلي للعينة فقط (الضفة الغربية وقطاع غزة معاً).

تُظهر النتائج أنّ 48% من القضاة الشرعيين صرّحوا بأنّ مستوى القضاة الشرعيين بشكل عامّ ممتاز، في حين أشار 51% إلى أنّه مقبول، و1% أشاروا إلى أنّه ضعيف.

وعن الإشكاليّات التي تواجه مهنة القضاء الشرعي، يرى 20% من القضاة الشرعيين أنّ ضعف مستوى القضاة إشكاليّة تواجه عمل القضاء الشرعي، فيما يرى 21% منهم في عدم ثقة الناس بالقضاء الشرعي إشكاليّة تواجهه، و5% منهم يرون أنّ الفساد في القضاء إشكاليّة، و13% منهم يرون في عدم استقلالية القضاء إشكاليّة، و12% منهم يرون في تدخّل الأجهزة الأمنيّة في القضاء إشكاليّة.

وفيما يخص وصف وضع المحاكم، حصلت العبارات التالية على النسب الموافقة التالية فيما يتعلق بوصف وضع المحاكم من وجهة نظر القضاة الشرعيين: المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون 99%، اختصاصات القضاة مناسبة 91%، الشعور بالأمان داخل غرف المحكمة 80%، سهولة الوصول إلى المحاكم 84%، أمّا عدد موظفي المحكمة كافٍ فحصل على نسبة موافقة 35%، وكفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً 35%، البنية التحتيّة للمحاكم الفلسطينية مقبولة مثل الغرف والتجهيزات 36%.

أما وصف الوصول إلى العدالة، فصرّح 94% من القضاة الشرعيين بأنّه ينبغي على دولة فلسطين أن تُموّل برامج المعلومات القانونيّة/التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمّشة، فيما أشار 87% إلى أنّ الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونيّة/المشورة القانونيّة المجانيّة للفئات المهمّشة هو التزامٌ على دولة فلسطين، و78% أشاروا إلى أنّ الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون.

وعن وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، يرى 13% من القضاة الشرعيين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء الشرعي تخضع للتأثيرات والضغط الخارجي، فيما يرى 57% منهم أنّ التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً والالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات الاجتماعية، و47% منهم يرون أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على القضاء العشائري، و60% منهم يرون أنّ القضاء العشائري يلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة.

وبشأن مدى الرضا عن أداء مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، حصل القضاء الشرعي على نسبة رضا 89%، وديوان قاضي القضاة بنسبة 77%، وموظفو المحكمة بنسبة 87%، فيما حصل القضاء العسكري على نسبة رضا 32%، نقابة المحامين 55%، جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة (القضاء العشائري) ب 41%.

وعن كيفية تعيين القضاة الشرعيين في القضاء الشرعي، يرى 83% من القضاة الشرعيين أنّه يتم تعيين القضاة

الشرعيين حالياً بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، ويرى 84% منهم أنّ التعيين في القضاء الشرعي يتّسم بالشفافية، و49% أشاروا إلى أنّ التعيين في النيابة الشرعيّة يتسم بالشفافية، و49% أشاروا إلى أنّ تعيين أعضاء النيابة الشرعية حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، فيما يرى 12% منهم أن الوساطة والمحسوبة أساس التعيين في القضاء الشرعي، ونفس النسبة 12% منهم يرون أنّ الوساطة والمحسوبة أساس التعيين في النيابة الشرعيّة.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بنتائج الاستطلاع السابق (2021)، يتضح أنّ هناك انخفاضاً محدوداً في نسبة من يرون أنّ التعيين في القضاء الشرعي يتّسم بالشفافية من 86% في استطلاع (2021) إلى 84% في الاستطلاع الحالي (2023)، وانخفاضاً حاداً في نسبة من يرون أنّ التعيين في النيابة الشرعيّة في الاستطلاع الحالي (2023) يتّسم بالشفافية إلى 49% مقارنة بـ 83% في استطلاع (2021).

## تاسعاً: استطلاع آراء القضاة النظاميين

بلغ حجم العيّنة في استطلاع آراء القضاة النظاميين 92 (11 في الضفة الغربية و81 في قطاع غزة)، ونظراً لصغر حجم العيّنة سيتم عرض النتائج على المستوى العام (الضفة الغربية وقطاع غزة معاً). تُظهر النتائج أنّ 61% صرّحوا بأنّ مستوى القضاة النظاميين بشكلٍ عامٍّ ممتاز، فيما أشار 39% إلى أنّ مستواهم مقبول.

وفيما يخصّ الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاة في فلسطين، يرى 21% من القضاة النظاميين أنّ عدم ثقة الناس في القضاء تشكل أهمّ الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاة، ويرى 13% منهم في انعدام استقلالية القضاء الإشكاليّة الأبرز، و6% منهم يرون أنّ تدخّل الأجهزة الأمنيّة في القضاء الإشكاليّة الأبرز في عمل القضاء، في حين يرى 2% منهم في الفساد في القضاء إشكاليّة تواجه عمله.

وبشأنّ وجهات نظر القضاة النظاميين في وضع المحاكم الفلسطينية، حصلت عبارة المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون نسبة موافقة 97%، سهولة الوصول إلى المحاكم 73%، خدمة المعلومات في المحاكم جيدة 88%، تنظيم أوقات جلسة المحكمة مناسب 91%، فيما حصلت عبارة كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً على نسبة موافقة 39%، عدد موظفي المحكمة كافٍ 25%، تكييف المحاكم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة 52%، ويرى 41% أنّ البنية التحتيّة للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...).

أما بخصوص وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، فأعرب 89% من القضاة النظاميين عن موافقتهم على عبارة "ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونيّة/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمّشة"، و97% وافقوا على عبارة "الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون"، وعبارة "إنّ الوصول إلى العدالة بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونيّة/ المشورة القانونيّة المجانيّة للفئات المهمّشة هو التزام على دولة فلسطين" بنسبة 86%.

وبشأنّ الوصول إلى العدالة الرسميّة لسكان منطقة "ج"، أعرب 84% من القضاة النظاميين عن موافقتهم على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسميّة محدودٌ بسبب التحديات المتعلّقة بتبليغ السكان في المنطقة "ج"، فيما يرى 5% منهم أنّ عدم ثقة السكان في القضاء هي السبب في ذلك، و85% منهم أعربوا عن موافقتهم على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسميّة محدود بسبب أنّ السكان يفضلون التوجّه إلى الجهات غير الرسميّة الفاعلة في مجال العدالة كالقضاء العشائري.

وعن وصف مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، يرى 12% من القضاة النظاميين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، ويرى 79% من القضاة النظاميين أنّ مؤسسات العدالة الفلسطينية فعّالة، و59% منهم يرون أنّ جهات العدالة غير الرسميّة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و45% منهم يرون أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة في إطار قطاع العدالة، فيما يرى 67% منهم أنّ أعضاء النيابة العامة مستقلّون،

و50% منهم يرون أن الشرطة المدنيّة نزيهة ولا يوجد فساد فيها، فيما وافق 96% على أنّ إعادة توحيد مؤسسات قطاعيّ الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين.

أمّا بخصوص مدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، فأظهرت النتائج أنّ 41% من القضاة النظاميين يثقون بالقضاء العشائري، و77% منهم يثقون بالمحكمة الدستورية العليا، و83% منهم يثقون بالنيابة العامة، و55% منهم يثقون بالقضاء العسكري، و87% يثقون بالشرطة المدنيّة، و67% منهم يثقون بنقابة المحامين، و63% منهم يثقون بمؤسسات المجتمع المدني.

وبشأن مدى الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (المحاكم والقضاة)، حازت محاكم الصلح على نسبة رضا عن أدائها من وجهة نظر القضاة النظاميين بنسبة 95%، ومحكمة البداية بنسبة 91%، والقضاة ككل بنسبة 96% أيضاً، والقضاء الشرعي بنسبة 75%.

وفيما يخصّ الرضا عن أداء المحكمة الدستورية العليا، تُظهر النتائج أنّ 76% من القضاة النظاميين راضون عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما أعرب 8% عن عدم الرضا.

وبشأن إشكاليّات عمل القضاء الفلسطيني، يرى 37% من القضاة النظاميين أنّ عدم الثقة بالقضاء من أهم الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاء، فيما يرى 38% منهم انعدام وجود إرادة سياسية للإصلاح من أهم تلك الإشكاليّات، و19% يرون في تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء إشكاليّة تواجهه، و15% يرون في تدخل الأجهزة الأمنيّة في عمل القضاء إشكاليّة تواجهه.

أما عن كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة، فيرى 2% من القضاة النظاميين أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء، و5% منهم يرون أنّ الوساطة والمحسوبية أساس التعيين والترقية في النيابة العامة.





## المرصد القانوني السابع

التقرير الوطني لمسح آراء  
المجتمع الفلسطيني في أداء

منظومة

العدالة الفلسطينية

وبيان المتغير في الأداء

ما بين عامي 2021-2023



## المرصد القانوني السابع

### التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة الفلسطينية وبيان المتغير في الأداء ما بين عامي 2021-2023

## المنهجية

### أهداف المسح

يهدف المسح بشكل رئيسي لتوفير البيانات اللازمة لتشخيص وتحليل الوضع الحقيقي لواقع سيادة القانون والوصول إلى العدالة في فلسطين. كذلك يهدف المسح إلى توفير البيانات الإحصائية حول سيادة القانون والوصول إلى العدالة لتحديد نقاط الضعف والفجوات التي سيتم معالجتها لتعزيز قطاع العدالة الفلسطيني.

### استمارة المسح

تمثل استمارة المسح الأداة الرئيسية لجمع المعلومات، لذلك لا بد أن تحقق المواصفات الفنية لمرحلة العمل الميداني، كما يتوجب أن تحقق متطلبات معالجة البيانات وتحليلها، حيث تم جمع بيانات هذا المسح باستخدام سبع استمارات وهي:

- استمارة توجهات الأفراد حول واقع قطاع العدالة.
- استمارة توجهات أعضاء النيابة
- استمارة توجهات القضاة الشرعيين
- استمارة توجهات المحامين/المحاميات المزاولين والمزاولات
- استمارة توجهات المحامين/المحاميات المتدربين/ات
- استمارة توجهات الهيئة التدريسية لكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية
- استمارة توجهات طلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية



## الإطار والعينة

### أولاً: مسح توجهات الأفراد

#### 1.1 مجتمع الهدف

يتكون مجتمع الهدف لمسح سيادة القانون والوصول الى العدالة في فلسطين من جميع الأفراد الفلسطينيين المقيمين بصفة اعتيادية مع أسرهم في فلسطين من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر وقت تنفيذ المسح.

#### 2.1 إطار المعاينة

يتكون إطار المعاينة من قائمة مناطق عد من تعداد السكان والمساكن والمنشآت 2017 وهي مناطق جغرافية متقاربة الحجم في معظمها (متوسط عدد الأسر فيها 150 أسرة)، وهي عبارة عن مناطق العد المستخدمة في التعداد، وقد تم استخدام هذه المناطق كوحدات معاينة أولية (PSUs) في المرحلة الأولى من عملية اختيار العينة.

#### 3.1 حجم العينة

تم الوصول إلى 14,375 أسرة استجاب للمسح 9,072 أسرة (5,873 أسرة في الضفة الغربية 3,199 أسرة في قطاع غزة).

#### 4.1 تصميم العينة

العينة هي عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات ثلاثة مراحل:

**المرحلة الأولى:** اختيار عينة مناطق عد بطريقة عشوائية منتظمة بلغ عددها 377 منطقة عد.

**المرحلة الثانية:** اختيار عينة مساحية مقدارها (26) أسرة من كل منطقة عد تم اختيارها في المرحلة الأولى.

**المرحلة الثالثة:** اختيار فرد ذكر أو أنثى من كل أسرة تم اختيارها في المرحلة الثانية من الأفراد 18 سنة فأكثر باستخدام "جدول كيش - Grid Kish" من الأسر التي لديها أكثر من فرد من الفئة المطلوبة لضمان العشوائية في عملية الاختيار.

#### 5.1 طبقات العينة

تم تقسيم المجتمع إلى طبقات كما يلي:

1. المحافظة (16 محافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة للجزء من محافظة القدس والمسمى J1 والذي يشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 كطبقة منفصلة).

2. نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات).

## 6.1 حساب الأوزان

يعرف وزن الوحدة الإحصائية (وحدة المعاينة) في العينة بأنه المقلوب الرياضي لاحتمال اختيار الوحدة، وعينة المسح هي عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات ثلاثة مراحل حيث يتم في المرحلة الأولى حساب وزن مناطق العد بالاعتماد على احتمال اختيار كل منطقة عد (عينة عشوائية منتظمة)، ثم في المرحلة الثانية يتم حساب وزن الأسرة من كل منطقة عد، ثم نجد حاصل ضرب وزن المرحلة الأولى في وزن المرحلة الثانية فنحصل على وزن الأسر الأولى ثم نقوم بتعديل هذه الأوزان بالاعتماد على تقديرات الأسر منتصف 2023 وتكون فئة التعديل هي الطبقة (محافظة، نوع التجمع) وبالتالي نحصل على وزن الأسر النهائي.

الوزن الأولي لكل فرد تم اختياره في المرحلة الثالثة يكون حاصل ضرب وزن أسرته النهائي في عدد الافراد 18 سنة فأكثر في أسرته، ثم نقوم بتعديل هذه الأوزان بالاعتماد على تقديرات السكان في 2023/10/15 وتكون فئة التعديل هي المنطقة (الضفة الغربية، قطاع غزة) والجنس (ذكر، أنثى)، الفئات العمرية الخماسية (14 فئة) وبالتالي نحصل على وزن الفرد النهائي. وقد تم حساب الوزن النسبي لكل وحدة معاينة من خلال قسمة الوزن على متوسط الأوزان.

## ثانياً: مسح القضاة الشرعيين وأعضاء النيابة

### 1.2 مجتمع الهدف

يتكون مجتمع الهدف من جميع القضاة الشرعيين وأعضاء النيابة في جميع المحاكم الشرعية والنيابات العامة في الضفة الغربية خلال فترة تنفيذ المسح.

### 2.2 إطار المعاينة

قائمة بجميع المحاكم الشرعية والنيابات العامة في الضفة الغربية خلال فترة تنفيذ المسح.

### 3.2 تصميم العينة

حصر شامل لجميع القضاة الشرعيين وأعضاء النيابة في جميع المحاكم الشرعية ومكاتب النيابة العامة في الضفة الغربية وقد تم حساب الأوزان للقضاة الشرعيين وأعضاء النيابة للتعويض عن حالات عدم الاستجابة.

## ثالثاً: مسح المحامين المزاولين والمتدربين

### 1.3 مجتمع الهدف

- جميع المحامين/المحاميات المزاولين لمهنة المحاماة في الضفة الغربية خلال فترة تنفيذ المسح.
- جميع المحامين/المحاميات المتدربين/ات، المحامين/المحاميات المزاولين في الضفة الغربية خلال فترة تنفيذ المسح.

### 2.3 إطار المعاينة

قائمة بأسماء جميع المحامين والمحاميات المزاولين/ات لمهنة المحاماة مع عناوينهم في الضفة الغربية وقائمة بأسماء جميع المحامين والمحاميات المتدربين/ات مع عناوينهم في الضفة الغربية وقت تنفيذ المسح.

### 3.3 حجم العينة

تم الوصول إلى 645 محامٍ ومحامية مزاولة لمهنة المحاماة على مستوى الضفة الغربية استجاب منهم للمسح 488 محامٍ/ية، وتم الوصول إلى 738 محامٍ/ية متدرب/بة على مستوى الضفة الغربية استجاب منهم 578 محامٍ/ية.

### 4.3 تصميم العينة

العينة هي عينة طبقية عشوائية منظمة ذات مرحلة واحدة.

### 5.3 طبقات العينة

تم تقسيم المجتمع إلى طبقات كما يلي:

- المحافظة (11 محافظة في الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والمسماة J1 والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967).
- الجنس (ذكر، أنثى)

### 6.3 حساب الأوزان

يعرف وزن الوحدة الإحصائية (وحدة المعاينة) في العينة بأنه المقلوب الرياضي لاحتمال اختيار الوحدة، وعينة المسح هي عينة طبقية عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة حيث تم حساب وزن كل محامي/ة مزاولة/ة أو متدرب/ة بالاعتماد على احتمال اختيار كل محامي/ة (عينة عشوائية منتظمة).

## رابعاً: مسح الهيئة التدريسية وطلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية

### 1.4 مجتمع الهدف

جميع أعضاء هيئة تدريس الحقوق في جميع الجامعات والكليات التي تحتوي على كليات القانون والحقوق في الضفة الغربية وقت تنفيذ المسح.

جميع طلبة الجامعات (بكالوريوس) من سنة أولى وحتى سنة رابعة المتحقين بكليات القانون والحقوق بجميع الجامعات والكليات في الضفة الغربية وقت تنفيذ المسح.

### 2.4 إطار المعاينة

قائمة بجميع الجامعات والكليات التي تمنح شهادة قانون وحقوق مع جميع أعضاء هيئة تدريس الحقوق، وطلبة القانون المتحقين ببرنامج البكالوريوس من سنة أولى وحتى سنة رابعة في كافة الجامعات والكليات في الضفة الغربية التي تمنح شهادة قانون وحقوق وقت تنفيذ المسح.

### 3.4 حجم العينة

تم الوصول إلى 527 طالب قانون وحقوق في جميع الجامعات والكليات في الضفة الغربية والتي تمنح شهادة قانون وحقوق استجاب للمسح 427 طالب/ة، وحصر شامل لجميع أساتذة القانون والحقوق.

### 4.4 تصميم العينة

العينة هي عينة طبقية عشوائية بسيطة ذات مرحلة واحدة للطلاب والطالبات وحصر شامل لجميع الأساتذة.

### 5.4 طبقات العينة

تم تقسيم المجتمع إلى طبقات كما يلي:

الجامعة أو الكلية وهي:

1. الجامعة العربية الأمريكية
2. الكلية العصرية الجامعية
3. جامعة الاستقلال
4. جامعة الخليل
5. جامعة القدس
6. جامعة النجاح الوطنية
7. جامعة بيرزيت
8. كلية فلسطين الأهلية الجامعية

### 6.4 حساب الأوزان

يعرف وزن الوحدة الإحصائية (وحدة المعاينة) في العينة بأنه المقلوب الرياضي لاحتمال اختيار الوحدة، وعينة المسح هي عينة طبقية عشوائية بسيطة ذات مرحلة واحدة حيث تم حساب وزن كل طالب بالاعتماد على احتمال اختيار كل طالب (عينة عشوائية بسيطة) وتم حساب الأوزان لأساتذة القانون للتعويض عن حالات عدم الاستجابة.

## خامساً: العمليات الميدانية

تمثل العمليات الميدانية، أهم مراحل تنفيذ المسح لجمع البيانات المطلوبة من مصادرها الأولية. لذلك فإن ضمان وجود مقومات النجاح في هذه المرحلة من القضايا الأساسية التي تم العمل عليها بشكل تفصيلي. وقد اشتمل ذلك على توفير كل المستلزمات الفنية والإدارية بما في ذلك عمليات التعيين والتدريب وتوفير المستلزمات المادية اللازمة لأداء العمل بأفضل صورة.

### 1.5 التدريب والتعيين

تم عقد دورتين تدريبيتين الأولى كانت للباحثين/ات الميدانيين/ات على مسح توجّهات المواطنين والدورة الثانية للباحثين/ات على مسح الخبراء (قضاة، أعضاء نيابة، محامين، هيئة تدريسية وطلبة)، حيث تم تدريب الباحثين الميدانيين على العمليات الميدانية المختلفة بشكل عام وذلك قبل بداية تنفيذ المسح. لقد اشتمل تدريب الباحثين الميدانيين على عمليات جمع البيانات وأدبيات العمل الميداني بما في ذلك طرح الأسئلة وتسجيل الإجابات وأدبيات إجراء المقابلات باستخدام الأجهزة اللوحية.

### 2.5 جمع البيانات

تم البدء بجمع بيانات للمسح الأسري بتاريخ 2023/07/17 والانتهاء بتاريخ 2023/08/31 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تم الانتهاء من العمل في القدس (J1) ومحافظة رام الله والبيرة بتاريخ 2023/09/07، حيث تم جمع البيانات باستخدام الأجهزة اللوحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تم استخدام الاستمارات الورقية في القدس (J1). أما فيما يخص الاستثمارات الأخرى فقد تم البدء بالعمل بتاريخ 2023/08/21 والانتهاء بتاريخ 2023/09/27.

### 3.5 الإشراف والتدقيق الميداني

تم تنفيذ عملية جمع البيانات والتنسيق ميدانياً وفقاً للخطة المعدة مسبقاً، حيث تتوفر التعليمات والنماذج والأدوات اللازمة للعمل الميداني.

فيما يخص العمل على أجهزة التابلت فإن عملية التدقيق تتم من خلال وضع كافة قواعد التدقيق الآلي والمكتبي على البرنامج مسبقاً بحيث يغطي كافة الضوابط المطلوبة وفق المعايير التي تحددها الاستثمار.

لخصوصية استمارات القدس (J1) تم جمع البيانات ورقياً، حيث قامت المشرفة بتدقيق الاستثمارات تدقيقاً شكلياً وفنياً حسب قواعد التدقيق المعدة مسبقاً.

تم عمل زيارات ميدانياً من قبل إدارة ومنسق المسح والاطلاع على سير العمل والتأكد من الاستثمارات ومن أداء الباحثين/ات ميدانياً.

## 4.5 التدقيق المكتبي والترميز

تم التدقيق المكتبي فقط للقدس (J1)، بسبب استخدام الاستمارات الورقية. أما باقي الاستمارات فكان التدقيق متوازي مع جمع البيانات من خلال الفحص المستمر لقاعدة البيانات على الأجهزة اللوحية.

## سادساً: معالجة البيانات

تم برمجة الاستمارة على الأجهزة اللوحية بهدف جمع البيانات وتخزينها وبهذا تُختصر عدة مراحل حيث تم جمع وتدقيق وإدخال البيانات في مرحلة واحدة، وتتطلب هذه التقنية مهارة عالية في استخدام الأجهزة وفهم للاستمارة لمعرفة كافة الخيارات المتوفرة للحصول على بيانات صحيحة ودقيقة من المصدر، حيث تم استخدامها في جمع البيانات في قطاع غزة والضفة الغربية باستثناء القدس (J1).

## 1.6 برنامج الإدخال وقواعد التدقيق

بدأ العمل على جمع بيانات مسح سيادة القانون والوصول إلى العدالة باستخدام الأجهزة اللوحية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عدا القدس J1، حيث تم تحميل التطبيق على الأجهزة من قبل موظفي متخصصين بالدعم الفني، احتوى التطبيق بالإضافة لاستمارة المسح، على خرائط جوية مقسمة حسب محافظات الوطن وتم استخدام نظام الملاحة GPS.

لغة البرمجة المستخدمة في التطبيق كانت هي Sql Server and Microsoft dot Net، تم نقل البيانات باستخدام خاصية الـ WIFI وكان هنالك ممر آمن لنقل البيانات وهو استخدام الـ VPN وهي خاصية لحماية البيانات ونقلها بكل سهولة ووصولها إلى السيرفر الرئيسي دون أي عقبات.

تم تصميم نظام متابعة وسحب بيانات خاص بإدارة المسح والعمل الميداني حيث من خلال هذا النظام تستطيع إدارة المسح متابعة الميدان واستخراج تقارير المتابعة.

## 2.6 تنظيف البيانات

بعد استكمال مرحلة الجمع والتدقيق يتم تنظيف البيانات من خلال إجراء فحوصات داخلية للإجابات التي تكون خارج المدى وإجراء قواعد تدقيق شاملة من خلال استخدام برنامج (SPSS)، ليتم تجهيز بيانات نظيفة ودقيقة جاهزة للجدولة والنشر.





## استطلاع آراء الجمهور





## العينة:

بلغ حجم العينة في استطلاع الجمهور 9072، منها 5873 في الضفة الغربية و3199 في قطاع غزة

## أولاً: الوضع العام لقطاع العدالة في فلسطين

تناول الاستطلاع العديد من المؤشرات لقياس انطباعات المواطنين والمواطنات حول وضع القضاء ونزاهته في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال طرح عبارات عليهم تصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين وترك المجال لهم لوصف هذه العبارات بالخيارات التالية: أعارض بشدة، أعارض، محايد/لا رأي، أوافق، أوافق بشدة.

ولغرض التحليل تم دمج الخيارين أعارض بشدة وأعارض ليصبحا معارضة، ودمج أوافق وأوافق بشدة ليصبحا موافقة.

### 1.1 وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين:

#### 1.1.1 تحسن وضع القضاء الفلسطيني

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 40% من المواطنين عن موافقتهم على أن وضع القضاء في تحسُّن مستمر مع وجود تباين واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال (44% في الضفة الغربية مقابل 34% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 41% (36% في الضفة الغربية مقابل 49% في قطاع غزة).

#### 2.1.1 نجاح الدولة في صيانة استقلالية القضاء

وفيما يتعلق بنجاح الدولة الفلسطينية في صيانة استقلالية القضاء، وافق على ذلك 35% (37% في الضفة الغربية مقابل 33% في قطاع غزة)، وعارض 43% (38% في الضفة الغربية مقابل 52% في قطاع غزة)

#### 3.1.1 حيادية القضاء الفلسطيني ونزاهته وعدالته مقارنة بدول عربية أخرى

أما بخصوص تمتُّع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنةً بدول عربيةٍ أُخرى، فقد وافق على ذلك 40% (نفس النسبة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما أعرب 38% عن معارضتهم (34% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة).

#### 4.1.1 أداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة

وفيما يتعلق بأداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة، تظهر النتائج أن 36% من المواطنين مع الموافقة على أن أداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة يتسم بالشفافية ويخلو من الفساد (37% في الضفة الغربية مقابل 33% في قطاع غزة)، فيما يعارض ذلك 36%.

### 5.1.1 مباني المحاكم ومناسبتها

أما بخصوص مباني المحاكم، فيرى 70% من المواطنين أن مباني المحاكم لائقة ومناسبة (69% في الضفة الغربية مقابل 72% في قطاع غزة)، فيما يعارض ذلك 12%.

### 6.1.1 عدم وصول التبليغات مشكلة أساسية في سير التقاضي

وبخصوص وصول التبليغات باعتبارها مشكلة أساسية في سير التقاضي، تظهر النتائج أن 75% من المواطنين مع الموافقة على أن عدم وصول التبليغات تعتبر مشكلة أساسية في سير إجراءات التقاضي، فيما يعارض ذلك 10%.

ترتفع نسبة الموافقة على أن عدم وصول التبليغات مشكلة أساسية في سير التقاضي في الضفة الغربية إلى 77% مقارنةً بقطاع غزة 72%.

### 7.1.1 مراقبة مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء على أداء الجهاز القضائي

وفيما يتعلق بمراقبة مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء على أداء الجهاز القضائي أشار 39% من المواطنين إلى أنهم مع الموافقة على أنهم يقومون بذلك، فيما عارض ذلك 18%.

بلغت نسبة من يرون من الجمهور أن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة تقوم بدور المراقب على أداء الجهاز القضائي في الضفة الغربية 40%، ونسبة من يرون العكس 13%. وفي قطاع غزة بلغت نسبة الموافقين على أن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة تقوم بدور المراقب على أداء الجهاز القضائي بلغت 37%، ونسبة من يرون العكس 26%.

### 8.1.1 البت في القضايا في المحاكم النظامية

وفيما يتعلق بالبت في القضايا في المحاكم النظامية يرى 80% من المواطنين أن هناك بطئاً بذلك (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فقط 7% يعارضون ذلك.

### 9.1.1 وضع القضاء الشرعي

أشار 58% من المواطنين إلى موافقتهم على أن وضع القضاء الشرعي في فلسطين في تحسن مستمر (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما عارض ذلك 22%.

ترتفع نسبة المعارضة في قطاع غزة إلى 25% مقارنةً بالضفة (20%).

### 10.1.1 سرعة البت في القضايا بالمحاكم الشرعية

أعرب 41% من المواطنين عن موافقتهم على أن المحاكم الشرعية تتميز بسرعة البت في القضايا (39% في الضفة الغربية مقابل 45% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 41%.

### 11.1.1 التوجه للمحاكم النظامية

أعرب 62% من المواطنين عن موافقتهم على أن التوجه للمحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع وحماية الحقوق (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، في حين أعرب 22% عن معارضتهم ذلك.

ترتفع نسبة المعارضة في قطاع غزة إلى 26% مقارنة بالضفة (20%)

### 12.1.1 قدرة القضاء العشائري على حل النزاعات

أشار 56% من المواطنين إلى موافقتهم على أن القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم الرسمية، فيما عارض ذلك 17%.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 62% مقارنة بالضفة (53%).

### 13.1.1 سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية

أعرب 35% من المواطنين عن موافقتهم على أن الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية سريعة التنفيذ، فيما عارض ذلك 45%.

ترتفع نسبة الموافقة بهذا الخصوص في قطاع غزة إلى 38% مقارنة بالضفة (33%).

### 14.1.1 تكلفة التقاضي وقدرات المواطنين

أشار 23% من المواطنين إلى موافقتهم على أن تكلفة التقاضي تتناسب والقدرات المالية، فيما عارض ذلك 62%.

ترتفع نسبة المعارضة لذلك في قطاع غزة إلى 67% مقارنة بالضفة (58%).

### 15.1.1 شفافية ونزاهة أداء دوائر كاتب العدل وخلوها من الفساد

تشير النتائج إلى أن 41% من المواطنين مع الموافقة على أن أداء دوائر كاتب العدل شفاف ونزيه ويخلو من الفساد، فيما عارض ذلك 20%، فيما أشار 28% إلى أنهم لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في الضفة الغربية إلى 42% مقارنة بقطاع غزة (38%).

### 16.1.1 أعداد القضاة في المحاكم الفلسطينية

تظهر النتائج أن 45% (47% في الضفة، 40% في القطاع) لا يعرفون إن كان هناك نقص واضح في أعداد القضاة في المحاكم الفلسطينية، فيما أعرب 28% من المواطنين عن موافقتهم على أن هناك نقصاً واضحاً في أعداد القضاة في المحاكم الفلسطينية (27% في الضفة مقارنة بـ 29% في القطاع).

### 17.1.1 عدد الموظفين في المحاكم الفلسطينية والحاجة لهم

أشار 41% من المواطنين إلى أنهم لا يعرفون شيئاً فيما يتعلق بأن عدد الموظفين في المحاكم الفلسطينية بشكل عام كبير ويتفق مع حاجتها (44% في الضفة، 36% في القطاع)، فيما أشار 44% إلى الموافقة على ذلك.

ترتفع نسبة الموافقة على أن عدد الموظفين في المحاكم الفلسطينية بشكل عام كبير ويتفق مع حاجتها في قطاع غزة إلى 47% مقارنةً بالضفة (42%).

### 18.1.1 التزام القضاة بالدوام الرسمي

أشار 37% من المواطنين إلى أنهم لا يعرفون شيئاً عن موضوع التزام القضاة بالدوام الرسمي (40% في الضفة، 31% في القطاع)، في حين أعرب 54% من المواطنين عن موافقتهم على أن القضاة ملتزمون بالدوام الرسمي.

ترتفع نسبة الموافقة على أن القضاة ملتزمون بالدوام الرسمي في قطاع غزة إلى 59% مقارنةً بالضفة (51%).

### 19.1.1 التزام موظفي المحاكم بالدوام الرسمي

أعرب 35% من المواطنين عن عدم معرفتهم بموضوع التزام موظفي المحاكم بالدوام الرسمي (37% في الضفة، 30% في القطاع)، في حين أعرب 58% من المواطنين عن موافقتهم على أن موظفي المحاكم ملتزمون بالدوام الرسمي.

ترتفع نسبة موافقة المواطنين على أن موظفي المحاكم ملتزمون بالدوام الرسمي في قطاع غزة إلى 62% مقارنةً بالضفة (56%).

### 20.1.1 رواتب القضاة

أشار 48% من المواطنين إلى عدم معرفتهم بخصوص رواتب القضاة (51% في الضفة، 43% في القطاع)، في حين أعرب 44% عن موافقتهم على أن رواتب القضاة عالية نسبياً.

ترتفع نسبة من يرون أن رواتب القضاة مرتفعة في قطاع غزة إلى 49% مقارنةً بالضفة (41%).

### 21.1.1 رواتب الموظفين في المحاكم

أشار 48% من المواطنين إلى أنهم لا يعرفون شيئاً على أن رواتب موظفي المحاكم متدنية نسبياً (46% في الضفة، 41% في القطاع)، في حين أعرب 44% عن موافقتهم على التدني النسبي لرواتب موظفي المحاكم.

ترتفع نسبة من يوافقون على أن رواتب الموظفين متدنية نسبياً في قطاع غزة إلى 43% مقارنةً بالضفة (45%).

### 22.1.1 تعامل موظفي المحاكم مع المراجعين

أعرب 63% من المواطنين عن موافقتهم على أن موظفي المحاكم يعاملون المراجعين بشكل لائق، 10% أعربوا عن معارضتهم لذلك، في حين أشار 20% إلى عدم معرفتهم بهذا الموضوع. ترتفع نسبة الموافقة على أن موظفي المحاكم يتعاملون بشكلٍ لائقٍ مع المراجعين في الضفة الغربية إلى 64% مقارنةً بقطاع غزة (61%).

### 23.1.1 نشر الأحكام القضائية

أعرب 46% من المواطنين عن موافقتهم على وجوب نشر الأحكام القضائية ليتمكن المواطن الفلسطيني من الاطلاع عليها (45% في الضفة الغربية مقارنةً بـ49% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 17%.

### 24.1.1 أهمية توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة والقطاع

أعرب 78% من المواطنين عن موافقتهم على أن إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين. ترتفع نسبة الموافقة على هذا الموضوع في قطاع غزة إلى 92% مقارنةً بالضفة (70%).

للمزيد حول نتائج وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين، أنظر الجدول:

جدول 1.1: وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%40.1	%33.5	%43.7	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
%35.4	%32.8	%36.8	نجحت الدولة الفلسطينية بصيانة استقلالية القضاء
%39.8	%40.6	%39.3	يتمتع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنة بدول عربية أخرى
%35.8	%33.4	%37.1	يتسم أداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة بالشفافية ويخلو من الفساد
%70.2	%72.1	%69.2	مباني المحاكم لائقة ومناسبة
%75.2	%72.1	%76.9	عدم وصول التبليغات مشكلة أساسية في سير عملية التقاضي
%38.8	%36.7	%40.0	تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور مراقب على أداء الجهاز القضائي
%79.5	%80.4	%79.1	هناك بطء في البت في القضايا في المحاكم النظامية
%57.7	%59.3	%56.9	وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر
%41.4	%45.1	%39.4	تتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا
%61.8	%62.3	%61.5	التوجه للمحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع وحماية الحقوق
%56.3	%62.1	%53.2	القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم الرسمية
%35.1	%38.3	%33.3	الاحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية سريعة التنفيذ
%23.0	%21.5	%23.8	تكلفة التقاضي تتناسب وقدرات المواطنين المادية
%40.5	%38.3	%41.8	اداء دوائر كاتب العدل شفاف ونزيه ويخلو من الفساد
%27.7	%29.0	%27.0	يوجد نقص واضح في أعداد القضاة في المحاكم الفلسطينية
%43.7	%47.0	%41.9	عدد الموظفين في المحاكم الفلسطينية بشكل عام كبير ويتفق مع حاجة المحاكم
%54.0	%58.6	%51.4	يلتزم القضاة بالدوام الرسمي
%58.3	%62.2	%56.2	يلتزم موظفو المحاكم بالدوام الرسمي
%44.1	%49.4	%41.1	رواتب القضاة عالية نسبياً
%43.5	%44.7	%42.8	رواتب الموظفين في المحاكم متدنية نسبياً
%63.3	%61.3	%64.4	يتعامل موظفو المحاكم مع المراجعين بالشكل اللائق
%45.9	%48.3	%44.6	يتم نشر الأحكام القضائية ليتمكن المواطن الفلسطيني من الاطلاع عليها
%77.5	%91.6	%69.9	إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين

## 1.1 a مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين 2021-2023

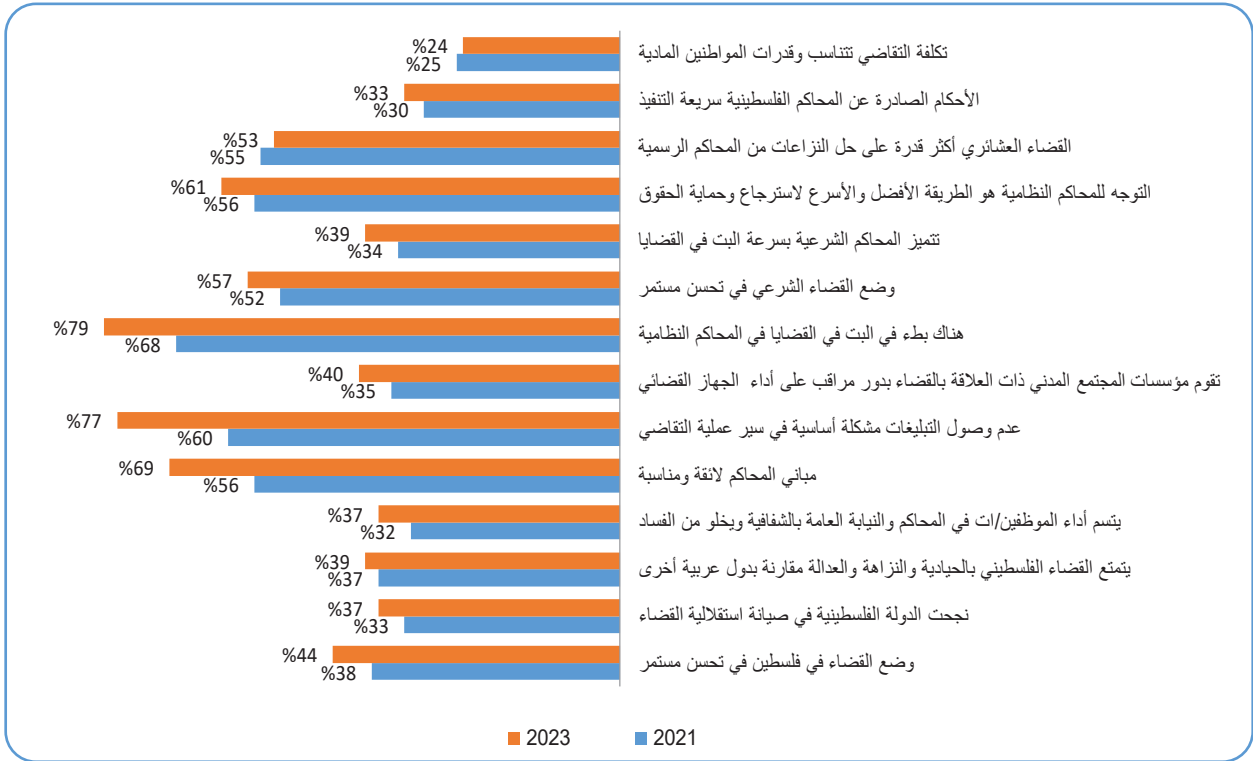
لوقوف على مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام للعدالة في فلسطين عام 2021 وعام 2023، يلاحظ ارتفاع نسبة الموافقة الإيجابية لمعظم مؤشرات الوصف لقطاع العدالة، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو قطاع غزة. للمزيد انظر/ي الجدول والرسمين البيانيين أدناه:

### جدول 1.1 a مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في الضفة الغربية 2021-2023

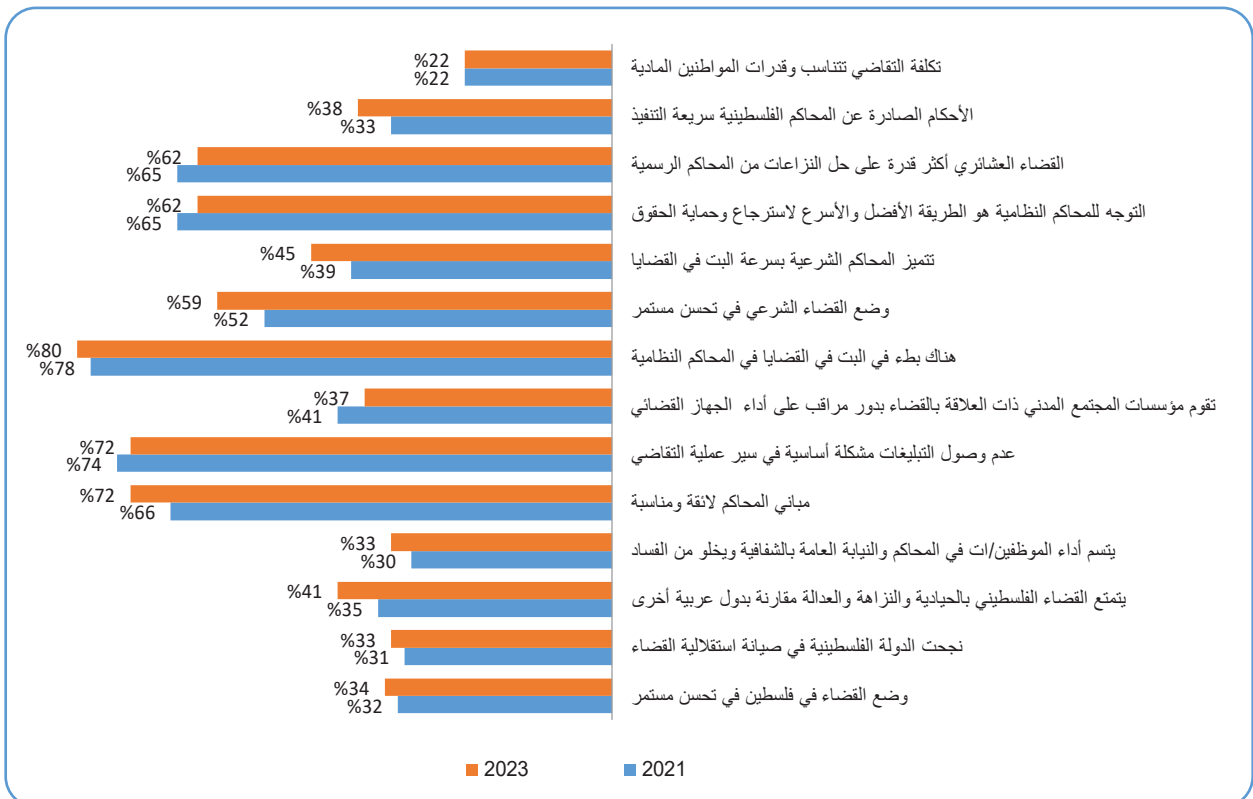
قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
%34	%32	%44	%38	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
%33	%31	%37	%33	نجحت الدولة الفلسطينية في صيانة استقلالية القضاء
%41	%35	%39	%37	يتمتع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنة بدول عربية أخرى
%33	%30	%37	%32	يتسم أداء الموظفين/ات في المحاكم والنيابة العامة بالشفافية ويخلو من الفساد
%72	%66	%69	%56	مباني المحاكم لائقة ومناسبة
%72	%74	%77	%60	عدم وصول التبليغات مشكلة أساسية في سير عملية التقاضي
%37	%41	%40	%35	تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور مراقب على أداء الجهاز القضائي
%80	%78	%79	%68	هناك ببطء في البت في القضايا في المحاكم النظامية
%59	%52	%57	%52	وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر
%45	%39	%39	%34	تتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا
%62	%65	%61	%56	التوجه للمحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع وحماية الحقوق
%62	%65	%53	%55	القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم الرسمية
%38	%33	%33	%30	الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية سريعة التنفيذ
%22	%22	%24	%25	تكلفة التقاضي تتناسب وقدرات المواطنين المادية



رسم 1.1 a : مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في الضفة الغربية 2021-2023



رسم بياني 1.1 b: مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في قطاع غزة 2021-2023



## 2.1 وصف وضع القضاء في فلسطين

### 1.2.1 تدخل السلطة التنفيذية بعمل القضاء

أشار 44% من المواطنين إلى موافقتهم على أن السلطة التنفيذية تتدخل بعمل القضاء (نفس النسبة للضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما عارض ذلك 20% و 28% لا يعرفون.

### 2.2.1 تدخل أجهزة الأمن الفلسطينية بعمل القضاء

يرى 49% من المواطنين أن أجهزة الأمن الفلسطينية تتدخل بعمل القضاء (نفس النسبة للضفة الغربية وقطاع غزة)، 20% عارضوا ذلك، و 24% لا يعرفون.

### 3.2.1 تأثير النيابة العامة على قرارات القضاة

وافق 56% من المواطنين على وجود تأثير للنيابة العامة على القضاة (55% في الضفة مقابل 59% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 14%، و 24% لا يعرفون.

### 4.2.1 وجود إرادة سياسية للإصلاح

أشار 49% من المواطنين إلى عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح (47% في الضفة الغربية مقابل 52% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 26% و 13% لا يعرفون.

### 5.2.1 ثقافة المواطنين وقبول سيادة القانون

أعرب 44% من المواطنين عن موافقتهم على أن ثقافة المواطنين لا تقبل سيادة القانون (43% في الضفة الغربية مقابل 47% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 42%.

### 6.2.1 أعداد الموظفين والقضاة

أشار 45% من المواطنين إلى أنهم لا يعرفون شيئاً حول أعداد الموظفين والقضاة (48% في الضفة، 39% في القطاع)، فيما أشار 25% إلى موافقتهم على وجود نقص في أعداد الموظفين والقضاة، 25% عارضوا ذلك.

### 7.2.1 كفاية تدريب وتأهيل الموظفين والقضاة

أشار 32% من المواطنين إلى أنهم لا يعرفون شيئاً حول كفاية تدريب وتأهيل الموظفين والقضاة (36% في الضفة، 25% في القطاع)، فيما أعرب 31% عن موافقتهم على أنه لا يوجد تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة، وعارض ذلك 31%.

### 8.2.1 الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية وإعاقة عمل القضاء

أعرب 67% من المواطنين عن موافقتهم على أن الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية تعيق عمل القضاء (73% في الضفة الغربية مقابل 56% في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك 23%.

### 9.2.1 الثقة بالقضاء

أعرب 38% من المواطنين عن موافقتهم على أنه لا توجد ثقة بالقضاء، فيما عارض ذلك 39%. ترتفع نسبة من وافقوا على وجود ثقة بالقضاء في قطاع غزة إلى 44% مقارنةً بالضفة (37%).

### 10.2.1 وجود الوساطة والمحسوبة في تعامل القضاة مع القضايا

أعرب 62% من المواطنين عن موافقتهم على وجود الوساطة والمحسوبة في تعامل القضاة مع القضايا (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما عارض ذلك 16%.

### 11.2.1 الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإعاقة عمل القضاء

أعرب 71% من المواطنين عن موافقتهم على أن استمرار الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعيق عمل القضاء، فيما عارض ذلك 16%.

ترتفع نسبة الموافقة على أن الانقسام يعيق القضاء في قطاع غزة إلى 86% مقارنةً بالضفة (63%).

### 12.2.1 جدية الأحزاب السياسية لإتمام المصالحة

أشار 74% من المواطنين إلى عدم وجود جدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة، فيما عارض ذلك 8%.

ترتفع نسبة من يرون عدم وجود جدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة في قطاع غزة إلى 86% مقارنةً بالضفة (67%).

للمزيد حول وصف وضع القضاء في فلسطين، أنظر الجدول أدناه:

## جدول 2.1: وصف وضع القضاء في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
44.2%	44.5%	44.0%	تتدخل السلطة التنفيذية بعمل القضاء
49.3%	50.2%	48.8%	تتدخل أجهزة الأمن الفلسطينية بعمل القضاء
56.4%	59.4%	54.7%	يوجد تأثير للنيابة العامة على قرارات القضاة
48.5%	51.6%	46.8%	لا يوجد إرادة سياسية للإصلاح
44.0%	46.5%	42.7%	ثقافة المواطنين لا تقبل سيادة القانون
24.5%	25.0%	24.2%	يوجد نقص في أعداد الموظفين/ات والقضاة
31.4%	38.7%	27.5%	لا يوجد تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
67.2%	56.0%	73.4%	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية تعيق عمل القضاء
39.7%	38.8%	40.2%	لا يوجد ثقة بالقضاء
61.9%	62.8%	61.4%	هناك واسطة ومحسوبة في تعامل القضاة مع القضايا
71.2%	85.5%	63.4%	الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعيق عمل القضاء
73.5%	86.3%	66.5%	لا يوجد جدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة

### 2.1 a مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين 2021-2023

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاع 2018 سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو قطاع غزة، يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسب الموافقة على هذه المؤشرات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤشرات سلبية، ما يشير إلى أن انطباعات المواطنين/ات تزداد سلبية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات تدخل السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن الفلسطينية بعمل القضاء.

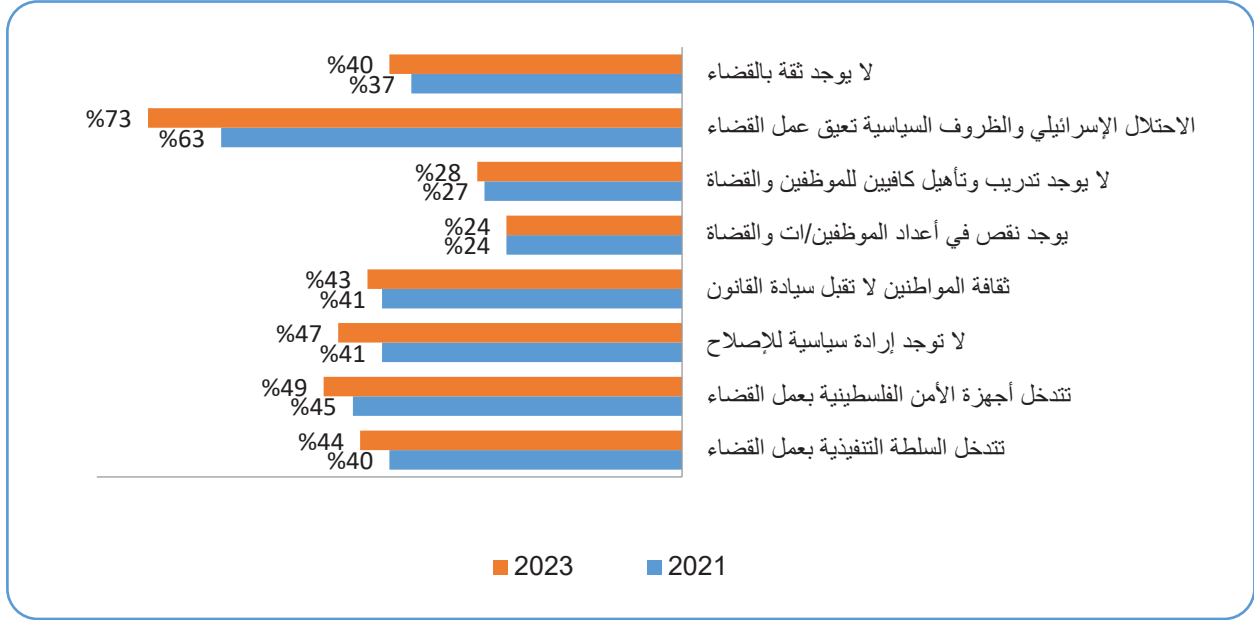
في الضفة الغربية ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أن السلطة التنفيذية تتدخل بعمل القضاء من 40% في استطلاع 2021 إلى 44% في الاستطلاع الحالي (2023)، وتدخل أجهزة الأمن في عمل القضاء من 45% إلى 49%، وعدم وجود إرادة سياسية للإصلاح من 41% إلى 47%، وعدم وجود ثقة بالقضاء من 37% إلى 40%.

أما في قطاع غزة انخفضت نسبة من يرون أن السلطة التنفيذية تتدخل في عمل القضاء في الاستطلاع الحالي 2023 إلى 45% مقارنة بـ 50% باستطلاع 2021، فيما لم تتغير نسب الموافقة بشكل ملحوظ للمؤشرات الأخرى. للمزيد انظر/ي الجدول والرسامين البيانيين أدناه:

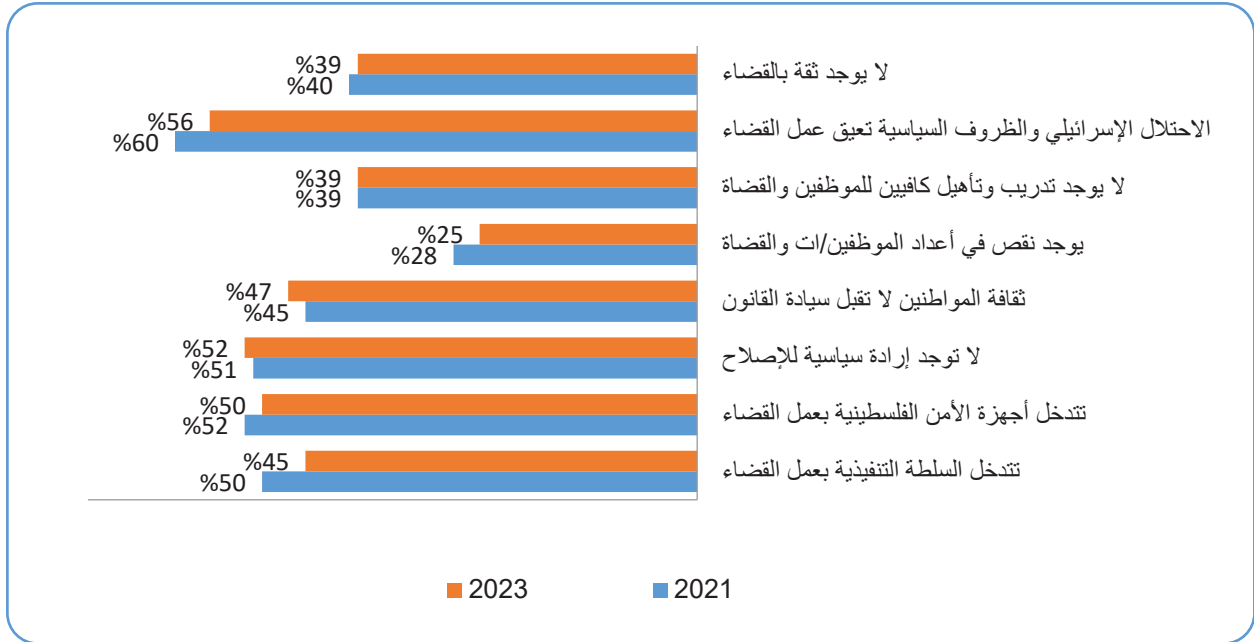
جدول 2.1 a: مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في الضفة الغربية 2021-2023

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
%45	50%	%44	40%	تتدخل السلطة التنفيذية بعمل القضاء
%50	52%	%49	45%	تتدخل أجهزة الأمن الفلسطينية بعمل القضاء
%52	51%	%47	41%	لا توجد إرادة سياسية للإصلاح
%47	45%	%43	41%	ثقافة المواطنين لا تقبل سيادة القانون
%25	28%	%24	24%	يوجد نقص في أعداد الموظفين/ات والقضاة
%39	39%	%28	27%	لا يوجد تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
%56	60%	%73	63%	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية تعيق عمل القضاء
%39	40%	%40	37%	لا يوجد ثقة بالقضاء

## رسم بياني 2.1 a: مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في الضفة الغربية 2021-2023



## رسم بياني 2.1 b: مقارنة مؤشرات وصف الوضع العام لأجهزة العدالة في قطاع غزة 2021-2023



## ثانياً: الرضا عن مؤسسات قطاعي العدالة والأمن

تناول الاستطلاع العديد من المؤشرات لقياس رضا المواطنين/ات عن أداء المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال طرح سؤال حول مدى الرضا عنها فيما يتعلق بالقضايا المختلفة وطرح الخيارات التالية: غير راضٍ أبداً، غير راضٍ، محايد/لا رأي، راضٍ، راضٍ جداً.

ولغرض التحليل تم دمج الخيارات: غير راضٍ أبداً وغير راضٍ ليصبحا **عدم رضا**، وراضٍ وراضٍ جداً ليصبحا **رضا**. أما في الأسئلة التي خياراتها: أعارض بشدة، أعارض، محايد/لا رأي، أوافق، أوافق بشدة، فتم دمج الخيارات: أعارض بشدة وأعارض ليصبحا **معارضة**، وأوافق وأوافق بشدة ليصبحا **موافقة**.

### 1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا المختلفة

#### 1.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا المدنية/الحقوقية

أعرب 49% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا المدنية/الحقوقية، 31% أعربوا عن عدم الرضا.

ترتفع نسبة عدم الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا المدنية في قطاع غزة إلى 34% مقارنةً بالضفة (29%).

#### 2.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الجنائية بشكل عام

تظهر النتائج أن 44% من المواطنين/ات راضون عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الجنائية، في حين أن 37% أعربوا عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة الرضا عن الأداء في التعامل مع القضايا الجنائية في قطاع غزة إلى 48% مقارنةً بالضفة (42%).

#### 3.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الجنائية المتعلقة بالعنف الأسري

تشير النتائج إلى أن 37% من المواطنين راضون عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الجنائية المتعلقة بالعنف الأسري، و32% غير راضين (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

#### 4.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الجنائية المرتبطة بالأحداث

تظهر النتائج أن 45% من المواطنين راضون عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الجنائية المرتبطة بالأحداث، فيما صرح 29% بأنهم غير راضين.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 48% مقارنةً بالضفة (44%).

### 5.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع قضايا الفساد

تظهر النتائج أن 31% من المواطنين/ات أعربوا عن رضاهم عن أداء المحاكم في تعاملها مع قضايا الفساد، في حين أن 43% أعربوا عن عدم رضاهم. ترتفع نسبة الرضا عن الأداء في التعامل مع قضايا الفساد في قطاع غزة إلى 39% مقارنةً بالضفة (27%).

### 6.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع الأحوال الشخصية

أعرب 54% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء المحاكم في تعاملها مع الأحوال الشخصية، و20% عن عدم رضاهم. ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 61% مقارنةً بالضفة (51%).

### 7.1.2 الرضا عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الإدارية

صرح 29% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن أداء المحاكم في تعاملها مع القضايا الإدارية، و20% أعربوا عن عدم رضاهم، في حين صرح 46% بأنهم لا يعرفون عن ذلك. ترتفع نسبة عدم الرضا في الضفة الغربية إلى 22% مقارنةً بالضفة (16%).

## 2.2 وصف وضع النيابة العامة في فلسطين

### 1.2.2 تعامل النيابة العامة مع شكاوى المواطنين

تظهر النتائج أن 56% من المواطنين/ات موافقون/ات على أن النيابة تتعامل مع الشكاوى المقدمة من المواطنين بشكل جدي، فيما عارض ذلك 14% و21% لا يعرفون. ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 58% مقارنةً بالضفة (55%).

### 2.2.2 دور النيابة العامة في تحريك الدعاوى الجنائية

وافق 60% من المواطنين/ات على أن النيابة العامة تقوم بدورها في تحريك الدعاوى الجنائية، و10% عارضوا ذلك، في حين أن 22% لا يعرفون. ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 65% مقارنةً بالضفة (58%).

### 3.2.2 نزاهة واستقلال النيابة العامة

وافق 42% من المواطنين/ات على أن النيابة العامة تتسم بالنزاهة والاستقلالية، فيما عارض ذلك 24% و21% لا يعرفون.

ترتفع نسبة معارضة أن النيابة العامة تتسم بالنزاهة والاستقلالية في قطاع غزة إلى 32% مقارنةً بالضفة (20%).



#### 4.2.2 احترام النيابة الخصوصية الشخصية للمواطن

وافق 60% من المواطنين على أن النيابة العامة تحترم الخصوصية الشخصية للمواطنين/ات، فيما عارض ذلك 14% و19% لا يعرفون.

ترتفع نسبة معارضة أن النيابة العامة تحترم الخصوصية الشخصية للمواطنين/ات في قطاع غزة إلى 20% مقارنةً بالضفة (11%).

#### 5.2.2 احترام النيابة الخصوصية في التحقيق مع النساء والأطفال

وافق 62% من المواطنين/ات على أن النيابة العامة تحترم الخصوصية الشخصية للمواطنين/ات، فيما عارض ذلك 10% و22% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 67% مقارنةً بالضفة (60%).

#### 6.2.2 عدد موظفي النيابة العامة

أشار 24% من المواطنين/ات إلى موافقتهم على أن عدد موظفي/ات النيابة قليل وغير كافٍ، فيما عارض ذلك 17% و54% لا يعرفون.

ترتفع نسبة معارضة ذلك في قطاع غزة إلى 21% مقارنةً بالضفة (14%).

#### 7.2.2 التزام أعضاء النيابة بالدوام الرسمي

وافق 48% من المواطنين/ات على أن أعضاء النيابة ملتزمون بالدوام الرسمي، فيما عارض ذلك 4% و44% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 54% مقارنةً بالضفة (45%).

#### 8.2.2 التزام موظفي النيابة بالدوام الرسمي

أعرب 51% من المواطنين عن موافقتهم على أن موظفي/ات النيابة ملتزمون بالدوام الرسمي، فيما عارض ذلك 3% و43% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على أن موظفي/ات النيابة ملتزمون بالدوام الرسمي في قطاع غزة إلى 56% مقارنةً بالضفة (47%).

#### 9.2.2 رواتب أعضاء النيابة

وافق 31% من المواطنين/ات على أن رواتب أعضاء النيابة العامة عالية نسبياً، فيما عارض ذلك 6% و59% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على أن رواتب أعضاء النيابة عالية نسبياً في الضفة الغربية إلى 60% مقارنةً بقطاع غزة (57%).

## 10.2.2 رواتب الموظفين في النيابة العامة

أشار 35% من المواطنين إلى موافقتهم على أن رواتب الموظفين/ات في النيابة العامة متدنية نسبياً، فيما عارض ذلك 8% و53% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على أن رواتب الموظفين/ات متدنية نسبياً في قطاع غزة إلى 38% مقارنة بالضفة (34%).

## 11.2.2 أداء موظفي النيابة العامة وشفافيته وخلوه من الفساد

وافق 35% من المواطنين/ات على أن أداء موظفي/ات النيابة العامة شفاف وخالٍ من الفساد، فيما عارض ذلك 23% و29% لا يعرفون.

ترتفع نسبة المعارضة لذلك في قطاع غزة إلى 31% مقارنة بالضفة (18%).

## 12.2.2 تعامل موظفي النيابة العامة مع المراجعين

أعرب 58% من المواطنين/ات عن موافقتهم على أن الموظفين/ات في النيابة العامة يعاملون المواطنين/ات بشكل لائق، فيما عارض ذلك 9% و25% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 60% مقارنة بالضفة (57%).

## 13.2.2 قيام النيابة العامة بدورها بالتحقيق

وافق 59% من المواطنين/ات على أن النيابة العامة تقوم بدورها في التحقيق بالشكل المطلوب، فيما عارض ذلك 10% و24% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 67% مقارنة بالضفة (54%).

## 14.2.2 امتلاك النيابة العامة معامل جنائية ومراكز طب شرعي

أعرب 55% من المواطنين/ات عن موافقتهم على أن النيابة العامة تملك ما يؤهلها لتقصي الجرائم من معامل جنائية ومراكز طب شرعي، فيما عارض ذلك 12% و28% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على أن النيابة العامة تمتلك ما يؤهلها لتقصي الجرائم من معامل جنائية ومراكز طب شرعي في قطاع غزة إلى 62% مقارنة بالضفة (52%).

## 15.2.2 امتلاك أعضاء النيابة العامة العلم والخبرة اللازمين

أعرب 61% من المواطنين/ات عن موافقتهم على أن أعضاء النيابة العاملة يملكون العلم والخبرة اللازمة للقيام بأعمالهم، فيما عارض ذلك 9% و24% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 68% مقارنة بالضفة (58%).

## 16.2.2 تعامل أعضاء النيابة مع المواطنين

وافق 59% من المواطنين/ات على أن أعضاء النيابة يعاملون المواطنين/ات بأسلوب لبق، فيما عارض ذلك 9% و24% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الموافقة على ذلك في قطاع غزة إلى 61% مقارنةً بالضفة (58%).

## 3.2 الرضا عن أداء الشرطة الفلسطينية

### 1.3.2 فعالية الشرطة في تطبيق القرارات الصادرة عن المحاكم

أعرب 67% من المواطنين/ات عن رضاهم عن فعالية الشرطة الفلسطينية في تطبيق القرارات الصادرة عن المحاكم، و19% عبروا عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة الرضا عن أداء الشرطة في هذا المجال في قطاع غزة إلى 72% مقارنةً بالضفة (64%).

### 2.3.2 سهولة الاتصال بالشرطة من خلال الهاتف

صرح 81% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن سهولة الاتصال بالشرطة الفلسطينية من خلال الهاتف، و11% غير راضين.

ترتفع نسبة الرضا عن ذلك في قطاع غزة إلى 88% مقارنةً بالضفة (78%).

### 3.3.2 كفاية عدد المراكز في المنطقة التي تسكنها

عبر 61% من المواطنين/ات عن رضاهم عن كفاية عدد مراكز الشرطة الفلسطينية في المناطق التي يسكنونها، فيما عبر 32% عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة عدم الرضا عن كفاية عدد المراكز في الضفة الغربية إلى 41% مقارنةً بالقطاع (16%).

### 4.3.2 جدية الشرطة في التعامل مع طلبات المساعدة المقدمة إليها

أعرب 69% من المواطنين/ات عن رضاهم عن جدية الشرطة الفلسطينية في التعامل مع طلبات المساعدة المقدمة إليها، و19% عبروا عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة الرضا عن جدية الشرطة في التعامل مع الطلبات في قطاع غزة إلى 76% مقارنةً بالضفة (65%).

### 5.3.2 سرعة استجابة الشرطة لطلبات المساعدة المقدمة إليها

صرح 62% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن سرعة استجابة الشرطة لطلبات المساعدة المقدمة إليها، و26% غير راضين.

ترتفع نسبة الرضا عن سرعة الاستجابة في قطاع غزة إلى 73% مقارنةً بالضفة (56%).

### 6.3.2 قدرة الشرطة على اعتقال أي شخص أيًا كان وفي أي مكان

عبر 52% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء الشرطة في قدرتها على اعتقال أي شخص وفي أي مكان، فيما عبر 37% عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة الرضا عن ذلك في قطاع غزة إلى 71% مقارنةً بالضفة (41%).

### 7.3.2 كفاءة وفعالية التحقيقات التي تقوم بها الشرطة

أعرب 64% من المواطنين/ات عن رضاهم عن كفاءة وفعالية التحقيقات التي تقوم بها الشرطة، و19% عن عدم الرضا.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 71% مقارنةً بالضفة (60%).

### 8.3.2 مدى التزام الشرطة بالقوانين والإجراءات التي تنظم عملها

أشار 65% من المواطنين/ات إلى أنهم راضون عن التزام الشرطة بالقوانين والإجراءات التي تنظم عملها، و18% غير راضين.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 69% مقارنةً بالضفة (63%).

### 9.3.2 مدى احترام الشرطة للخصوصية الشخصية

عبر 65% من المواطنين/ات عن رضاهم عن موضوع احترام الشرطة للخصوصية الشخصية، فيما عبر 20% عن عدم الرضا.

ترتفع نسبة عدم الرضا عن ذلك في قطاع غزة إلى 27% مقارنةً بالضفة (17%).

### 10.3.2 تعامل وحدة حماية الأسرة في قضايا العنف ضد المرأة

عبر 62% من المواطنين/ات عن رضاهم من تعامل وحدة حماية الأسرة في قضايا العنف ضد المرأة، فيما عبر 13% عن عدم الرضا و19% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 64% مقارنةً بالضفة (61%).

### 11.3.2 أداء الشرطة في تعاملها مع الأحداث

أعرب 59% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء الشرطة في تعاملها مع الأحداث، و16% عبروا عن عدم الرضا و19% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الرضا عن ذلك في قطاع غزة إلى 62% مقارنةً بالضفة (58%).

## 4.2 الرضا عن القضاة في بعض الجوانب

### 1.4.2 الكفاءة

أعرب 63% من المواطنين/ات عن الكفاءة التي يتمتع بها القضاة، فيما أعرب 15% عن عدم الرضا و21% لا يعرفون.

ترتفع نسبة عدم الرضا عن كفاءة القضاة في قطاع غزة إلى 18% مقارنةً بال الضفة (12%).

### 2.4.2 الاستقلالية

أعرب 50% عن رضاهم عن الاستقلالية التي يتمتع بها القضاة، فيما أعرب 23% عن عدم الرضا عن ذلك.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 28% مقارنةً بال الضفة (20%).

### 3.4.2 النزاهة

عبر 50% من المواطنين/ات عن رضاهم عن النزاهة التي يتمتع بها القضاة، فيما عبر 22% عن عدم الرضا.

ترتفع نسبة الرضا عن نزاهة القضاة في قطاع غزة إلى 55% مقارنةً بال الضفة (47%).

### 4.4.2 العدالة

أشار 50% من المواطنين/ات إلى رضاهم عن العدالة التي يتمتع بها القضاة، فيما أعرب 22% عن عدم الرضا.

ترتفع نسبة الرضا عن عدالة القضاة في قطاع غزة إلى 56% مقارنةً بال الضفة (47%).

## 5.2 الرضا عن المحامين/المحاميات في بعض الجوانب

### 1.5.2 المؤهلات

صرح 70% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن مؤهلات المحامين/المحاميات، في حين أن 14% غير راضين.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 16% مقارنةً بالضفة الغربية (13%).

### 2.5.2 الكفاءة

أعرب 64% من المواطنين/ات عن رضاهم عن كفاءة المحامين/المحاميات و18% غير راضين.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 22% مقارنةً بالضفة (15%).

### 3.5.2 سهولة الوصول

أعرب 86% من المواطنين/ات عن رضاهم عن سهولة الوصول للمحامين/المحاميات، فيما أعرب 6% عن عدم رضاهم (نفس النسبة للضفة الغربية وقطاع غزة).

### 4.5.2 تكلفة التعاقد

تظهر النتائج أن 21% من المواطنين/ات عبروا عن رضاهم عن تكلفة التعاقد مع المحامين/ات، في حين أن 64% عبروا عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 67% مقارنةً بالضفة الغربية (64%).

### 5.5.2 كفاية العدد في الأراضي الفلسطينية

صرح 83% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن كفاية عدد المحامين/المحاميات في الأراضي الفلسطينية، و8% عبروا عن عدم رضاهم عن ذلك.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 89% مقارنةً بالضفة (79%).

### 6.5.2 النزاهة والاستقامة

أعرب 39% من المواطنين/ات عن رضاهم عن نزاهة واستقامة المحامين/المحاميات في التعامل، فيما أعرب 33% عن عدم رضاهم.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 39% مقارنةً بالضفة (30%).

## 6.2 وصف المحامين/المحاميات والعلاقة مع المواطنين

### 1.6.2 تأثر القاضي بقوة المحامي الذي يترافع أمامه

أعرب 75% من المواطنين/ات عن موافقتهم على أن القاضي يتأثر بقوة المحامي/ة الذي يترافع أمامه، فيما عارض ذلك 11%.

ترتفع نسبة الموافقة في الضفة الغربية إلى 77% مقارنةً بقطاع غزة (70%).

### 2.6.2 استخدام المحامين/ات الرشاوى والإكramيات

وافق 51% من المواطنين/ات على أن المحامين/ات يستخدمون الرشاوى والإكramيات، فيما عارض ذلك 14%.

ترتفع نسبة الموافقة في قطاع غزة إلى 54% مقارنةً بالضفة (49%).

### 3.6.2 مهنية المحامين

وافق 55% على وصف المحامين/ات بأنهم مهنيون، فيما عارض ذلك 15%.

ترتفع نسبة الموافقة في قطاع غزة إلى 58% مقارنةً بالضفة (53%).

## 7.2 الرضا عن وزارة العدل

### 1.7.2 مدى الرضا عن قدرة الوزارة في الدفاع عن استقلالية القضاء

صرح 37% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن وزارة العدل فيما يتعلق بقدرتها في الدفاع عن استقلالية القضاء، في حين 18% صرحوا عن عدم رضاهم و35% صرحوا بأنهم لا يعرفون. ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 44% مقارنةً بالضفة (34%).

### 2.7.2 مدى الرضا عن قدرة الوزارة على ضمان حماية الفئات الضعيفة

عبر 36% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء وزارة العدل فيما يتعلق بالقدرة على ضمان حماية حقوق الفئات الضعيفة، فيما عبر 23% عن عدم الرضا. ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 44% مقارنةً بالضفة (31%).

### 3.7.2 خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها الوزارة

أعرب 37% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء وزارة العدل فيما يتعلق بتقديم خدمات المساعدة القانونية، فيما أعرب 17% عن عدم الرضا و38% لا يعرفون. ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 45% مقارنةً بالضفة (33%).

### 4.7.2 مدى الرضا عن قدرة الوزارة في الدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف إسرائيلية

صرح 23% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن أداء وزارة العدل فيما يتعلق بقدرتها بالدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف إسرائيلية، فيما صرح 39% بأنهم غير راضين و33% لا يعرفون. ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 30% مقارنةً بالضفة (19%).

### 5.7.2 مدى الرضا عن قدرة الوزارة في الدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية

تظهر النتائج أن 28% من المواطنين راضون عن أداء وزارة العدل فيما يتعلق بالقدرة في الدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فيما أعرب 32% عن عدم الرضا. ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 36% مقارنةً بالضفة (24%).



### 6.7.2 مدى الرضا عن تعامل الوزارة مع الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين

أعرب 41% من المواطنين/ات عن رضاهم عن أداء الوزارة فيما يتعلق بالتعامل مع الشكاوى المقدمة، فيما أعرب 16% عن عدم الرضا 34% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 50% مقارنةً بالضفة (36%).

### 7.7.2 مدى الرضا عن سهولة الحصول على شهادة عدم المحكومية

صرح 45% من المواطنين/ات بأنهم راضون عن أداء الوزارة فيما يتعلق بسهولة الحصول على شهادة عدم محكومية، فيما صرح 15% إلى عدم الرضا و35% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 51% مقارنةً بالضفة (42%).

### 8.7.2 مدى الرضا عن قدرة الوزارة على دعم وتطوير عملية التشريع الفلسطينية

أعرب 35% من المواطنين/ات عن رضاهم عن وزارة العدل فيما يتعلق بالقدرة على دعم وتطوير عملية التشريع الفلسطينية، فيما أعرب 17% عن عدم الرضا و41% لا يعرفون.

ترتفع نسبة الرضا في قطاع غزة إلى 45% مقارنةً بالضفة (30%).

## ثالثاً: الثقة في قطاعي العدالة والأمن

تناول الاستطلاع العديد من المؤشرات لقياس مدى ثقة المواطنين/ات بقطاعي العدالة والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال طرح سؤال حول ما يتعلق بالقضايا المختلفة وطرح الخيارات التالية: غير واثق بشدة، غير واثق، محايد/لا رأي، واثق، غير واثق بشدة. ولغرض التحليل تم دمج الخيارات: غير واثق بشدة وغير واثق ليصبحا **عدم ثقة**، واثق وواثق بشدة ليصبحا **ثقة**.

### 1.3 الثقة ببعض الإجراءات والممارسات

#### 1.1.3 الثقة بالحصول على محاكمة عادلة

أعرب 47% من المواطنين/ات عن ثقتهم بأنهم سيحصلون على محاكمة عادلة فيما لو اتهموا بارتكاب جريمة جنائية/جنحوية، فيما أعرب 37% عن عدم ثقتهم بذلك. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 41% مقارنةً بالضفة (34%).

#### 2.1.3 الثقة بفعالية التحقيق

عبر 50% من المواطنين عن ثقتهم بأنه سيكون هناك تحقيق فعال فيما لو ارتكبت جرائم ضدهم، و34% عبروا عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 37% مقارنةً بالضفة (33%).

#### 3.1.3 الثقة بالقدرة على حل نزاع مدني

أعرب 54% من المواطنين عن ثقتهم بقدرتهم على حل أي نزاع مدني من خلال اللجوء إلى المحاكم، و30% أعربوا عن عدم الثقة. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 56% مقارنةً بالضفة (53%).

#### 4.1.3 الثقة بالحصول على خدمات الشرطة بشكل سريع

أعرب 57% من المواطنين عن ثقتهم بالحصول على خدمات الشرطة بشكل سريع حال طلبها، فيما أعرب 29% عن عدم الثقة. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 65% مقارنةً بالضفة (53%).

### 5.1.3 الثقة بالحصول على خدمات قانونية مجانية

عبر 34% من المواطنين أنهم واثقون بأنهم سيكونون قادرين على الحصول على خدمات قانونية مجانية إذا احتاجوها، و47% عبروا عن عدم ثقتهم بذلك. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 54% مقارنةً بالضفة (44%).

### 6.1.3 الثقة باستقلالية النظام القضائي من أي تأثيرات خارجية

صرح 35% من المواطنين بأنهم على ثقة بأن النظام القضائي الفلسطيني مستقل من أي تأثيرات خارجية، فيما عبر 43% عن عدم ثقتهم بذلك. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 46% مقارنةً بالضفة (41%).

### 7.1.3 الثقة بالمساواة في التعامل أمام القضاء

صرح 45% من المواطنين بأنهم على ثقة بأنه سيتم التعامل معهم على قدم المساواة أمام القضاء، فيما صرح 38% بعدم الثقة. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 41% مقارنةً بالضفة (36%).

### 8.1.3 الثقة بالقدرة على إيجاد محامٍ مناسب ومؤهل

أشار 73% من المواطنين إلى أنهم على ثقة بأنهم سيكونون قادرين على إيجاد محامٍ مناسب ومؤهل في حال احتياج ذلك (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، و15% أشاروا إلى عدم الثقة.

### 9.1.3 الثقة بقدرة الشرطة على تعزيز سيادة القانون فوق كل الأفراد بالتساوي بدون أي اعتبار لعلاقات شخصية أو عائلية

أشار 42% من المواطنين إلى أنهم على ثقة بقدرة الشرطة على تعزيز سيادة القانون فوق كل الأفراد بالتساوي بدون أي اعتبار لعلاقات شخصية أو عائلية، و41% أشاروا إلى عدم الثقة. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 45% مقارنةً بالضفة (40%).

### 10.1.3 الثقة بفعالية وكفاية حماية الشرطة ضد أي تهديد خارجي

أعرب 52% من المواطنين عن ثقتهم بأنهم سيجدون حماية كافية وفعالة من الشرطة ضد أي تهديد خارجي. فيما أعرب 31% عن عدم ثقتهم بذلك. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 63% مقارنةً بالضفة (46%).

### 11.1.3 الثقة بقرارات المحاكم وتنفيذها من قبل الشرطة

أشار 59% من المواطنين إلى أنهم على ثقة بأنه في حال صدر قرار من المحكمة، فإنه سيتم تنفيذه من قبل الشرطة/النيابة العامة، فيما أشار 21% إلى عدم ثقتهم بذلك. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 69% مقارنةً بالضفة (54%).

## 2.3 الثقة بمؤسسات/ جهات قطاعي العدالة والأمن في دعم وتعزيز سيادة القانون

### 1.2.3 الثقة بالشرطة المدنية الفلسطينية

عبر 64% من المواطنين عن ثقتهم بأداء الشرطة المدنية الفلسطينية فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 22% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 25% مقارنة بالضفة (21%).

### 2.2.3 الثقة بالنيابة العامة

أعرب 59% من المواطنين عن ثقتهم بأداء النيابة العامة فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما أعرب 20% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 24% مقارنة بالضفة (19%).

### 3.2.3 الثقة بالمحاكم

صرح 61% من المواطنين بأنهم يثقون بأداء المحاكم فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما صرح 22% بأنهم لا يثقون. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 25% مقارنة بالضفة (20%).

### 4.2.3 الثقة بالنظام القضائي ككل

أعرب 59% من المواطنين عن ثقتهم بأداء النظام القضائي فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما أعرب 22% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 62% مقارنة بالضفة (57%).

### 5.2.3 الثقة بأجهزة الأمن الفلسطينية "الأمن الوقائي، المخبرات.." بأداء الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون

أعرب 53% من المواطنين عن ثقتهم بأداء أجهزة الأمن الفلسطينية فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما أعرب 23% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 57% مقارنة بالضفة (51%).

### 6.2.3 الثقة بوزارة الداخلية

صرح 69% من المواطنين بأنهم على ثقة بأداء وزارة الداخلية فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما صرح 15% بأنهم لا يثقون. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 18% مقارنةً بالضفة (13%).

### 7.2.3 الثقة بهيئة مكافحة الفساد

صرح 41% من المواطنين بأنهم على ثقة بأداء هيئة مكافحة الفساد فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما صرح 26% بأنهم لا يثقون. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 46% مقارنةً بالضفة (39%).

### 8.2.3 الثقة بفعالية جهات العدالة غير الرسمية

عبر 50% من المواطنين عن ثقتهم بأداء جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة فيما يتعلق بدعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 22% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 59% مقارنةً بالضفة (45%).

### 2.3a: مقارنة مؤشرات الثقة بمؤسسات/ جهات قطاعي العدالة والأمن في دعم وتعزيز سيادة القانون 2021-2023

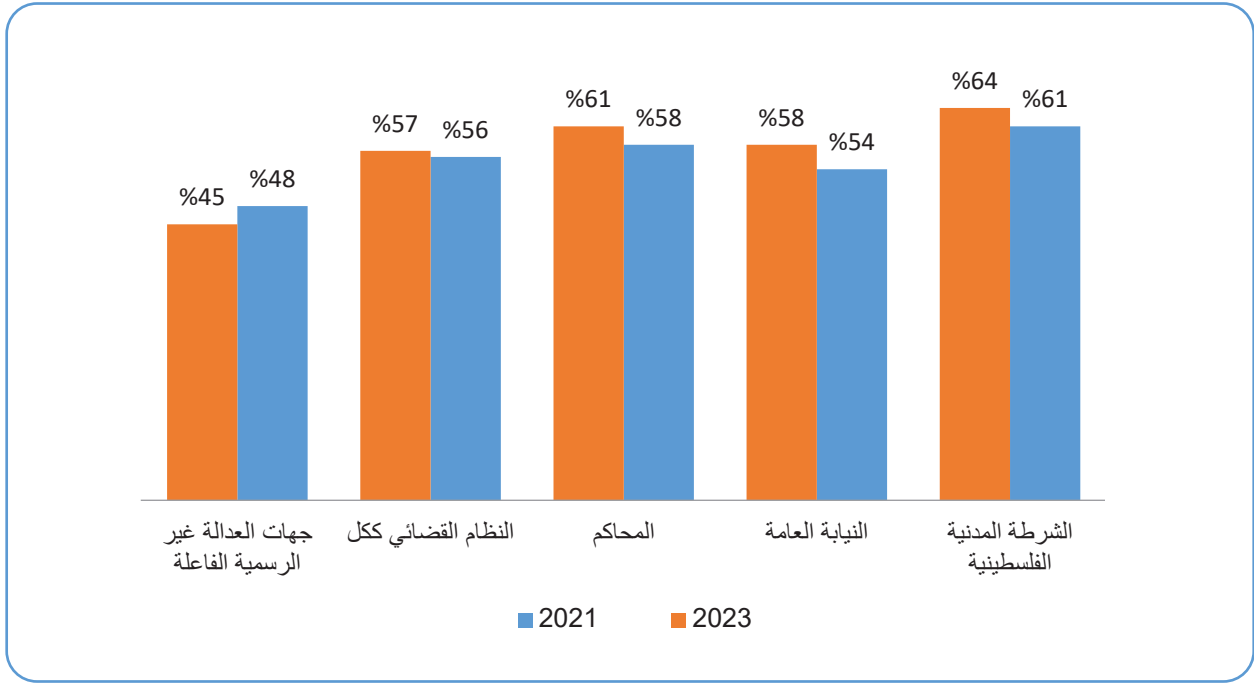
تظهر النتائج أن هناك ارتفاعاً محدوداً في الاستطلاع الحالي 2023 فيما يتعلق بمدى ثقة المواطنين في الضفة الغربية مقارنة بالاستطلاع السابق (2021) بالشرطة المدنية الفلسطينية، حيث ارتفعت من 61% في استطلاع 2021 إلى 64% في الاستطلاع الحالي (2023)، والنيابة العامة من 54% إلى 58%، والمحاكم من 58% إلى 61%، فيما انخفضت نسبة الثقة بشكل محدود في نسبة الثقة بجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة، حيث انخفضت النسبة من 48% في استطلاع 2021 إلى 45% في الاستطلاع الحالي (2023)، فيما بقيت النسبة كما هي دون تغيير بالنظام القضائي ككل (57%).

أما في قطاع غزة، فقد انخفضت نسبة الثقة بالشرطة المدنية الفلسطينية من 68% في استطلاع 2021 إلى 63% في الاستطلاع الحالي (2023)، وجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة من 64% إلى 59%، فيما انخفضت بشكل محدود بالنيابة العامة من 63% إلى 60%، وبقيت النسبة كما هي دون تغيير في نسبة الثقة بالمحاكم والنظام القضائي ككل (62%). للمزيد انظر/ي الجدول والرسميناليبيانين أدناه:

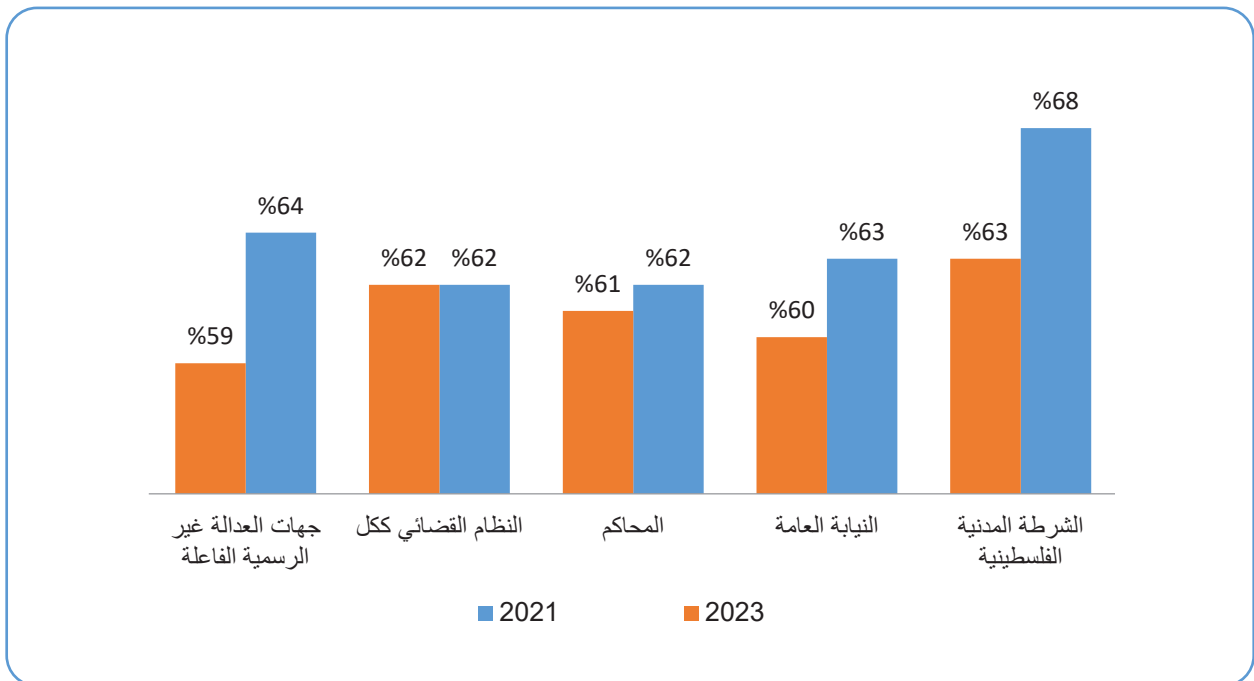
### جدول 2.3a: مقارنة مؤشرات الثقة بمؤسسات/ جهات قطاعي العدالة والأمن في دعم وتعزيز سيادة القانون 2021-2023

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
63%	68%	64%	61%	الشرطة المدنية الفلسطينية
60%	63%	58%	54%	النيابة العامة
61%	62%	61%	58%	المحاكم
62%	62%	57%	56%	النظام القضائي ككل
59%	64%	45%	48%	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة

رسم بياني 2.3 a: مقارنة مؤشرات الثقة بمؤسسات/ جهات قطاعي العدالة والأمن في دعم وتعزيز سيادة القانون في الضفة الغربيةة 2021-2023



رسم بياني 2.3 b: مقارنة مؤشرات الثقة بمؤسسات/ جهات قطاعي العدالة والأمن في دعم وتعزيز سيادة القانون في قطاع غزة 2021-2023



### 3.3 الثقة بكفاءة واستعداد بعض المؤسسات/الجهات في دعم وتعزيز سيادة القانون

#### 1.3.3 الثقة بنقابة المحامين

أعرب 50% من المواطنين عن ثقتهم بنقابة المحامين فيما يتعلق بكفاءتها واستعدادها في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما أعرب 22% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 27% مقارنةً بالضفة (19%).

#### 2.3.3 الثقة بوزارة العدل

عبر 49% من المواطنين عن ثقتهم بوزارة العدل فيما يتعلق بكفاءتها واستعدادها في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 19% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 53% مقارنةً بالضفة (46%).

#### 3.3.3 الثقة بالحكومة الفلسطينية

عبر 51% من المواطنين عن ثقتهم بالحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بكفاءتها واستعدادها في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 22% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 30% مقارنةً بالضفة (25%).

#### 4.3.3 الثقة بالمجلس التشريعي الفلسطيني

أعرب 42% من المواطنين عن ثقتهم فيما يتعلق بكفاءة واستعداد المجلس التشريعي الفلسطيني في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 28% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 32% مقارنةً بالضفة (25%).

#### 5.3.3 الثقة بمؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية

أشار 52% من المواطنين إلى أنهم على ثقة بمؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية فيما يتعلق بكفاءتها واستعدادها في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما أشار 23% إلى عدم ثقتهم. ترتفع نسبة الثقة في قطاع غزة إلى 62% مقارنةً بالضفة (46%).



### 6.3.3 الثقة بشخصيات سياسية

عبر 28% من المواطنين عن ثقتهم بشخصيات سياسية فيما يتعلق بكفاءتها واستعدادها في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 44% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 51% مقارنةً بالضفة (41%).

### 7.3.3 الثقة بالأحزاب السياسية

عبر 26% من المواطنين عن ثقتهم بالأحزاب السياسية فيما يتعلق بكفاءتها واستعدادها في دعم وتعزيز سيادة القانون، فيما عبر 47% عن عدم ثقتهم. ترتفع نسبة عدم الثقة في قطاع غزة إلى 54% مقارنةً بالضفة (43%).

### 4.3 المعرفة بإجراءات تقديم شكوى لدى مؤسسات قطاعي العدالة والأمن

#### 1.4.3 المحاكم النظامية

صرح 48% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى للمحاكم النظامية، فيما صرح 53% بأنهم لا يعرفون عن ذلكمطلقاً. ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 61% مقارنةً بالضفة (48%).

#### 2.4.3 المحاكم الشرعية والكنيسية

صرح 49% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى للمحاكم الشرعية والكنيسية، فيما صرح 51% بأنهم لا يعرفون عن ذلكمطلقاً. ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 60% مقارنةً بالضفة (46%).

#### 3.4.3 المحاكم العسكرية

أشار 22% فقط من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى للمحاكم العسكرية، فيما أشار 78% بأنهم لا يعرفون عن ذلكمطلقاً. ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 85% مقارنةً بالضفة (74%).

#### 4.4.3 النيابة العامة

أشار 35% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى للنيابة العامة، فيما أشار 65% بأنهم لا يعرفون عن ذلكمطلقاً. ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 66% مقارنةً بالضفة (64%).

#### 5.4.3 الشرطة المدنية الفلسطينية

صرح 60% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى للمحاكم للشرطة المدنية الفلسطينية، فيما صرح 40% بأنهم لا يعرفون عن ذلكمطلقاً. ترتفع نسبة عدم المعرفة في الضفة الغربية إلى 41% مقارنةً بقطاع غزة (38%).

### 6.4.3 أجهزة الأمن الفلسطينية (الأمن الوقائي، المخابرات، ...)

أشار 34% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى لأجهزة الأمن الفلسطينية (الأمن الوقائي، المخابرات، ...)، فيما أشار 66% بأنهم لا يعرفون عن ذلك مطلقاً.

ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 75% مقارنةً بالضفة (61%).

### 7.4.3 وزارة العدل

صرح 25% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى لوزارة العدل، فيما صرح 78% بأنهم لا يعرفون عن ذلك مطلقاً.

ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 81% مقارنةً بالضفة (73%).

### 8.4.3 وزارة الداخلية

صرح 36% من المواطنين بأن لديهم معرفة بسيطة أو جيدة بإجراءات تقديم شكوى لوزارة الداخلية، فيما صرح 64% بأنهم لا يعرفون عن ذلك مطلقاً.

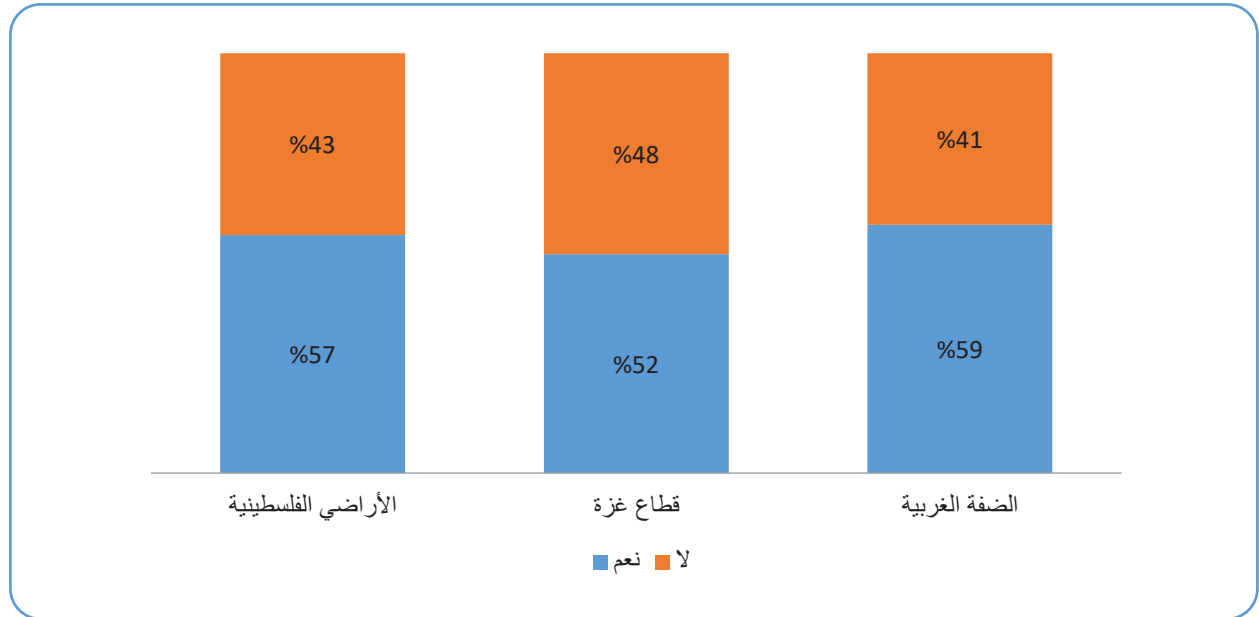
ترتفع نسبة عدم المعرفة في قطاع غزة إلى 69% مقارنةً بالضفة (62%).

## رابعاً: توجهات مستقبلية

### 1.4 اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي

صرح 57% من المواطنين بأنهم سيلجؤون إلى المحاكم أو القضاء الرسمي في حال واجهوا نزاعات أو خلافات مستقبلية (59% في الضفة مقارنة بـ 52% في القطاع). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

#### رسم بياني 1.4 اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي



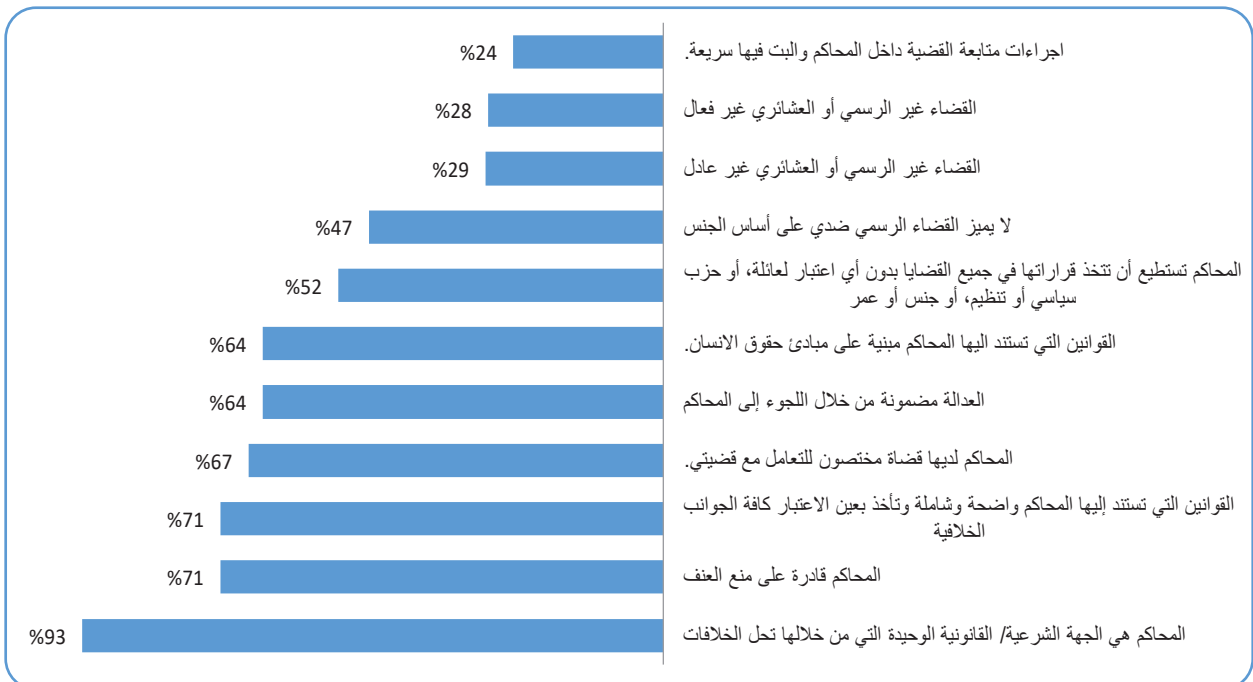
### 2.4 أسباب اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي

وبشأن أسباب اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي لمن صرحوا بأنهم سيتوجهون لها، أظهرت النتائج أن أهم الأسباب هو اعتبارهم أن المحاكم هي الجهة الشرعية الوحيدة التي من خلالها تحل الخلافات، ثم اعتبارهم أن المحاكم قادرة على منع العنف، والقوانين التي تستند إليها المحاكم واضحة وشاملة وتأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الخلافية. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول رقم 2.4: أسباب اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%93	%92	%94	المحاكم هي الجهة الشرعية/ القانونية الوحيدة التي من خلالها تحل الخلافات
%71	%78	%68	المحاكم قادرة على منع العنف
%71	%75	%69	القوانين التي تستند إليها المحاكم واضحة وشاملة وتأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الخلافية
%67	%64	%68	المحاكم لديها قضاة مختصون للتعامل مع قضيتي.
%64	%68	%63	العدالة مضمونة من خلال اللجوء إلى المحاكم
%64	%65	%64	القوانين التي تستند إليها المحاكم مبنية على مبادئ حقوق الانسان.
%52	%53	%52	المحاكم تستطيع أن تتخذ قراراتها في جميع القضايا بدون أي اعتبار لعائلة أو حزب سياسي، أو تنظيم، أو جنس، أو عمر
%47	%41	%50	لا يميز القضاء الرسمي ضدي على أساس الجنس
%29	%29	%28	القضاء غير الرسمي أو العشائري غير عادل
%28	%32	%26	القضاء غير الرسمي أو العشائري غير فعال
%24	%25	%23	اجراءات متابعة القضية داخل المحاكم والبت فيها سريعة.

رسم بياني 2.4: أسباب اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي



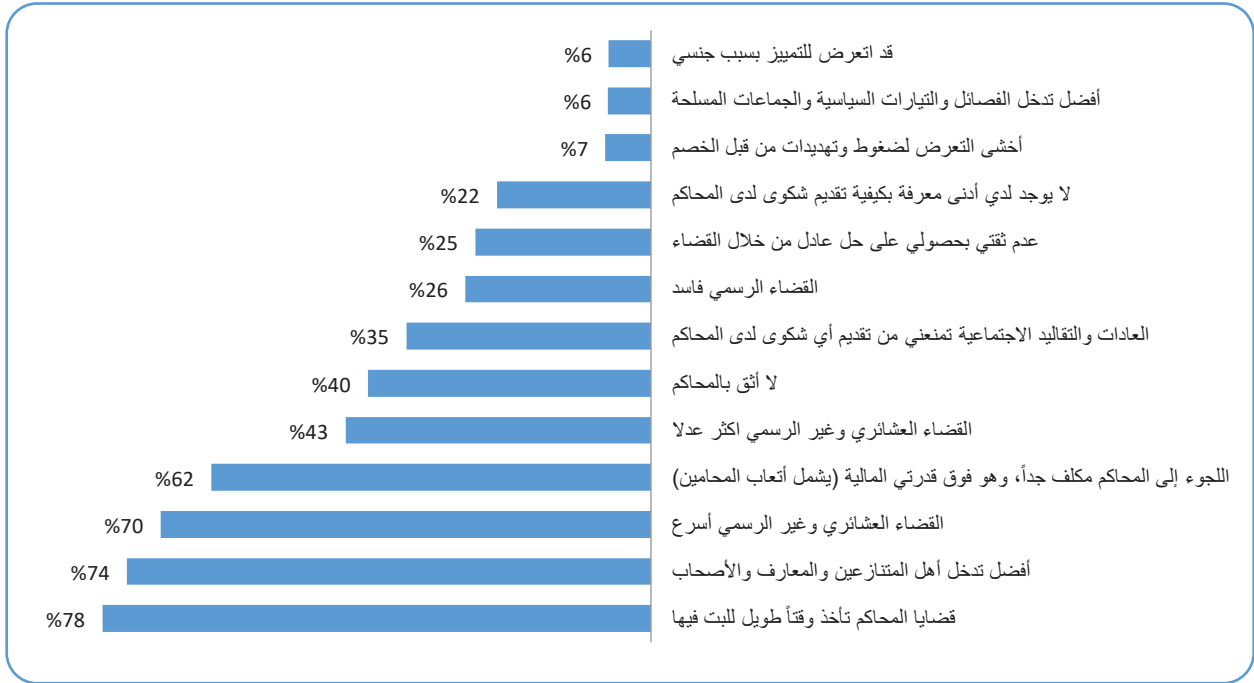
### 3.4: أسباب عدم اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي

وحول أسباب عدم اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي لمن صرحوا بأنهم لن يتوجهوا لها، أظهرت النتائج أن أهم الأسباب تعود إلى اعتبارهم أن قضايا المحاكم تأخذ وقتاً طويلاً، وتفضيلهم تدخل أهل المتنازعين والمعارف والأصحاب، إضافة إلى اعتبارهم أن القضاء العشائري وغير الرسمي أسرع، واعتبار أن اللجوء إلى المحاكم مكلف جداً. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول رقم 3.4: أسباب عدم اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%78	%77	%78	قضايا المحاكم تأخذ وقتاً طويلاً للبت فيها
%74	%79	%71	أفضل تدخل أهل المتنازعين والمعارف والأصحاب
%70	%82	%62	القضاء العشائري وغير الرسمي أسرع
%62	%65	%60	اللجوء إلى المحاكم مكلف جداً، وهو فوق قدرتي المالية (يشمل أتعاب المحامين)
%43	%45	%42	القضاء العشائري وغير الرسمي أكثر عدلاً
%40	%33	%45	لا أثق بالمحاكم
%35	%43	%30	العادات والتقاليد الاجتماعية تمنعني من تقديم أي شكوى لدى المحاكم
%26	%20	%30	القضاء الرسمي فاسد
%25	%24	%26	عدم ثقتي بحصولي على حل عادل من خلال القضاء
%22	%19	%24	لا يوجد لدي أدنى معرفة بكيفية تقديم شكوى لدى المحاكم
%7	%6	%7	أخشى التعرض لضغوط وتهديدات من قبل الخصم
%6	%4	%7	أفضل تدخل الفصائل والتيارات السياسية والجماعات المسلحة
%6	%6	%6	قد أتعرض للتمييز بسبب جنسي

### رسم بياني 3.4: أسباب عدم اللجوء إلى المحاكم أو القضاء الرسمي



### 4.4: بعض الأسباب والجهات التي يفضلها الجمهور للتدخل في حل النزاعات في حال عدم اللجوء إلى المحاكم والمقارنة بالاستطلاع السابق 2021

في الضفة الغربية تظهر النتائج انخفاضاً في نسبة من يرون أن القضاء العشائري وغير الرسمي أكثر عدلاً من 46% إلى 42%، وعدم الثقة بالحصول على حل عادل من خلال القضاء من 39% إلى 26%، وارتفاعاً في نسبة من يفضلون تدخل أهل المتنازعين والمعارف والأصحاب من 66% إلى 71%.

أما في قطاع غزة يلاحظ أيضاً انخفاضاً فيمن يرون أن القضاء العشائري وغير الرسمي أكثر عدلاً من 58% إلى 45%، وتفضيل تدخل الفصائل والتيارات السياسية والجماعات المسلحة من 12% إلى 4%، والخشية من التعرض لضغوط وتهديدات من قبل الخصم من 22% إلى 6%، وعدم الثقة بالحصول على حل عادل من خلال القضاء من 42% إلى 22%.

للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 4.4a: بعض الأسباب والجهات التي يفضلها الجمهور للتدخل في حل النزاعات في حال عدم اللجوء إلى المحاكم، جدول مقارنة 2023-2021

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
82%	79%	62%	61%	القضاء العشائري وغير الرسمي أسرع
45%	58%	42%	46%	القضاء العشائري وغير الرسمي أكثر عدلاً
79%	82%	71%	66%	أفضل تدخل أهل المتنازعين والمعارف والأصحاب
4%	12%	7%	10%	أفضل تدخل الفصائل والتيارات السياسية والجماعات المسلحة
6%	22%	7%	14%	أخشى التعرض لضغوط وتهديدات من قبل الخصم
24%	42%	26%	39%	عدم ثقتي بحصولي على حل عادل من خلال القضاء



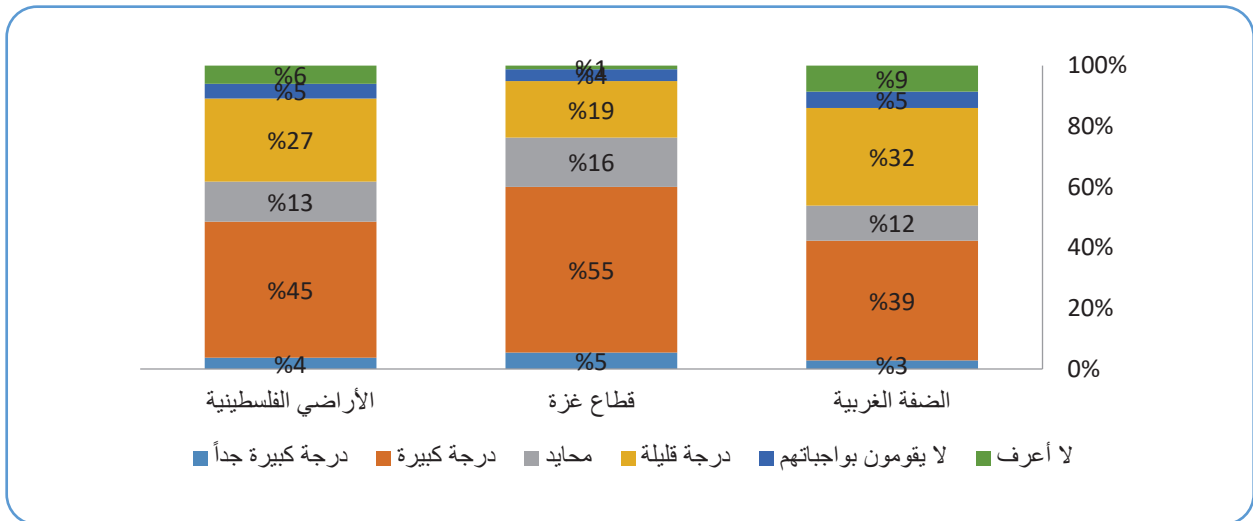
## خامساً: مساءلة مؤسسات العدالة

### 1.5 الشرطة الفلسطينية

أشار 49% من المواطنين إلى أن الشرطة الفلسطينية تقوم بواجبها حسب القانون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً، فيما أشار 32% إلى أنها تقوم بواجبها بدرجة قليلة أو لا تقوم.

ترتفع نسبة من صرحوا بأن الشرطة الفلسطينية تقوم بواجبها بدرجة كبيرة جداً أو كبيرة في قطاع غزة إلى 60% مقارنةً بالضفة (42%). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

#### رسم بياني 5.1.1: الشرطة الفلسطينية تقوم بواجبها حسب القانون



وحول كيفية تقديم شكوى في حال وجد المواطنون تقصيراً أو سوء استخدام للسلطة من قبل الشرطة، أشار 28% من المواطنين إلى أنهم يعلمون كيفية تقديم ذلك إما بشكل كامل أو جزئي، فيما أشار 72% إلى أنهم لا يعلمون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.1.5: العلم بتقديم شكوى في حال وجد المواطنون تقصيراً أو سوء استخدام للسلطة من قبل الشرطة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
8%	10%	6%	نعم، بشكل كامل
20%	18%	21%	نعم، بشكل جزئي
72%	72%	73%	لا أعرف أبداً
100%	100%	100%	

وعند سؤالهم إن سبق وقاموا بتعبئة طلب شكوى أو لأحد من معارفهم ضد الشرطة الفلسطينية، أشار 7% فقط إلى أنهم قاموا بذلك (4% في الضفة و12% في القطاع). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

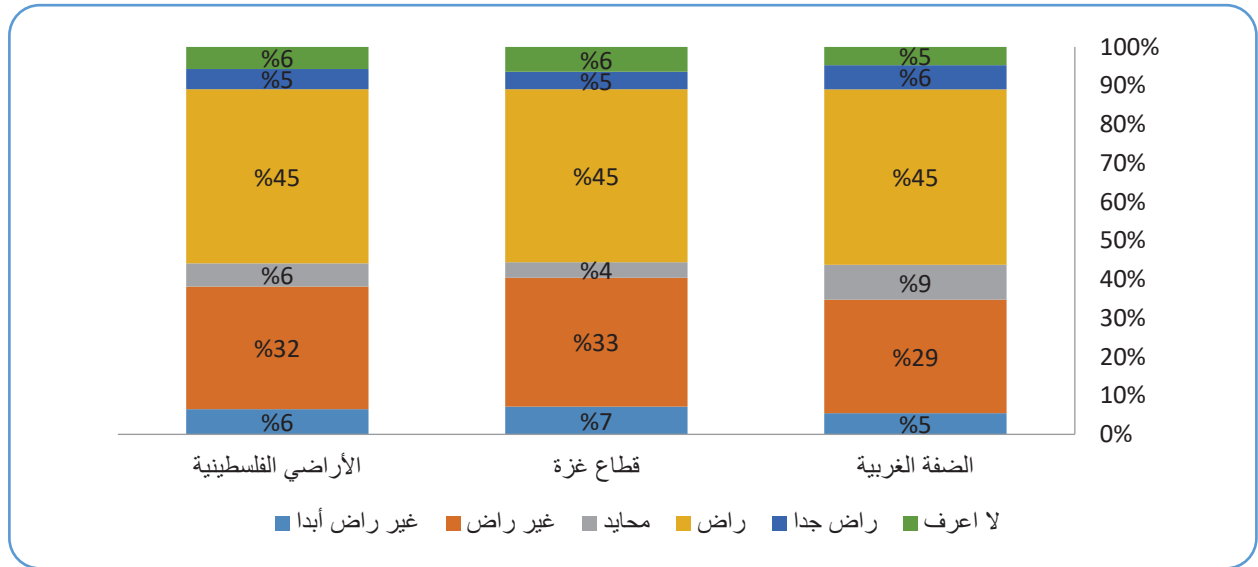
### جدول 2.1.5: القيام بتعبئة طلب شكوى ضد الشرطة الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%7	%12	%4	نعم
%93	%88	%96	لا
%100	%100	%100	

وبشأن رضا من قاموا بتقديم الشكاوى عن الطريقة التي تم التعامل بها، أشار 50% إلى أنهم راضون عن ذلك، فيما أشار 38% إلى عدم الرضا.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 40% مقارنةً بالضفة (34%). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

### رسم بياني 2.1.5 الرضا عن طريقة التعامل مع الشكاوى



وحول الحصول على نتيجة الشكاوى في حال تم رفعها ضد الشرطة الفلسطينية، أشار ثلثي المواطنين إلى أنه لن تكون هناك نتيجة للشكاوى التي تقدم للشرطة، للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 3.1.5: الحصول على نتيجة الشكاوى في حال تم رفعها ضد الشرطة الفلسطينية

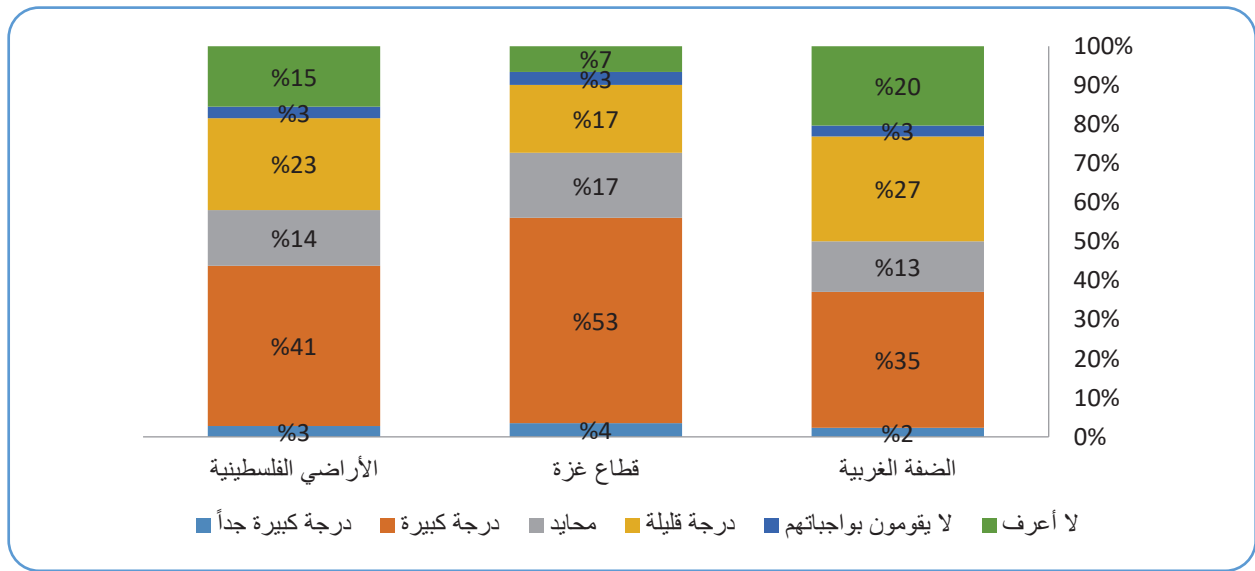
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%33	%35	%32	نعم
%67	%65	%68	لا
%100	%100	%100	

## 2.5 النيابة العامة

صرح 44% من المواطنين بأن النيابة العامة تقوم بواجبها حسب القانون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً، فيما أشار 26% إلى أنها تقوم بواجبها بدرجة قليلة أو لا تقوم.

ترتفع نسبة من صرحوا بأن النيابة العامة تقوم بواجبها بدرجة كبيرة جداً أو كبيرة في قطاع غزة إلى 57% مقارنةً بالضفة (37%). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

### رسم بياني 1.2.5: النيابة العامة تقوم بواجبها حسب القانون



وحول كيفية تقديم شكوى في حال وجد المواطنون تقصيراً أو سوء استخدام للسلطة من قبل النيابة العامة، أشار 18% فقط من المواطنين إلى أنهم يعلمون كيفية تقديمها، فيما أشار 82% إلى أنهم لا يعلمون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 1.2.5: كيفية تقديم شكوى في حال وجد المواطنون تقصيراً أو سوء استخدام للسلطة من قبل النيابة العامة

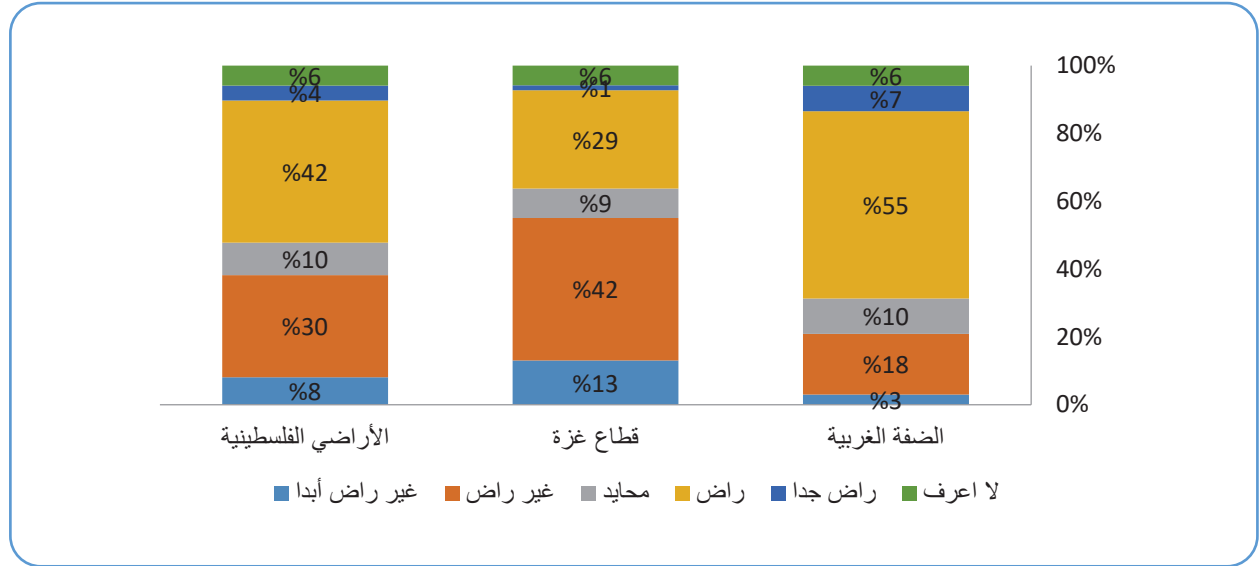
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
4%	4%	4%	نعم، بشكل كامل
14%	11%	15%	نعم، بشكل جزئي
82%	85%	81%	لا أعرف أبداً
100%	100%	100%	

وعند سؤالهم إن سبق وقاموا بتعبئة طلب شكوى أو لأحد من معارفهم ضد النيابة العامة، أشار 1% فقط إلى أنهم قاموا بذلك.

وبشأن رضا من قاموا بتقديم الشكاوى عن الطريقة التي تم التعامل بها، أشار 46% إلى أنهم راضون عن ذلك، فيما أشار 38% إلى عدم الرضا.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 55% مقارنةً بالضفة (21%). للمزيد انظر/ يالرسم البياني أدناه:

### رسم بياني 2.2.5: رضا من قاموا بتقديم الشكاوى عن الطريقة التي تم التعامل بها



وحول الحصول على نتيجة الشكاوى في حال تم رفعها ضد النيابة العامة، أشار ثلاثة أرباع الجمهور إلى أنه لن تكون هناك نتيجة للشكاوى التي ترفع ضد النيابة، للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

### جدول 2.2.5: نتيجة الشكاوى في حال تم رفعها ضد النيابة العامة

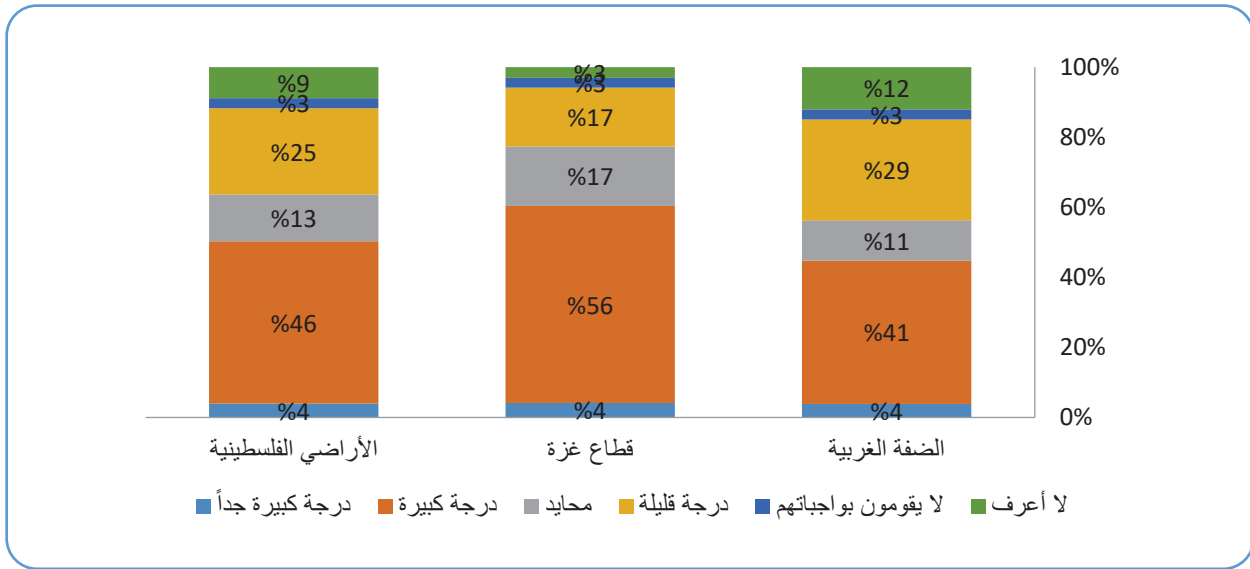
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
25%	26%	25%	نعم
75%	74%	75%	لا
100%	100%	100%	

### 3.5 المحاكم

صرح 50% من المواطنين بأن المحاكم تقوم بواجبها حسب القانون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً، فيما أشار 28% إلى أنها تقوم بواجبها بدرجة قليلة أو لا تقوم.

ترتفع نسبة من صرحوا بأن المحاكم تقوم بواجبها بدرجة كبيرة جداً أو كبيرة في قطاع غزة إلى 60% مقارنةً بالضفة (45%). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

رسم بياني 1.3.5 المحاكم تقوم بواجبها حسب القانون



وحول كيفية تقديم شكوى في حال وجد المواطنون تقصيراً أو سوء استخدام للسلطة من قبل المحاكم، أشار 16% من المواطنين إلى أنهم يعلمون كيفية تقديمها، فيما أشار 84% إلى أنهم لا يعلمون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.3.5: كيفية تقديم شكوى في حال وجد المواطنون تقصيراً أو سوء استخدام للسلطة من قبل المحاكم

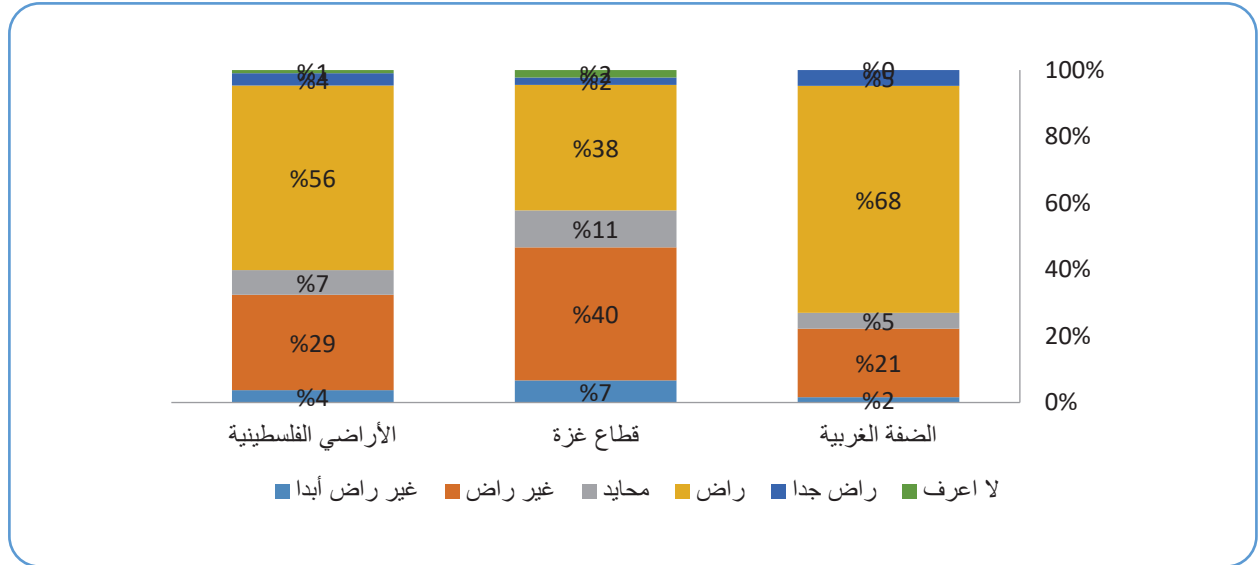
الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
3%	3%	4%	نعم، بشكل كامل
13%	10%	15%	نعم، بشكل جزئي
84%	87%	81%	لا أعرف أبداً
100%	100%	100%	

وعند سؤالهم إن سبق وقاموا بتعبئة طلب شكوى أو لأحد من معارفهم ضد المحاكم، أشار 1% إلى أنهم قاموا بذلك.

وحول رضا من قاموا بتقديم الشكاوى عن الطريقة التي تم التعامل بها، أشار 60% إلى أنهم راضون عن ذلك، فيما أشار 33% إلى عدم الرضا.

ترتفع نسبة عدم الرضا في قطاع غزة إلى 47% مقارنةً بالضفة (23%). للمزيد انظر/ بالرسم البياني أدناه:

### رسم بياني 2.3.5: رضا من قاموا بتقديم الشكاوى عن الطريقة التي تم التعامل بها



وحول الحصول على نتيجة الشكاوى في حال تم رفعها ضد المحاكم، أشار 76% إلى أنه لن تكون هناك نتيجة، للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

### جدول 2.3.5: نتيجة الشكاوى في حال تم رفعها ضد المحاكم

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
24%	22%	25%	نعم
76%	78%	75%	لا
100%	100%	100%	





استطلاع آراء المتقاضين  
والمتعاملين مع مؤسسات  
العدالة الرسمية  
«من لهم تجربة»





## أولاً: التواصل مع مؤسسات قطاعي العدالة والأمن

### 1.1 اللجوء أو الاستدعاء أو التواصل مع أي من مؤسسات قطاع العدالة:

تشير البيانات إلى أن 3645 فرداً من أفراد العينة البالغة 9072 صرحوا بأنهم لجأوا لإحدى مؤسسات قطاعي العدالة والأمن خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع وبنسبة 40% من مجموع العينة الكلي، وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي هناك ارتفاع واضح بنسبة من لجأوا لإحدى مؤسسات قطاع العدالة مقارنة باستطلاع 2021 حيث كانت النسبة 26% من مجموع العينة الكلي. للمزيد حول تفاصيل العينة انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.1: اللجوء أو الاستدعاء أو التواصل مع أي من مؤسسات قطاع العدالة

العدد	
614	الشرطة المدنية الفلسطينية
481	المحاكم النظامية
482	المحاكم الشرعية
200	النيابة العامة
21	المحاكم العسكرية
132	السجون المدنية (مراكز الإصلاح والتأهيل)
66	أجهزة الأمن الفلسطينية (الامن الوقائي، الأمن الوطني، المخابرات، ...)
62	وزارة العدل
1299	وزارة الداخلية
6	هيئة مكافحة الفساد
48	البدائل الرسمية لحل النزاع
234	القضاء العشائري (مثل المختار، قائد مجتمعي)

#### 1.1.1 الصفة القانونية للمتعاملين

تشير النتائج إلى أن 62% من المتعاملين كانوا بهدف طلب خدمة، يليها الادعاء (تقديم شكاوى) وبنسبة 13%، أو الادعاء عليهم وبنسبة 12%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

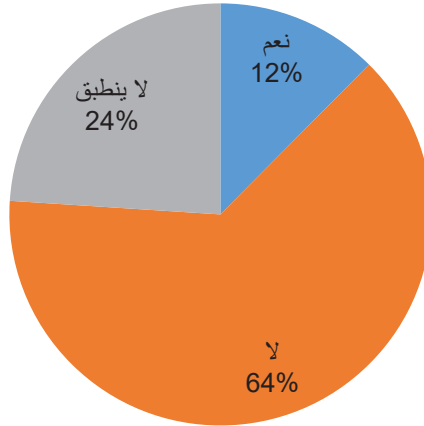
## جدول 1.1.1: الصفة القانونية للمتعاملين

النسبة	
13.0%	مدعي (تقديم شكوى)
12.2%	مدعى عليه
6.3%	شاهد
0.3%	خبير
3.0%	زيارة السجون
62.0%	طلب خدمة
3.1%	أخرى
100.0%	

## 2.1.1 الحصول على خدمة قانونية من أي طرف

أشار 12% فقط من أفراد عينة المتعاملين إلى حصولهم على خدمة قانونية. للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

## رسم بياني 2.1.1: الحصول على خدمة قانونية من أي طرف



### 3.1.1 من أي طرف تم الحصول على الخدمة

تشير النتائج إلى أن 81% حصلوا على خدمة من خلال محامين مستقلين، و12% من مؤسسات المجتمع المدني. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 3.1.1: من أي طرف تم الحصول على الخدمة

النسبة	
81.4%	محامي مستقل
1.7%	نقابة المحامين
11.7%	مؤسسات المجتمع المدني
0.7%	العيادات القانونية في الجامعات
4.5%	أخرى
100.0%	

### 4.1.1 المعرفة بتوفر الخدمة

تظهر النتائج أن الغالبية من المتعاملين (90%) عرفوا عن تقديم الخدمة من خلال الأصدقاء/ الأسرة/ الشبكات أو العيادة، و فقط 7% من خلال جلسة التوعية القانونية، و6% من خلال الحملة الإعلامية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 4.1.1 المعرفة بتوفر الخدمة

النسبة	
7.2%	من خلال جلسة التوعية القانونية
5.5%	من خلال الحملة الإعلامية
90.3%	من خلال الأصدقاء / الأسرة / الشبكات أو العيادة
4.1%	من خلال العيادات القانونية في الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني

## 5.1.1 نوع الخدمة التي تلقاها المتعاملون

تشير النتائج إلى أن 72% تلقوا خدمة التمثيل القانوني بالمحكمة، و60% تلقوا المشورة القانونية، و فقط 6% تلقوا خدمة التمثيل القانوني أمام هيئة إدارية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 5.1.1: نوع الخدمة التي تلقاها المتعاملون

النسبة	
71.7%	التمثيل القانوني في المحكمة
5.5%	التمثيل القانوني أمام هيئة إدارية
59.7%	المشورة القانونية

## 6.1.1 مجانية الحصول على الخدمات

تشير النتائج إلى أن 17% من المتعاملين حصلوا على الخدمات القانونية مجاناً إما بشكل جزئي أو كلي، في حين أن 83% لم يحصلوا عليها مجاناً. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

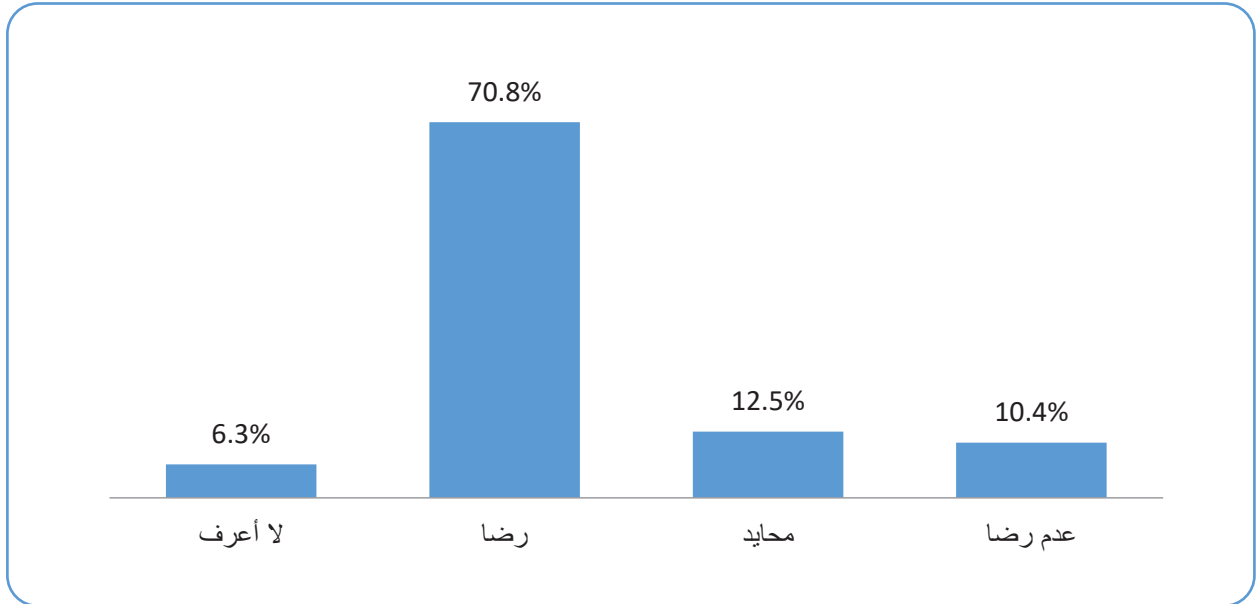
## جدول 6.1.1: مجانية الحصول على الخدمات

النسبة	
7.9%	نعم كلياً
8.6%	نعم جزئياً
83.4%	لا
100.0%	المجموع

## 7.1.1 الرضا عن المحامين/المحاميات الذين عملوا على قضايا المتعاملين

أعرب 71% من المتعاملين/ات عن رضاهم (راضون جداً أو راضون) عن أداء المحامين/المحاميات الذين عملوا على قضاياهم، فيما أعرب 10% عن عدم رضاهم (غير راضين أو غير راضين أبداً). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

### رسم بياني 7.1.1: الرضا عن المحامين/المحاميات الذين عملوا على قضايا المتعاملين



## ثانياً: انطباعات المتعاملين عن قطاعي العدالة والأمن

### 1.2 الانطباعات عن أداء الشرطة الفلسطينية:

تشير البيانات إلى أن 614 فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة صرحوا بأنهم لجأوا أو استدعوا أو تواصلوا مع الشرطة الفلسطينية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. (328 في الضفة و286 في قطاع غزة).

#### 1.1.2 طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن قضايا العنف والمشاجرة، القضايا المالية وحوادث مخالفات السير هي أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

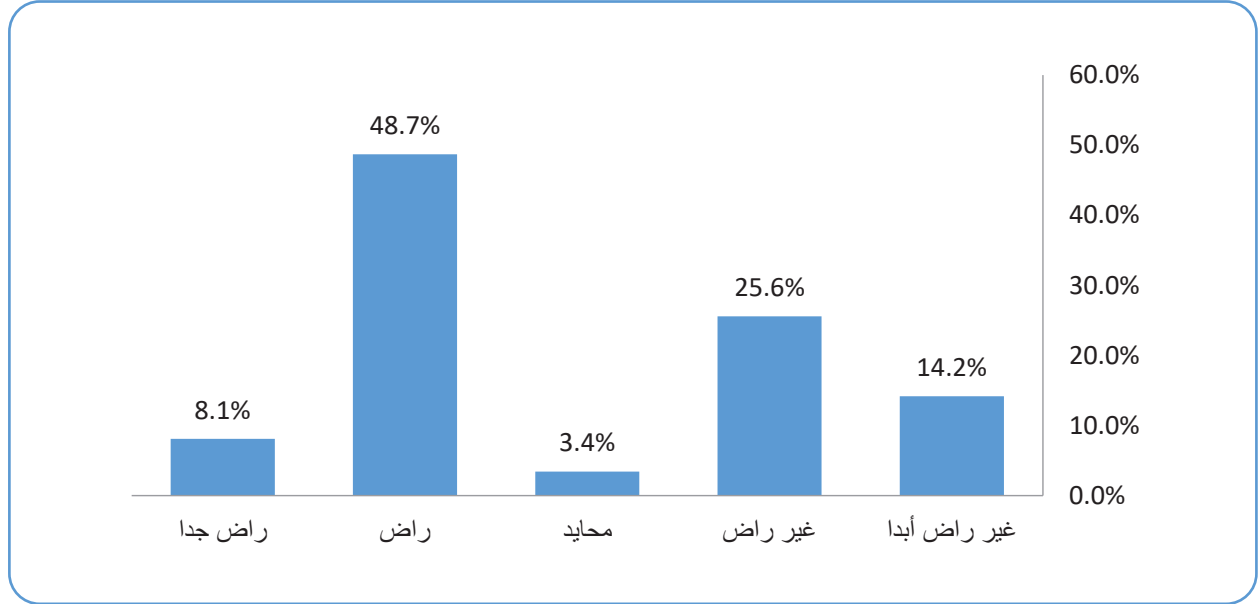
#### جدول 1.1.2 طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

النسبة	
24.3%	حادث / مخالفة سير
6.8%	سرقة ممتلكات / سيارة
32.9%	قضايا عنف (شجار / اعتداء)
2.1%	اسباب سياسية / فكرية
7.5%	خلافات أراضي
8%.	خلافات / اصابات عمل
20.2%	قضايا مالية وتأمين
3.4%	قضايا عنف أسري
5.0%	قضايا المحاكم الشرعية (حضانة، طلاق / زواج، نفقة، إرث)
4.2%	زيارة السجون (مراكز الإصلاح والتأهيل)

#### 2.1.2 مستوى الرضا عن تعامل الشرطة مع القضايا

أظهرت النتائج أن 56% من المتعاملين أعربوا عن رضاهم (راضون أو راضون جداً) فيما يتعلق بأداء الشرطة بالتفاعل مع قضاياهم، فيما أعرب 40% عن عدم رضاهم (غير راضين أو غير راضين أبداً). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

### رسم بياني 2.1.2: مستوى الرضا عن تعامل الشرطة مع القضايا



وبمقارنة نسبة الرضا عن الأداء في هذا الاستطلاع (2023) بالاستطلاع السابق (2021)، ارتفعت نسبة الرضا إلى 56% في الاستطلاع الحالي مقارنة بالاستطلاع السابق، فيما انخفضت نسبة عدم الرضا من 47% في استطلاع 2021 إلى 40% في هذا الاستطلاع.

### 3.1.2 أسباب عدم الرضا عن أداء الشرطة في التعامل مع القضايا

تظهر النتائج أن أهم الأسباب التي دفعت المتعاملين للإعراب عن عدم رضاهم عن أداء الشرطة الفلسطينية بالتعامل مع قضاياهم تتعلق بكون التحقيقات لم تكن بالمستوى المطلوب حسب رأيهم، إضافة إلى شعورهم بأن إجراءات متابعة القضية أخذت وقتاً طويلاً، وعدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأن القضايا يتم أخذها بالجدية اللازمة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:



## جدول 3.1.2: أسباب عدم الرضا عن أداء الشرطة في التعامل مع القضايا

النسبة	
64.8%	إجراءات متابعة القضية أخذت وقتاً طويلاً
74.6%	التحقيقات لم تكن بالمستوى المطلوب
46.7%	الشرطة لم تكن لديها الإمكانيات الفنية ولا البشرية لإتمام عملها على أكمل وجه
12.3%	القيود الإسرائيلية منعت الشرطة من إتمام عملها على أكمل وجه
55.7%	لم أشعر أن قضيتي تم أخذها بالجدية اللازمة
36.1%	لم يتم احترامي في مركز الشرطة
63.9%	لم أشعر أن الجهد المبذول كافٍ لمساعدتي في الحصول على العدالة
9.0%	طلب مني صراحة أو ضمناً إعطاء رشوة
27.0%	لم أشعر أنني تلقيت المساعدة اللازمة لأسباب تتعلق بمستواي الأكاديمي، أو الوظيفي، أو الانتماء السياسي أو الديني
24.6%	عدم وجود سرية لدى الشرطة للحفاظ على المعلومات
3.3%	تم تجاهل قضيتي لكوني امرأة
18.9%	لم يتم الحفاظ على خصوصيتي وكرامتي

## 4.1.2 الاحتجاز أو التوقيف من قبل الشرطة الفلسطينية

أشار 23% من المتعاملين مع الشرطة الفلسطينية إلى أنه تم احتجازهم أو توقيفهم، وصرح 59% منهم بأنهم تم احتجازهم بناء على مذكرة قضائية.

وحول تعيين محامٍ لمن تم احتجازهم، أشار 35% إلى أنه تم ذلك، حيث أشار 52% منهم إلى أن التواصل مع المحامي كان بمرحلة الاحتجاز. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 4.1.2: تعيين محامين عند الاحتجاز أو التوقيف من قبل الشرطة الفلسطينية

النسبة	
52.0%	عند احتجائي
14.0%	في التحقيق
20.0%	بعد التحقيق
14.0%	في جلسة المحكمة
100.0%	

وحول من قام بطلب محامٍ أثناء الاحتجاز، صرح 80% بأن ذلك تم من قبل العائلة، فيما صرح 18% بأن ذلك تم من قبل المحتجز نفسه. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 5.1.2: من الذي قام بتعيين محامٍ؟

النسبة	
2.0%	الشرطة
80.0%	عائلي
18.0%	بنفسي
100.0%	

وعند سؤال المتعاملين/ات إن كانوا ضحية أو شهوداً على جريمة خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت الاستطلاع، صرح 25% منهم بأنهم كانوا كذلك، حيث أشار 70% إلى أنهم قاموا بتقديم بلاغ أو شكوى عن الحالة لدى الشرطة.

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي استغرقت للتعامل مع القضية بعد الإبلاغ، أظهرت النتائج أن المتعاملين/ات صرحوا بأنها استغرقت بالمتوسط 22.67 يوم.

وبشأن نتيجة تقديم البلاغات لمن قاموا بذلك، أشار 76% إلى أن الشرطة باشرت بالتحقيق في القضية، فيما أشار 52% إلى أن القضية أدت إلى اتهام الطرف المتسبب و47% أشاروا إلى أنه تم تحويل القضية للنيابة العامة، كذلك فإن 42% أشاروا إلى أنه تم احترام وتنفيذ قرارات المحكمة، و39% منهم أشاروا إلى أنه لم يتم احترام وتنفيذ قرارات المحاكم. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 6.1.2: نتيجة تقديم البلاغات

النسبة	
82.9%	باشرت الشرطة بالتحقيق في القضية
47.6%	تم تحويل القضية للنيابة العامة
56.2%	أدت القضية إلى اتهام الطرف المتسبب بها
35.3%	تم احترام وتنفيذ قرارات المحكمة

أما عن أسباب عدم الإبلاغ عن الجرم الذي كانوا ضحايا أو شهوداً فيه، فأظهرت النتائج أن أهم الأسباب يعود إلى تجنب الإجراءات البيروقراطية (26%)، إضافة إلى عدم ثقتهم بالشرطة الفلسطينية (28%). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 7.1.2: أسباب عدم الإبلاغ للذين كانوا ضحايا أو شهوداً

النسبة	
6.5%	لم أعرف الرقم الخاص بالشرطة
8.7%	حاولت الاتصال مع الشرطة في مرة سابقة ولم أجد استجابة
15.2%	الشرطة ليست لديها القدرة الكافية لحماية
10.9%	عدم وجود سرية لدى الشرطة
15.2%	أحد أفراد الأسرة منعني من تقديم الشكوى سواء كان الأب/ الأم/ الإخوة/ الأخوات
2.2%	الخوف من الفضيحة
28.3%	أنا لا أثق بالشرطة
26.1%	أردت أن أتجنب إجراءات الشرطة البيروقراطية
10.9%	كنت خائفاً من أن الشرطة قد تسيء استخدام سلطتها ضدي
6.5%	الخوف من لوم المجتمع
0.0%	خوفاً من التمييز ضدي بسبب الجنس

وحول الفعل الذي قاموا به بدلاً عن الإبلاغ عن الجرم الذي كانوا ضحايا أو شهوداً فيه، أظهرت النتائج أن أهم الأفعال التي قاموا بها الاتصال بالأصدقاء والأقارب أو اللجوء إلى كبير العشيرة التي ينتمون إليها أو عدم فعل شيء والالتزام بالصمت. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 8.1.2: الفعل الذي قام به الضحايا أو الشهود بدلاً عن الإبلاغ

نعم	
15.2%	اتصلت بأفراد داخل السلطة الفلسطينية لديك علاقة شخصية معهم
58.7%	اتصلت بالأصدقاء والأقارب
4.3%	توجهت إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني للاستشارة
4.3%	أخذت حقي بيدي
19.6%	لجأت إلى قائد أو كبير العشيرة التي تنتمي إليها
2.2%	لجأت إلى مؤسسات المجتمع المدني
4.3%	لجأت إلى وسائل الإعلام/ وسائل التواصل الاجتماعي
21.7%	لم تفعل أي شيء والتزمت بالصمت

## 2.2 الانطباعات عن أداء المحاكم النظامية:

تشير البيانات إلى أن 481 فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة صرحوا بأنهم لجأوا أو استدعوا أو تواصلوا مع المحاكم النظامية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. (319 فرداً في الضفة و162 في قطاع غزة).

### 1.2.2 طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن القضايا المالية وقضايا العنف والمشاجرة وخلافات الأراضي وحوادث مخالفات السير هي أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

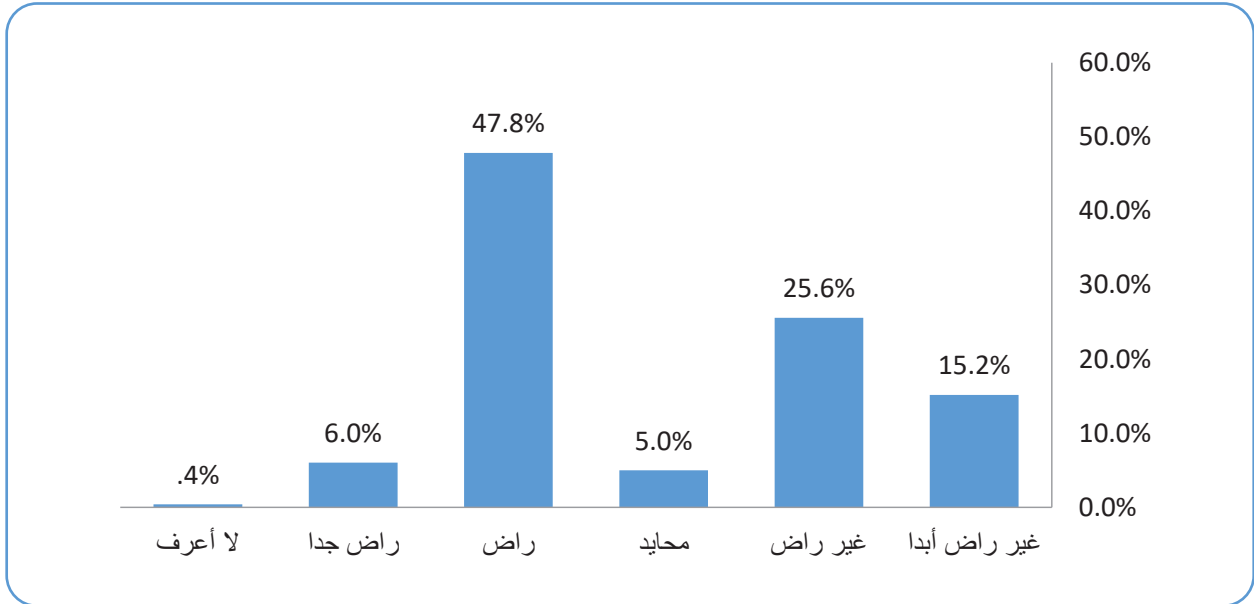
### جدول 1.2.2: طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

النسبة	
16.4%	حادث / مخالفة سير
3.5%	سرقة ممتلكات / سيارة
21.0%	قضايا عنف (شجار / اعتداء)
8.0%	أسباب سياسية / فكرية
18.3%	خلافات أراضي
2.5%	خلافات / إصابات عمل
2.1%	قضايا تأمين
34.3%	قضايا مالية
1.9%	قضايا عنف أسري

### 2.2.2 مستوى الرضا عن القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف المتقاضين والمتعاملين (41%) أعربوا عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم النظامية فيما يتعلق بقضاياهم، مقابل 54% أعربوا عن رضاهم عن أدائها. للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

## رسم بياني 2.2.2: مستوى الرضا عن القضايا التي تم التعامل معها



ترتفع نسبة الرضا في الضفة الغربية إلى 57%، مقارنة بقطاع غزة (48%).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021، يتضح أن هناك ارتفاعاً في نسبة الرضا عن أداء المحاكم النظامية، إذ كانت نسبة الرضا خلال عام 2021 (44%) وارتفعت في الاستطلاع الحالي إلى 54% في الاستطلاع الحالي.

## 3.2.2 أسباب عدم الرضا عن أداء المحاكم النظامية في التعامل مع القضايا (آخر تواصل أو تفاعل)

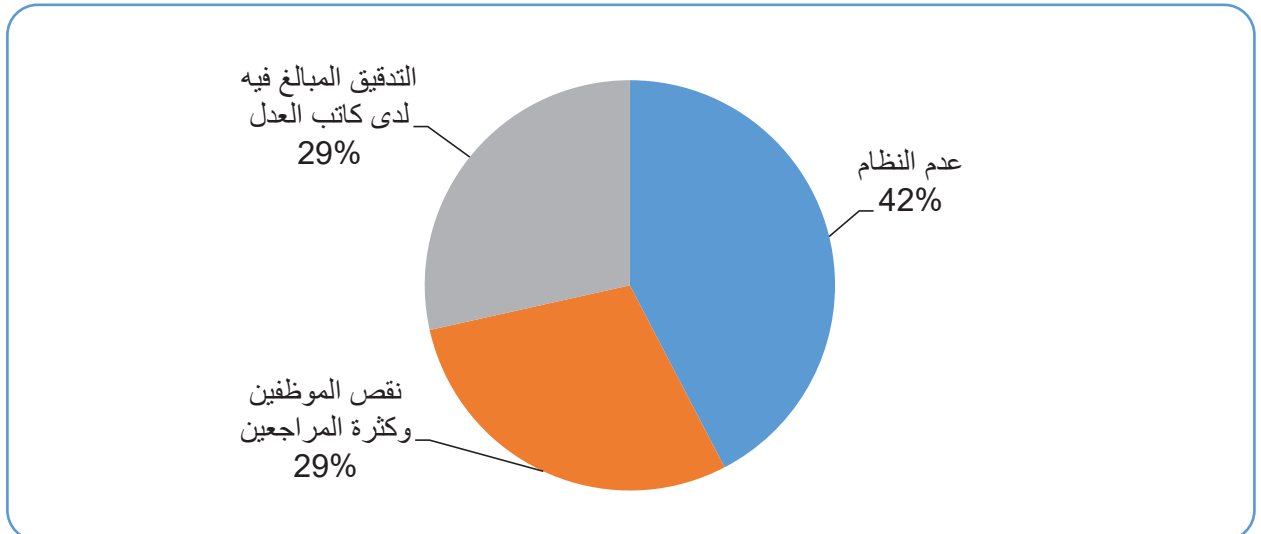
تظهر النتائج أن أهم الأسباب التي دفعت المتعاملين للإعراب عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم النظامية بالتعامل مع قضاياهم تتعلق بطول الوقت المستغرق خلال إجراءات متابعة القضايا بسبب بطء السير في الدعوى، إضافةً إلى عدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأن القضايا يتم أخذها بالجدية اللازمة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 3.2.2: أسباب عدم الرضا عن أداء المحاكم النظامية في التعامل مع القضايا (آخر تواصل أو تفاعل)

النسبة	
74.5%	إجراءات متابعة القضية / الخدمة أخذت وقتاً طويلاً بسبب بطء السير في الدعاوي
39.8%	إجراءات متابعة القضية / الخدمة أخذت وقتاً طويلاً بسبب مشكلة الاكتظاظ
38.8%	المحاكم الفلسطينية لم يكن لديها الامكانيات الفنية أو البشرية لإتمام عملها على أكمل وجه
65.8%	لم أشعر أن قضيتي / الخدمة المطلوبة تم أخذها بالجدية اللازمة
67.9%	لم أشعر أن الجهد المبذول كافٍ لمساعدتي في الحصول على العدالة
30.1%	لم أشعر أنني تلقيت المساعدة اللازمة لأسباب تتعلق بمستواي الأكاديمي، أو الوظيفي، أو الانتماء السياسي أو الديني أو الجنس
15.8%	لا يوجد قضاة / موظفون متخصصون في القضية الخاصة بي
20.4%	لم تتح الفرصة لي بالاستئناف على القرار القانوني الخاص بي
5.1%	القيود الإسرائيلية منعت المحاكم الفلسطينية من إتمام عملها على أكمل وجه
18.4%	لم يتم احترامني في المحكمة
4.1%	طلب مني صراحة أو ضمناً بإعطاء رشوة
13.8%	لقد تم التمييز ضدي لأسباب تتعلق بمستواي الأكاديمي، أو الوظيفي أو الانتماء السياسي أو الديني أو الجنس

وحول أسباب الاكتظاظ لدى كاتب العدل لمن أشاروا إلى أن ذلك يدعوهم إلى عدم الرضا عن أداء المحاكم النظامية، أظهرت النتائج أن أهم سبب برأيهم يعود إلى عدم النظام حسب ما أشار 78% إلى ذلك، ثم نقص الموظفين وكثرة المراجعين بنسبة 54%، التدقيق المبالغ فيه لدى كاتب العدل (53%)، للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### رسم بياني 3.2.2: أسباب الاكتظاظ لدى كاتب العدل لمن أشاروا إلى أن ذلك يدعوهم إلى عدم الرضا عن أداء المحاكم النظامية



وحول أسباب بطء السير بالدعاوى لمن أشاروا إلى أن ذلك يدعوهم لعدم الرضا عن أداء المحاكم النظامية، أظهرت النتائج أن ذلك يعود إلى تغيب الشهود بالدرجة الأولى، ثم ضعف القضاة في إدارة الدعوى وقلة الإمكانيات المادية والبشرية المساندة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

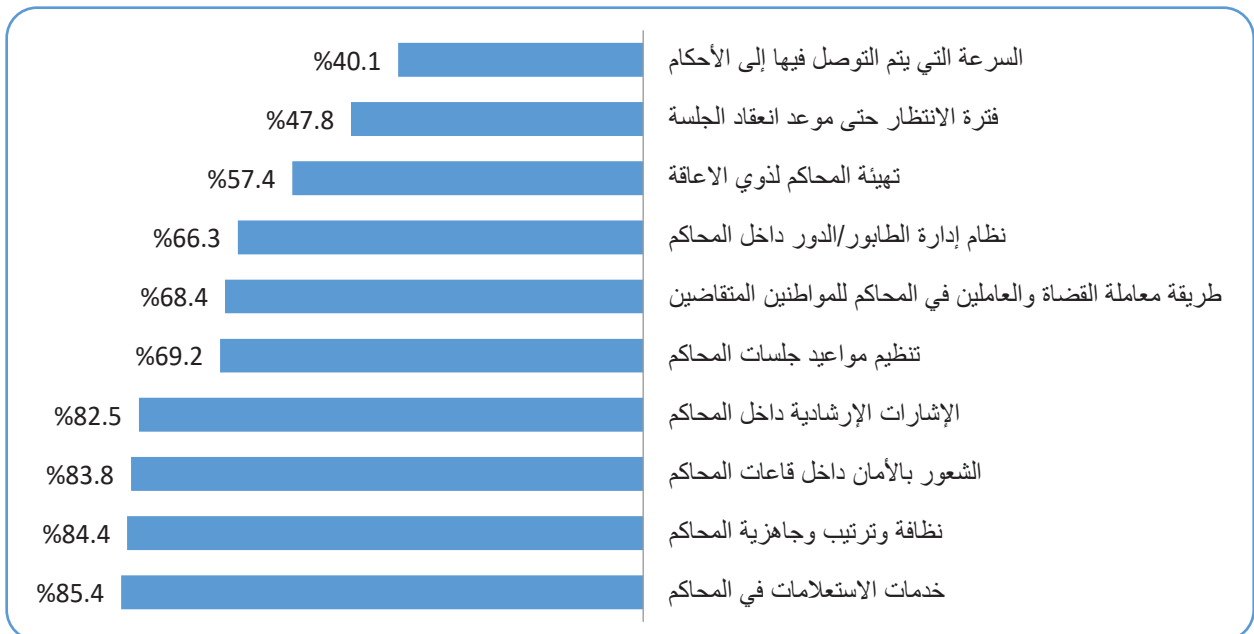
#### جدول 4.2.2: أسباب بطء السير بالدعاوى لمن أشاروا إلى أن ذلك يدعوهم إلى عدم الرضا عن أداء المحاكم النظامية

النسبة	
47.3%	عدم استلام وصول التبليغات
33.6%	تغيب المحامين
34.9%	تغيب القضاة
42.5%	تغيب الشهود
56.8%	ضعف القضاة في إدارة الدعوى
46.6%	قلة الإمكانيات المادية والبشرية المساندة

#### 5.2.2 مستوى الرضا عن المحاكم النظامية ببعض القضايا

تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا عن المحاكم النظامية جاء فيما بخدمات الاستعلام حسب ما صرح 85% من المتعاملين، تلي ذلك نظافة وترتيب وجاهزية المحاكم حسب ما صرح بذلك 84% من المتعاملين، ونفس النسبة (84%) للشعور بالأمان، ثم الإشارات الإرشادية حسب ما صرح 70% منهم، فيما حصلت السرعة التي يتم التوصل فيها إلى الأحكام إلى أدنى نسبة رضا (40%)، وفترة الانتظار حتى موعد انعقاد الجلسة (48%). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

#### رسم بياني 5.2.2: مستوى الرضا عن المحاكم النظامية ببعض القضايا



## 6.2.2 الوصول للخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى والرضا عنها

أشار 75% من المتعاملين إلى أنهم لا يعلمون بأنه يمكن الوصول إلى الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى عن طريق موقع مجلس القضاء الأعلى، فيما أشار 18% إلى أنهم يعلمون، ولكن لم يتم استخدامها، و فقط 6% يعلمون عنها وتم استخدامها.

وحول مستوى الرضا عن الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى، أشار 77% إلى أنهم راضون، فيما عبر 19% عن عدم رضاهم.



### 3.2 الانطباعات عن أداء المحاكم الشرعية:

تشير البيانات إلى أن 482 فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة صرحوا بأنهم لجأوا أو استدعوا أو تواصلوا مع المحاكم الشرعية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. (285 فرداً في الضفة و197 في قطاع غزة).

#### 1.3.2 طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن معظم القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع هي قضايا الطلاق والزواج والخلع حسب ما صرح 60% من المتعاملين، ثم قضايا الإرث (19%) والنفقة (15%). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

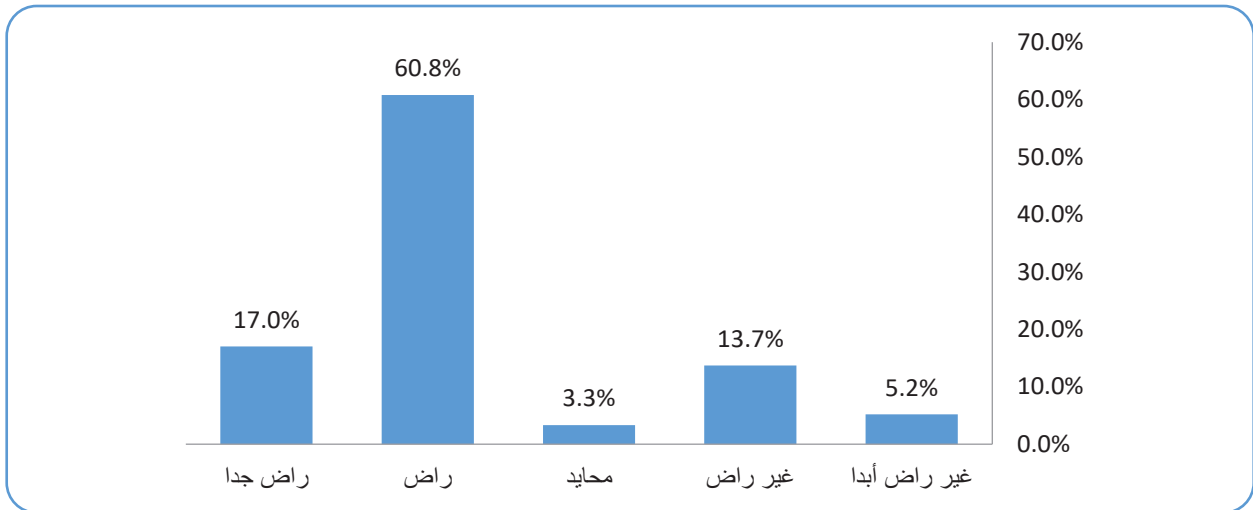
#### جدول 1.3.2: طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

النسبة	
11.8%	قضايا حضانة (حضانة الأطفال بعد الانفصال أو الطلاق)
18.7%	قضايا إرث
59.5%	قضايا طلاق / زواج / خلع
15.1%	قضايا نفقة

#### 2.3.2 مستوى الرضا عن المحاكم الشرعية مع القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن 78% من المتعاملين أعربوا عن رضاهم (راضون أو راضون جداً) عن تعامل المحاكم الشرعية فيما يتعلق بقضاياهم، فيما أعرب 19% عن عدم رضاهم (غير راضين أو غير راضين أبداً). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

#### رسم بياني 2.3.2: مستوى الرضا عن المحاكم الشرعية مع القضايا التي تم التعامل معها



ترتفع نسبة الرضا في الضفة الغربية إلى 80% مقارنة بقطاع غزة (74%)

وبمقارنة نسبة الرضا في هذا الاستطلاع 2021 بالاستطلاع السابق 2021، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة الرضا عن تعامل المحاكم الشرعية، إذ كانت نسبة الرضا %82 خلال استطلاع عام 2021 وانخفضت إلى %78 خلال الاستطلاع الحالي 2023.

### 3.3.2 أسباب عدم الرضا عن أداء المحاكم الشرعية في التعامل مع القضايا (آخر تواصل أو تفاعل)

تظهر النتائج أن أهم الأسباب التي دفعت المتعاملين للإعراب عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم الشرعية بالتعامل مع قضاياهم تتعلق بإجراءات متابعة القضية والبطء بالسير في الدعاوى، يلي ذلك عدم الشعور بأن الجهد المبذول كافٍ للمساعدة في الحصول على العدالة، ثم عدم الشعور بأن قضايا المتعاملين يتم أخذها بالجدية اللازمة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 3.3.2: أسباب عدم الرضا عن أداء المحاكم الشرعية في التعامل مع القضايا (آخر تواصل أو تفاعل)

النسبة	
%70.3	إجراءات متابعة القضية / الخدمة أخذت وقتاً طويلاً بسبب بطء السير في الدعاوى
%42.9	إجراءات متابعة القضية / الخدمة أخذت وقتاً طويلاً بسبب مشكلة الاكتظاظ
%38.5	المحاكم الشرعية لم يكن لديها الإمكانيات الفنية أو البشرية لإتمام عملها على أكمل وجه
%51.6	لم أشعر أن قضيتي / الخدمة المطلوبة تم أخذها بالجدية اللازمة
%63.7	لم أشعر أن الجهد المبذول كافٍ لمساعدتي في الحصول على العدالة
%23.1	لم أشعر أنني تلقيت المساعدة اللازمة لأسباب تتعلق بمستواي الأكاديمي، أو الوظيفي، أو الانتماء السياسي أو الديني أو الجنس
%26.4	لا يوجد قضاة / موظفون متخصصون في القضية الخاصة بي
%49.5	قرارات المحاكم لم تكن عادلة
%8.8	القيود الإسرائيلية منعت المحاكم الشرعية من إتمام عملها على أكمل وجه
%19.8	لم يتم احترامني في المحكمة الشرعية
%6.6	طلب مني صراحة أو ضمناً بإعطاء رشوة
%13.2	لقد تم التمييز ضدي لأسباب تتعلق بمستواي الأكاديمي، أو الوظيفي، أو الانتماء السياسي، أو الديني، أو الجنس

وحول أسباب مشكلة الاكتظاظ لمن أشاروا إلى ذلك، صرح %67 بأن ذلك يعود إلى عدم النظام، يلي ذلك نقص الموظفين وكثرة المراجعين كأهم سبب، يلي ذلك حسب ما صرح %64، فيما صرح %51 بأن ذلك يعود إلى التدقيق المبالغ فيه لدى كاتب العدل.

وفيما يتعلق بأسباب بطء السير بالدعاوى لمن كان سببهم عدم الرضا عن المحاكم الشرعية، أشار %63 إلى أن السبب يعود لقلّة الإمكانيات المادية والبشرية المساندة، فيما أشار %47 إلى عدم استلام وصول التبليغات، و%41 إلى تغييب القضاة، و%34 تغييب المحامين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

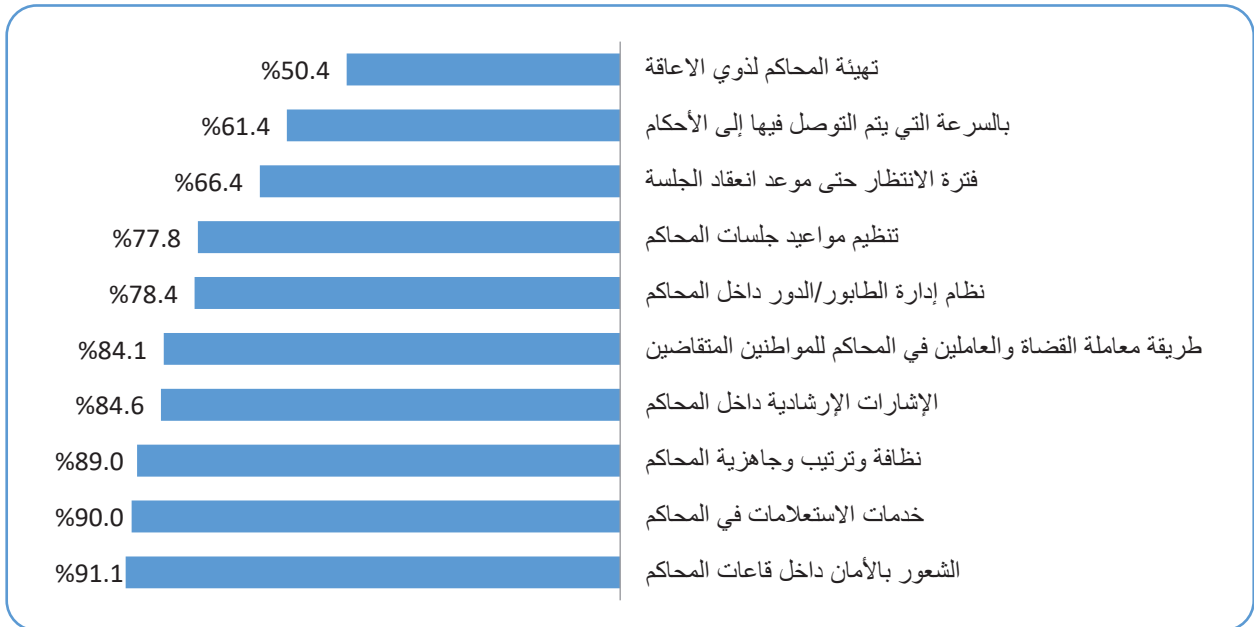
## جدول 4.3.2: أسباب بطء السير بالدعاوى لمن كان سببهم عدم الرضا عن المحاكم الشرعية

النسبة	
46.9%	عدم استلام وصول التبليغات
34.4%	تغيب المحامين
40.6%	تغيب القضاة
27.9%	تغيب الشهود
26.6%	ضعف القضاة في إدارة الدعوى
62.5%	قلة الإمكانيات المادية والبشرية المساندة

## 5.3.2 مستوى الرضا عن المحاكم الشرعية ببعض القضايا

تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا عن المحاكم الشرعية جاء فيما يتعلق بشعور المواطنين بالأمان داخل قاعات المحاكم حسب ما صرح 91% من المتعاملين بأنهم راضون، تلي ذلك خدمات الاستعلام حسب ما صرح 90%، ونظافة وترتيب وجاهزية المحاكم بنسبة رضا 89%، والإشارات الإرشادية بنسبة رضا 85%، ثم طريقة معاملة القضاة والعاملين بالمحاكم للمتقاضين 81% بنسبة رضا 84%، فيما حصلت السرعة التي يتم التوصل فيها إلى وتهيئة المحاكم لذوي الإعاقة أقل نسبة رضا. للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

## رسم بياني 5.3.2: مستوى الرضا عن المحاكم الشرعية ببعض القضايا



## 4.2 الانطباعات عن أداء النيابة العامة:

تشير البيانات إلى أن 200 فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة صرحوا بأنهم لجأوا أو استدعوا أو تواصلوا مع النيابة العامة خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. (103 فرداً في الضفة و97 في قطاع غزة).

### 1.4.2 طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع تتعلق بقضايا عنف (شجار/اعتداء) حسب ما صرح 41% من المتعاملين، ثم القضايا المالية حسب ما صرح 18%، وخلافات الأراضي بنسبة 15%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

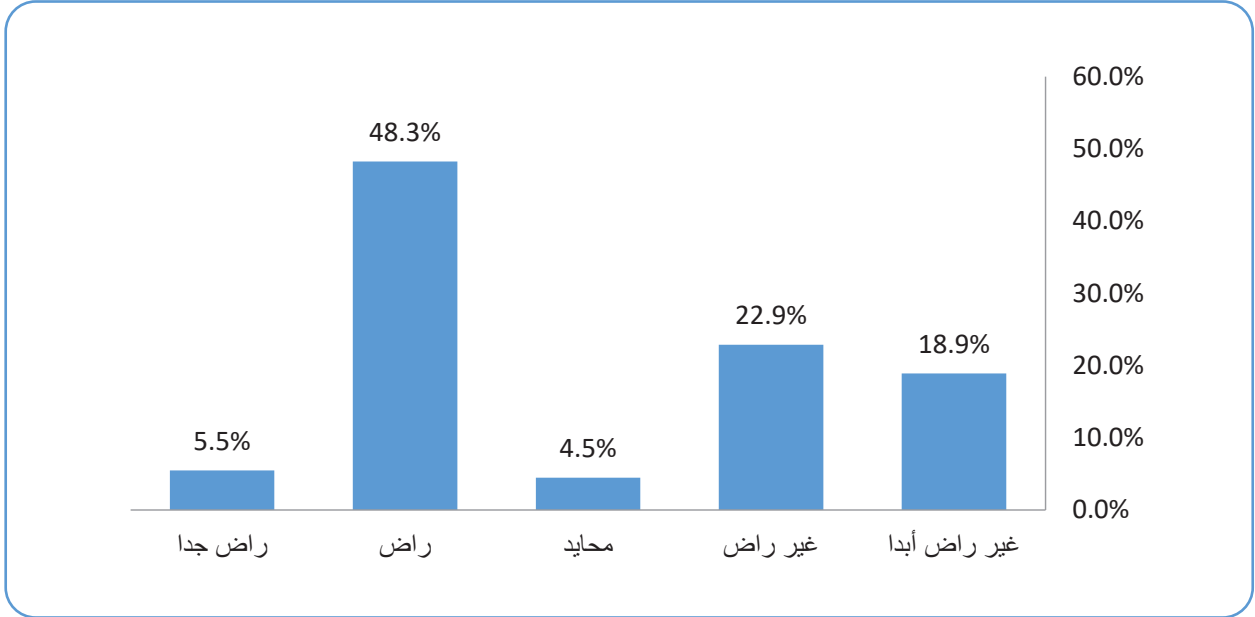
### جدول 1.4.2: طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

النسبة	
40.8%	قضايا عنف (شجار / اعتداء)
18.4%	قضايا مالية
14.9%	خلافات أراضي
10.4%	سرقة ممتلكات / سيارة
8.4%	حادث / مخالفة سير
3.4%	طلب خدمة
2.9%	قضايا عنف أسري
1.9%	أسباب سياسية / فكرية
1.4%	خلافات / إصابات عمل
1.0%	قضايا تأمين
0.5%	قضايا الفساد

### 2.4.2 مستوى الرضا عن تعامل النيابة العامة مع القضايا التي تم التعامل معها

أعرب 54% من المتعاملين عن رضاهم (راضون أو راضون جداً) عن أداء النيابة العامة فيما يتعلق بالتعامل مع قضاياهم، فيما أعرب 42% عن عدم رضاهم (غير راضين أو غير راضين أبداً). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

## رسم بياني 2.4.2: مستوى الرضا عن تعامل النيابة العامة مع القضايا التي تم التعامل معها



وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021، تظهر النتائج أن هناك ارتفاعاً محدوداً في نسبة الرضا، إذ كانت 50% في استطلاع 2021 وارتفعت إلى 54% في هذا الاستطلاع.

## 5.2 الانطباعات عن القضاء العشائري:

تشير البيانات إلى أن 234 فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة صرحوا بأنهم لجأوا إلى القضاء العشائري خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع. (135 فرداً في الضفة و99 في قطاع غزة).

### 1.5.2 طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

أظهرت النتائج أن أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع من خلال القضاء العشائري هي القضايا المتعلقة بالعنف (شجار/اعتداء) حسب ما صرح 52% من المتعاملين، ثم خلافات الأراضي بنسبة 17%، والقضايا المالية بنسبة 13%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

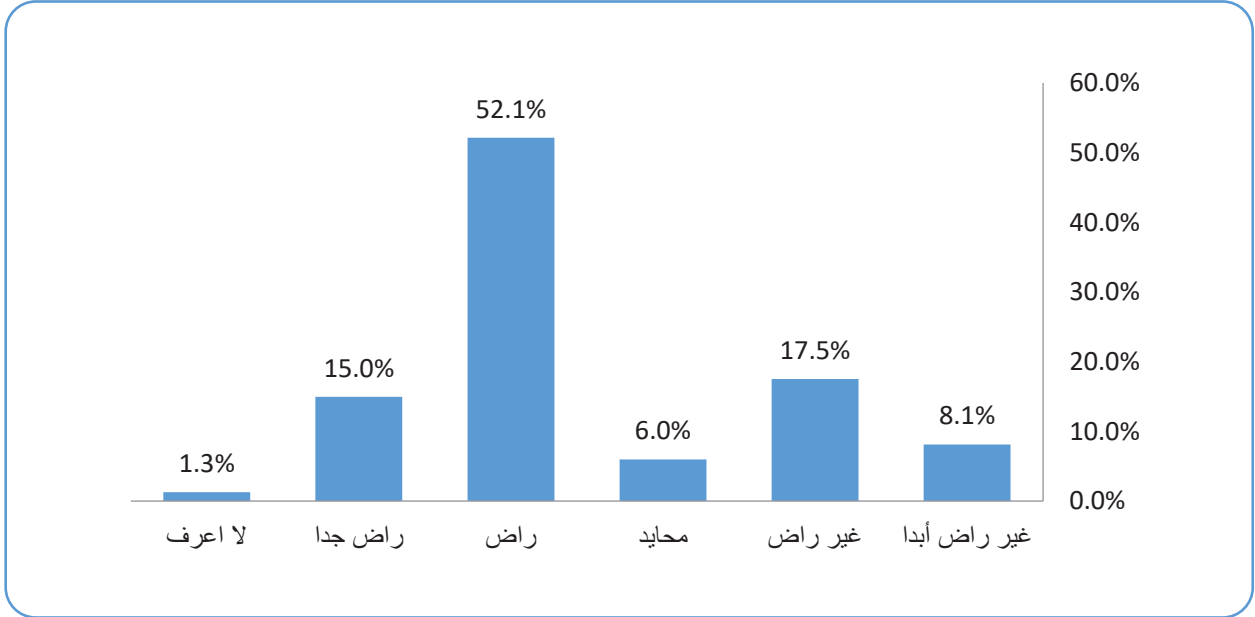
### جدول 1.5.2: طبيعة القضايا التي تم التعامل معها

نعم	
8.1%	حادث / مخالفة سير
1.7%	سرقة ممتلكات / سيارة
52.1%	قضايا عنف (شجار / اعتداء)
17.1%	خلافات أراضي
1.3%	خلافات / إصابات عمل
1.3%	قضايا تأمين
13.2%	قضايا مالية
6.8%	قضايا عنف أسري
4.3%	قضايا حضانة (حضانة الأطفال بعد الانفصال أو الطلاق)
7.7%	قضايا إرث
9.8%	قضايا طلاق / زواج
3.0%	قضايا نفقة

### 2.5.2 مستوى الرضا عن التعامل مع القضاء العشائري

أعرب 67% من المتعاملين عن رضاهم (راضون أو راضون جداً) عن تعامل القضاء العشائري معهم فيما يتعلق بقضاياهم، فيما أعرب 26% عن عدم رضاهم (غير راضين أو غير راضين أبداً). للمزيد انظر/ي الرسم البياني أدناه:

## رسم بياني 2.5.2: مستوى الرضا عن التعامل مع القضاء العشائري



وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي (2023) باستطلاع 2021، يتضح عدم وجود تغيير واضح في نسبة الرضا، إذ كانت نسبة الرضا 65% في استطلاع 2021 ووصلت إلى 67% في الاستطلاع الحالي (2023).



## استطلاع القضاة النظاميين





## العينة:

بلغ حجم العينة في استطلاع القضاة النظاميين 92، منها 11 في الضفة الغربية و81 في قطاع غزة، ونظرا لصغر حجم العينة سيتم التحليل على المستوى العام

### 1: مستوى القضاة في فلسطين

#### 1.1 تقييم مستوى القضاة

صرح 61% من القضاة أن مستوى القضاة النظاميين بشكل عام ممتاز، فيما أشار 39% إلى أن مستواهم مقبول. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.1 تقييم مستوى القضاة

النسبة	
00.0%	ضعيف
39.1%	مقبول
60.9%	ممتاز
100.0%	

#### 2.1 إشكالات في عمل القضاة في فلسطين

يرى 80% من القضاة النظاميين أن عدم وجود عدد كاف من القضاة الحاليين العاملين في المحاكم يشكل أهم الإشكالات التي تواجه عمل القضاة، و21% منهم يرون في عدم الثقة بالقضاء الإشكالية الأبرز. للمزيد انظر/ي الجدول البياني أدناه:

#### جدول 2.1: إشكالات بمهنة القضاة في فلسطين

النسبة	
80.4%	لا يوجد عدد كاف من القضاة الحاليين العاملين في المحاكم
20.7%	عدم ثقة الناس بالقضاء
13.0%	ضعف مستوى القضاة للقيام بمهامهم
13.0%	انعدام استقلالية القضاء
9.8%	عدم كفاءة القضاة
6.5%	تدخل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي
2.2%	الفساد في القضاء

### 3.1 المساواة بين الجنسين في مهنة القضاة

أعرب 63% من القضاة النظاميين عن موافقتهم بعدم وجود فرق بين مهارات وقدرات القضاة والقاضيات، فيما أشار 59% إلى أن صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة، كما وأشار 58% إلى أن عدد القاضيات الإناث كاف. للمزيد انظر/ي الجدول والشكل البياني أدناه:

#### جدول 3.1: المساواة بين الجنسين في مهنة القضاة

النسبة	
63.0%	لا فرق بين مهارات وقدرات القضاة والقاضيات
58.7%	صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
57.6%	عدد القاضيات الإناث كاف
54.3%	المعتقدات الثقافية والاجتماعية تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
51.1%	عدد النساء في المناصب القيادية في القضاء كاف

### 4.1 وجهة نظر القضاة النظاميين بوضع المحاكم الفلسطينية

حصلت العبارات التالية على أعلى نسب موافقة فيما يتعلق بوضع المحاكم بالترتيب: المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون، تنظيم أوقات جلسة المحكمة مناسب، فيما حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة بالترتيب: عدد موظفي المحكمة كاف، كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً، البنية التحتية للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات،....)، تكييف المحاكم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 4.1: وجهة نظر القضاة النظاميين بوضع المحاكم الفلسطينية

النسبة	
96.7%	المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون
91.3%	تنظيم أوقات جلسة المحكمة مناسب
88.0%	استقلال المحاكم عن التأثيرات الخارجية (حزبية، شخصية، أمنية،...)
88.0%	الشعور بالأمان داخل غرف المحكمة
88.0%	خدمة المعلومات في المحاكم جيدة
87.0%	اختصاصات القضاة مناسبة
81.5%	النظافة والنظام في المحاكم جيد
75.0%	مؤهلات موظفي المحكمة جيدة
72.8%	سهولة الوصول إلى المحاكم
68.5%	الإشارات التي ترشد الزوار داخل المحاكم واضحة
52.2%	تكييف المحاكم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة
41.3%	البنية التحتية للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات،...)
39.1%	كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً
25.0%	عدد موظفي المحكمة كافٍ

## 2: استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة القضاة النظاميين

### 1.2 الاطلاع على قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) والاستخدام

أشار 99% من القضاة النظاميين إلى أنهم على اطلاع بوجود قاعدة البيانات القانونية (المقتفي).

وحول استخدامهم لقاعدة البيانات هذه، صرح 46% بأنهم يستخدمونها دائماً، و47% أحياناً، فيما أشار 7% إلى عدم استخدامهم لها.

#### 1.2 a أي من القواعد التالية يتم استخدامها

حصلت قاعدة بيانات المقتفي على أعلى استخدام حسب ما صرح 88% من القضاة، يليها قاعدة بيانات المقام بنسبة 54%، ثم المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية بنسبة 49%. للمزيد أنظر/ي الجدول التالي أدناه:

#### جدول 1.2 a: أي من القواعد التالية يتم استخدامها

النسبة	العدد	
49.4%	42	المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية
88.2%	75	المقتفي
54.1%	46	المقام

## 2.2 وصف قواعد البيانات القانونية

### 1.2.2 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) من وجهة نظر القضاة النظاميين

أشار غالبية القضاة (أكثر من 91% منهم) إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وسهولة الاستعمال ويتم تحديثها بانتظام وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، بالإضافة إلى أنها تغطي لجوانب الفقهية بشكل كاف وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه. للمزيد أنظر/ ي الجدول أدناه:

### جدول: 1.2.2 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) من وجهة نظر القضاة النظاميين

النسبة	
%95.2	قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث
%91.3	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
%95.2	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
%95.2	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات
%95.2	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كاف
%95.2	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

### 1.2.2 a مدى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) من وجهة نظر القضاة النظاميين

وحول مدى رضا القضاة عن محتوى قاعدة بيانات المرجع القانوني، أشار 81% إلى رضاهم، و فقط 5% أشاروا إلى عدم الرضا.

### 2.2.2 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) من وجهة نظر القضاة النظاميين

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)، أشار (89% لكل وصف) من القضاة إلى وصفها بأنها: قاعدة أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وسهولة الاستعمال، وتحتوي على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية، وتغطي الجوانب الفقهية بشكل كافٍ، وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه، فيما أشار 95% إلى أنه يتم تحديثها بانتظام. للمزيد أنظر/ ي الجدول التالي أدناه:

### جدول 2.2.2: وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) من وجهة نظر القضاة النظاميين

النسبة	
89.3%	قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث
89.3%	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
95.0%	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
89.3%	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
89.3%	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ
89.3%	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

#### 2.2.2 a مدى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) من وجهة نظر القضاة النظاميين

وحول مدى رضا القضاة عن محتوى قاعدة بيانات المقتفي، أشار 89% إلى رضاهم، و فقط 5% أشاروا إلى عدم الرضا.

### 3.2.2 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقام) من وجهة نظر القضاة النظاميين

أشار غالبية القضاة (أكثر من 91% منهم) إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وسهلة الاستعمال وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، بالإضافة إلى أنها تغطي لجوانب الفقهية بشكل كافٍ وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه. فيما أشر 89% إلى أنه يتم تحديثها بانتظام للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 3.2.2: وصف قاعدة البيانات القانونية (المقام) من وجهة نظر القضاة النظاميين

النسبة	
95.0%	قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث
95.2%	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
89.3%	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
91.3%	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
91.3%	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ
91.3%	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

#### 3.2.2 a مدى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقام) من وجهة نظر القضاة النظاميين

وحول مدى رضا القضاة عن محتوى قاعدة بيانات المقام، أشار 89% إلى رضاهم، و فقط 4% أشاروا إلى عدم الرضا.

## 4.2 الاطلاع على نظام إدارة القضايا "ميزان" والاستخدام

صرح 82% من القضاة النظاميين أنهم على اطلاع بوجود نظام إدارة القضايا "ميزان"، وحول استخدامهم للنظام صرح 31% بأنهم يستخدمونه دائماً، و30% أحياناً، فيما أشار 40% إلى عدم استخدامهم أبداً.

وحول الرضا عن أداء برنامج ميزان، عبر 63% عن رضاهم، فيما عبر 23% عن عدم الرضا.

## 5.2 وصف برنامج نظام إدارة القضايا "ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى

وافق 88% من القضاة النظاميين على أن نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى ساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء، فيما أشار 84% إلى أن النظام ساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء، و83% أشاروا إلى أن النظام ساهم في زيادة شفافية نظام القضاء، فيما وافق 81% على أن النظام سهل الاستخدام. للمزيد أنظر/ي إلى الجدول أدناه:

### جدول 6.2: وصف برنامج نظام إدارة القضايا "ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى

النسبة	
%84	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة وتيرة عمل القضاء
%88	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة فاعلية نظام القضاء
%83	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة شفافية نظام القضاء
%81	نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" سهل الاستخدام

### 3: الوصول للعدالة

#### 1.3 وصف الوصول للعدالة في فلسطين

أعرب 97% من القضاة النظاميين عن موافقتهم على عبارة "الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون"، و 89% أعربوا عن موافقتهم على عبارة "ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة"، فيما وافق 86% على عبارة "إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين"، و 73% على عبارة "تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني"، وكانت أقل نسبة موافقة لعبارة "يساهم القضاة في توفير تمثيل قانوني مجاني أو خدمات قانونية مجانية للفئات المهمشة". للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.3: وصف الوصول للعدالة في فلسطين

النسبة	
96.7%	الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون
85.9%	إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين
72.8%	تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني
89.1%	على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة
34.8%	يساهم القضاة في توفير تمثيل قانوني مجاني أو خدمات قانونية مجانية للفئات المهمشة



## 4: تدريب القضاة النظاميين

### 1.4 التدريب الأولي

صرح 83% من القضاة النظاميين بأنه تم تدريبهم تدريباً أولياً قبل المباشرة بمهامهم كقضاة، حيث أشار 62% إلى أن القائم على التدريب وحدة التدريب في مجلس القضاء الأعلى، فيما أشار 29% إلى أن القائم على التدريب المعهد القضائي الفلسطيني.

وعند سؤالهم عن مدة التدريب الأولي، صرح 21% بأن المدة شهران، فيما صرح 9% بأن المدة شهر، و13% بأن المدة أقل من شهر.

وبشأن مستوى الرضا عن التدريب الأولي، أعرب 91% عن رضاهم.

وفيما يتعلق بوصف القضاة النظاميين للتدريب الأولي، أشار 95% إلى أن مستوى المدربين جيد، فيما أشار 90% إلى أن مكان التدريب ملائم، و80% قالوا إنه يجب أن يكون معهد القضاء الفلسطيني مسؤولاً عن تنظيم التدريب الأولي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.4: وصف التدريب الأولي

النسبة	
34.2%	التدريب الأولي قصير جداً
77.6%	جودة التدريب الأولي كافية
94.7%	مستوى المدربين جيد
89.5%	مكان التدريب ملائم
80.3%	يجب أن يكون معهد القضاء الفلسطيني مسؤولاً عن تنظيم التدريب الأولي

### 2.4 التدريب المستمر

صرّح 80% من القضاة بعدم وجود تدريب بشكل مستمر كافٍ عند تعيينهم كقضاة، وأشار 85% منهم إلى أن القائم على التدريب المستمر هو وحدة التدريب في مجلس القضاء الأعلى، فيما صرح 30% إلى أن القائم بذلك المعهد القضائي الفلسطيني.

وحول مدى الرضا عن التدريب المستمر، أعرب 84% عن رضاهم، و فقط 5% أعربوا عن عدم الرضا

#### 1.2.4 وصف التدريب المستمر

وصف 91% من القضاة مستوى المدربين بالجيد، فيما أشار 81% منهم إلى أن جودة التدريب المستمر كافية، و78% أشاروا إلى ضرورة أن يكون التدريب المستمر إلزامياً، فيما أشار 46% إلى أنه لا يوجد تدريب مستمر كافٍ. للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه

#### جدول 1.2.4: وصف التدريب المستمر

النسبة	
45.9%	لا يوجد تدريب مستمر كافٍ
78.4%	ينبغي أن يكون التدريب المستمر إلزامياً
81.1%	جودة التدريب المستمر كافية
90.5%	مستوى المدربين جيد

## 5: نظرة القضاة النظاميين في المحاكم لوضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

## 1.5 وصف مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

يرى 12% من القضاة النظاميين أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، و79% يرون أن مؤسسات العدالة الفلسطينية فعّالة، و59% منهم يرون بأن جهات العدالة غير الرسمية تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و45% منهم يرون أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلية في إطار قطاع العدالة، و70% منهم يرون أن أعضاء النيابة العامة مستقلون، و50% منهم يرون أن الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فساد فيها، فيما يرى 96% منهم ان إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.5: وصف مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

النسبة	
97.8%	المستوى المهني للقضاة جيد
95.7%	القضاة الفلسطينيون مستقلون
95.7%	إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين
94.6%	القضاة الفلسطينيون غير فاسدون
90.2%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
85.9%	القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد
84.8%	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
83.7%	المستوى المهني لأعضاء النيابة العامة جيد
81.5%	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة/ مراعية لقضايا الأطفال
79.3%	مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
77.2%	مؤسسات العدالة الفلسطينية فعالة
77.2%	الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة
73.9%	تصاغ التشريعات الفلسطينية تماشياً مع الالتزامات الدولية واستجابة للاحتياجات الاجتماعية
71.7%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون غير فاسدون
71.7%	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
69.6%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
69.6%	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
60.9%	قرارات المحكمة الدستورية العليا معدة بعد التمحيص وواضحة وجاهزة للتنفيذ
59.8%	المستوى المهني للمحامين جيد
58.7%	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
50.0%	الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فساد فيها
44.6%	ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة
12.0%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية

## 2.5 الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

أظهرت النتائج أن 41% من القضاة النظاميين يثقون بالقضاء العشائري، و77% منهم يثقون بالمحكمة الدستورية، و83% منهم يثقون بالنيابة العامة، و55% منهم يثقون بالقضاء العسكري، و87% يثقون بالشرطة المدنية، و67% منهم يثقون بنقابة المحامين، و63% منهم يثقون بمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.5: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

النسبة	
95.7%	القضاء النظامي (المدني)
93.5%	مجلس القضاء الأعلى
93.5%	القضاء الإداري
89.1%	موظفي المحكمة
87.0%	الشرطة المدنية الفلسطينية
82.6%	النيابة العامة
81.5%	مكتب النائب العام
77.2%	المحكمة الدستورية العليا
72.8%	القضاء الشرعي
67.4%	نقابة المحامين
64.1%	المحامين
63.0%	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
55.4%	القضاء العسكري
41.3%	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)

### 3.5 مدى الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة العدالة

تظهر النتائج أن القضاء النظامي حصل على أعلى نسبة رضا (92%)، يليه مجلس القضاء الأعلى بنسبة رضا 90%، وموظفو المحكمة بنسبة رضا 88%، أما أقل نسبة رضا فكانت للقضاء العسكري (60%)، و جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري) بنسبة رضا 50%، وهيئة مكافحة الفساد بنسبة رضا 48%. للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه:

جدول 3.5: الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

النسبة	
92.4%	القضاء النظامي (المدني)
90.2%	مجلس القضاء الأعلى
88.0%	موظفي المحكمة
80.4%	الشرطة المدنية الفلسطينية
79.3%	مكتب النائب العام
78.3%	النيابة العامة
78.3%	ديوان الجريدة الرسمية
76.1%	وزارة العدل
72.8%	المحامين
71.7%	القضاء الشرعي
69.6%	نقابة المحامين
64.1%	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
59.8%	القضاء العسكري
50.0%	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)
47.8%	هيئة مكافحة الفساد

#### 4.5 الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (المحاكم والقضاة)

حازت نظام القضاء ككل على أعلى نسبة رضا عن الأداء من وجهة نظر القضاة النظاميين ونسبة 96%، ثم محكمة محاكمة الصلح بنسبة رضا 95%، يليها الرضا عن محكمة البداية بنسبة 95% أيضاً. أما أقل نسبة رضا من وجه نظر القضاة النظاميين حصلت عليها المحكمة الدستورية العليا بنسبة 76% ثم القضاء الشرعي بنسبة 75%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 4.5: الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (المحاكم والقضاة)

النسبة	
95.7%	القضاة ككل
94.6%	محاكم الصلح
94.6%	محاكم البداية
92.4%	العدل العليا
92.4%	القضاء الاداري
90.2%	محكمة النقض
85.9%	محكمة الاستئناف
76.1%	المحكمة الدستورية العليا
75.0%	القضاء الشرعي

#### 5.5 الاكتظاظ لدى كاتب العدل

أشار 40% من القضاة النظاميين إلى أنه يوجد اكتظاظ لدى كاتب العدل.

وحول أسباب الاكتظاظ أشار جميع القضاة إلى أن ذلك يعود إلى نقص الموظفين، فيما أشار 84% إلى أن السبب يعود إلى عدم كفاءة الموظفين، و22% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى التعقيد الإجراءات. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 5.5: الاكتظاظ لدى كاتب العدل

النسبة	
100%	نقص الموظفين
83.8%	عدم كفاءة الموظفين
21.6%	تعقيد الإجراءات

## 6.5 الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ

أشار 57% من القضاة النظاميين إلى أنه يوجد اكتظاظ لدى دوائر التبليغ.

وحول أسباب الاكتظاظ أشار 81% إلى أن ذلك يعود إلى صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين، فيما أشار 44% إلى أن السبب يعود إلى صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال، و85% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 6.5: الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ

النسبة	
80.8%	صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين
44.2%	صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال
84.8%	نقص الموظفين
46.2%	عدم كفاءة الموظفين
28.8%	تعقيد الإجراءات
13.5%	يقوم مسؤولو التبليغات بتبليغ الأطراف بعد تلقي مبالغ مالية منهم

## 7.5 البطء في السير في الدعاوى

يعتقد 28% من القضاة النظاميين بوجود بطء في السير في الدعاوى.

وحول أسباب هذا البطء أشار 85% إلى أن ذلك يعود للتأخير في التبليغات، فيما أشار 81% إلى أن السبب يعود إلى عدم حضور المحامين، و50% إلى تعقيد الإجراءات المدنية والجزائية، فيما يرى 62% إلى أن هناك ضرورة للتبسيط والإصلاح. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 7.5: البطء في السير في الدعاوى

النسبة	
84.6%	التأخير في التبليغات
80.8%	عدم حضور المحامين
15.4%	تغيب القضاة
26.9%	ضعف القضاة في إدارة الدعوى
50.0%	تعقيد الإجراءات المدنية وهناك ضرورة للتبسيط والإصلاح
61.5%	تعقيد الإجراءات الجنائية وهناك ضرورة للتبسيط والإصلاح

## 8.5 إشكالات في عمل القضاء الفلسطيني

يرى 82% من القضاة النظاميين أن الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة يشكل إشكالاً يواجه عمل القضاء، فيما يرى 78% أن عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة يشكل إشكالا، ونفس النسبة (78%) لعدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة، أما عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح فأشار إلى ذلك 38% من القضاة، وعدم الثقة بالقضاء (37%). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 8.5: إشكالات بعمل القضاء الفلسطيني

النسبة	
81.5%	الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
78.3%	عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة
78.3%	عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة
70.7%	نقص في أعداد الموظفين والقضاة
69.6%	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية
63.0%	عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة
58.7%	تكدر الملفات المدورة (الاختناق القضائي)
40.2%	عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
38.0%	عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح
37.0%	عدم الثقة بالقضاء
34.8%	عدم تقبل المواطنين لسيادة القانون نتيجة لتعدد السلطات /الاحتلالات المتعاقبة على فلسطين
19.6%	تدخلات داخلية (الإدارة، الزملاء) - عدم الاستقلال الفردي



## 6: التعيين في القضاء والنيابة العامة

## 1.6 كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة

يرى 94% من القضاة النظاميين أن التعيين في القضاء يتسم حالياً بالشفافية، و88% أشاروا إلى أن تعيين القضاة حالياً يتم بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، فيما يرى 5% فقط أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، و2% فقط يرون أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.6: كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة

النسبة	
93.5%	يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية
88.0%	يتم تعيين القضاة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة
77.2%	يتسم التعيين في النيابة العامة حالياً بالشفافية
76.1%	يتم تعيين أعضاء النيابة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة
5.4%	الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة
2.2%	الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء

## 7: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

### 1.7 المنظومة القانونية الفلسطينية (تشريعات وقوانين) وكفالتها للمساواة وعدم التمييز

يرى 7% من القضاة النظاميين أن المنظومة القانونية الفلسطينية لا تكفل المساواة وعدم التمييز، فيما يرى 94% أن المنظومة تكفل ذلك إما بشكل كامل أو جزئي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.7: المنظومة القانونية الفلسطينية (تشريعات وقوانين) وكفالتها للمساواة وعدم التمييز

النسبة	
67.4%	نعم، بشكل كامل
26.1%	نعم، بشكل جزئي
6.5%	لا، إلى حد ما
0.0%	لا، أبداً
100.0%	

### 2.7 الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

يرى 71% من القضاة النظاميين أن الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة سبب في عدم تعزيز المساواة وعدم التمييز، فيما يرى 45% إلى أن السبب يعود إلى غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز، و42% إلى أن السبب يعود غياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.7: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

النسبة	
70.7%	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
44.6%	غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
42.4%	غياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية
40.2%	غياب الإرادة السياسية اتجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
31.5%	غياب الإرادة السياسية اتجاه المساواة بين المرأة والرجل
6.5%	أخرى / حدد: .....





## استطلاع القضاة الشرعيين



## العينة:

بلغ حجم العينة في استطلاع القضاة الشرعيين 75، منها 47 في الضفة الغربية و28 في قطاع غزة، ونظراً لصغر حجم العينة سيتم التحليل على المستوى العام (الضفة الغربية وقطاع غزة معاً)

### 1: مستوى القضاة الشرعيين في فلسطين

#### 1.1 مستوى القضاة الشرعيين

صرح 48% من القضاة الشرعيين أن مستوى القضاة الشرعيين بشكل عام ممتاز، فيما أشار 51% إلى أنه مقبول، و1% إلى أنه ضعيف. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.1: مستوى أعضاء النيابة

النسبة	
1.3%	ضعيف
50.7%	مقبول
48.0%	ممتاز
100.0%	

#### 2.1 إشكالات في مهنة القضاء الشرعي

يرى 92% من القضاة الشرعيين أن عدم وجود عدد كاف من القضاة الحاليين العاملين في المحاكم الشرعية إشكالات يواجه عمل القضاء الشرعي، و21% منهم يرون أن عدم ثقة الناس بالقضاء الشرعي إشكالات يواجه عمل القضاء الشرعي، و20% منهم يرون أن ضعف مستوى القضاة يعد إشكالات، فيما يرى 17% منهم أن عدم كفاءة القضاة إشكالات، و13% منهم يرون انعدام استقلالية القضاء إشكالات. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.1: إشكالات في مهنة القضاء الشرعي-الموافقة على العبارات

النسبة	
92.0%	لا يوجد عدد كاف من القضاة الحاليين العاملين في المحاكم الشرعية
21.3%	عدم ثقة الناس بالقضاء
20.0%	ضعف مستوى القضاة للقيام بمهامهم
17.3%	عدم كفاءة القضاة
13.3%	انعدام استقلالية القضاء
12.0%	تدخل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي
5.3%	الفساد في القضاء

### 3.1 المساواة بين الجنسين في مهنة القضاء الشرعي

يرى 61% من القضاة الشرعيين أن عدد النساء في المناصب القيادية في القضاء كافٍ، فيما أعرب 57% منهم عن موافقتهم على أن العادات الثقافية والاجتماعية تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة، ونفس النسبة (57%) أشاروا إلى موافقتهم على أن العادات الثقافية والاجتماعية تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 3.1: المساواة بين الجنسين في مهنة القضاء الشرعي

النسبة	
57.3%	عدد القاضيات الإناث كافٍ
65.3%	عدد النساء في المناصب القيادية في القضاء كافٍ
48.0%	العادات الثقافية والاجتماعية تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
49.3%	صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
42.7%	لا فرق بين مهارات وقدرات القضاة والقاضيات

## 2: الوضع العام للمحاكم الشرعية في فلسطين

### 1.2 وصف وضع المحاكم

حصلت العبارات التالية على أعلى نسب موافقة فيما يخص وصف وضع المحاكم من وجه نظر القضاة الشرعيين: المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون (99%)، اختصاصات القضاة مناسبة (91%)، فيما حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة: عدد موظفي المحكمة كافٍ (35%)، كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً (35%)، البنية التحتية للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات،....) (36%). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 2.2: وصف وضع المحاكم

النسبة	
36.0%	البنية التحتية للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات....)
34.7%	عدد موظفي المحكمة كافٍ
82.7%	مؤهلات موظفي المحكمة جيدة
98.7%	المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون
80.0%	استقلال المحاكم عن التأثيرات الخارجية (حزبية، شخصية، أمنية،....)
34.7%	كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً
82.7%	النظافة والنظام في المحاكم جيد
73.3%	الإشارات التي ترشد الزوار داخل المحاكم واضحة
84.0%	تنظيم أوقات جلسة المحكمة مناسب
80.0%	الشعور بالأمان داخل غرف المحكمة
74.7%	خدمة المعلومات في المحاكم جيدة
84.0%	سهولة الوصول إلى المحاكم
44.0%	تكييف المحاكم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة
90.7%	اختصاصات القضاة مناسبة

وحول اطلاع القضاة الشرعيين على السوابق القضائية واجتهادات محاكم الدرجة الأعلى، صرح 93% منهم بأنهم على اطلاع.



### 3: استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة القضاة

#### 1.3 الاطلاع على وجود قواعد البيانات القانونية واستخدامها

أشار 83% من القضاة الشرعيين إلى أنهم على اطلاع بوجود قواعد البيانات القانونية، وعند سؤالهم عن استخدام هذه القواعد، أشار 27% منهم بأنهم يستخدمونها بشكل دائم، فيما شار 57% إلى استخدامها لها أحيانا، و16% لا يستخدمونها.

وحول أي من القواعد يتم استخدامها، أشار 44% إلى المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، و69% للمقتفي، و15% للمقام.

#### 2.3 وصف قواعد البيانات القانونية

##### 1.2.3 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) من وجهة نظر القضاة الشرعيين

أشار غالبية القضاة وبنفس النسبة (91%) لكل وصف إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وسهلة الاستعمال ويتم تحديثها بانتظام وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، بالإضافة إلى أنها تغطي لجوانب الفقهية بشكل كافٍ وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

##### 1.2.3 a مدى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) من وجهة نظر القضاة الشرعيين

وحول مدى رضا القضاة عن محتوى قاعدة بيانات المرجع القانوني، أشار 91% إلى رضاهم، و9% أشاروا إلى عدم الرضا.

##### 2.2.3 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) من وجهة نظر القضاة الشرعيين

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)، أشار (97% لكل وصف) من القضاة الشرعيين إلى وصفها بأنها: قاعدة أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وسهلة الاستعمال، وتحتوي على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية، وتغطي الجوانب الفقهية بشكل كافٍ، وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه، فيما أشار 95% إلى أنه يتم تحديثها بانتظام.

##### 2.2.3 a مدى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) من وجهة نظر القضاة الشرعيين

وحول مدى رضا القضاة عن محتوى قاعدة بيانات المقتفي، أشار 92% إلى رضاهم، و6% أشاروا إلى عدم الرضا.

### 3.2.3 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقام) من وجهة نظر القضاة الشرعيين

أشار جميع القضاة (بنسبة 100% عن كل وصف) إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وسهلة الاستعمال وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، بالإضافة إلى أنها تغطي لجوانب الفقهية بشكل كاف وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه. فيما أشر 89% إلى أنه يتم تحديثها بانتظام للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه:

### 3.2.3 a مدى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقام) من وجهة نظر القضاة الشرعيين

وحول مدى رضا القضاة عن محتوى قاعدة بيانات المقام، أشار 88% إلى رضاهم، و 12% أشاروا إلى عدم الرضا.

## 4: الوصول للعدالة

## 1.4 وصف الوصول للعدالة

صرح 89% من القضاة الشرعيين إلى أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما صرح 88% من القضاة الشرعيين على أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية / التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة، فيما أشار 37% من القضاة الشرعيين إلى أن القضاة يساهمون في توفير تمثيل قانوني مجاني للفئات المهمشة بتوفير الخدمات المجانية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.4: وصف الوصول للعدالة

النسبة	
89.3%	الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون
76.0%	إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية / المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين
61.3%	تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني
88.0%	ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية / التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة
37.3%	يساهم القضاة في توفير تمثيل قانوني مجاني للفئات المهمشة بتوفير الخدمات المجانية

## 5: تدريب القضاة الشرعيين

### 1.5 التدريب الأولي

صرح 51% من القضاة الشرعيين بأنه تم تدريبهم تدريباً أولياً قبل مباشرة مهامهم العملية، حيث أشار 84% منهم إلى أن الجهة التي قامت على التدريب هي ديوان قاضي القضاة، و3% أشاروا إلى المعهد القضائي الفلسطيني، و13% أشاروا إلى جهات أخرى.

وحول مدة التدريب، أشار 18% إلى أنها شهران، و34% أشاروا إلى أن المدة شهر أو أقل. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.5: مدة التدريب الأولي

النسبة	
34.2%	أقل من شهر
15.8%	شهر
18.4%	شهران
31.6%	أخرى
100.0%	

أما بخصوص مستوى الرضا عن التدريب، فأعرب 87% عن رضاهم.

وفيما يتعلق بوصف التدريب الأولي، أشار 95% إلى أن ديوان قاضي القضاة يجب أن يكون مسؤولاً عن تنظيم التدريب الأولي، فيما أشار 90% إلى أن مستوى المدربين جيد، و87% أشاروا إلى أن مكان التدريب ملائم. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.5: وصف التدريب الأولي

النسبة	
31.6%	التدريب الأولي قصير جداً
73.7%	جودة التدريب الأولي كافية
89.5%	مستوى المدربين جيد
86.8%	مكان التدريب ملائم
94.7%	يجب أن يكون ديوان قاضي القضاة مسؤولاً عن تنظيم التدريب الأولي

وحول استمرارية تدريب القضاة عند تعيينهم، أشار 61% إلى أنه تم الاستمرار في ذلك، فيما أشار 87% إلى رضاهم عن التدريب المستمر

## 6: نظرة القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية لوضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

### 1.6 وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

يرى 13% من القضاة الشرعيين أن الأحكام الصادرة عن القضاء الشرعي تخضع للتأثيرات والضغط الخارجي، و57% منهم يرون أن التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً والالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات الاجتماعية، و47% منهم يرون أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على القضاء العشائري، و60% منهم يرون أن القضاء العشائري يلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.6: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة- الموافقة على العبارات

النسبة	
90.7%	وضع القضاء الشرعي في فلسطين في تحسن مستمر
86.7%	القضاء الشرعي الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد
86.7%	قرارات المحكمة العليا الشرعية معدة بعد التمحيص وواضحة وجاهزة
81.3%	الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة
80.0%	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي وقضايا الاطفال
78.7%	مؤسسات العدالة الفلسطينية فعالة
78.7%	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي وقضايا الاطفال
77.3%	القضاة الفلسطينيون غير فاسدون
65.3%	مؤسسات قطاع العدالة الفلسطينية مستقلة
60.0%	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (القضاء العشائري)
57.3%	تصاغ التشريعات الفلسطينية تماشياً مع الالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات الاجتماعية
49.3%	أعضاء النيابة الشرعية الفلسطينيون غير فاسدون
49.3%	الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فساد فيها
46.7%	ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة (القضاء العشائري)
13.3%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء الشرعي للتأثيرات والضغط الخارجي

### 2.6 مدى الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

حصل القضاء الشرعي على أعلى نسبة رضا (89%)، يلي ذلك موظفو المحكمة بنسبة 87%، وديوان قاضي القضاة بنسبة 77%.

أما المؤسسات التالية، فحصلت على أدنى مستوى رضا بتقييم القضاة الشرعيين: القضاء العسكري بنسبة رضا 32%، هيئة مكافحة الفساد بنسبة رضا 36%، المحكمة الدستورية العليا بنسبة رضا 39%، جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (القضاء العشائري) بنسبة رضا 41%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 2.6: مدى الرضا عن أداء مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

النسبة	
89.3%	القضاء الشرعي
86.7%	موظفي المحكمة
77.3%	ديوان قاضي القضاة
70.7%	الشرطة المدنية الفلسطينية
64.0%	ديوان الجريدة الرسمية
62.7%	مجلس القضاء الأعلى
58.7%	وزارة العدل
54.7%	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
54.7%	نقابة المحامين
52.0%	النيابة الشرعية
46.7%	المحامين
44.0%	مكتب النائب العام
44.0%	القضاء الإداري
42.7%	القضاء النظامي (المدني)
42.7%	النيابة العامة
41.3%	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)
38.7%	المحكمة الدستورية العليا
36.0%	هيئة مكافحة الفساد
32.0%	القضاء العسكري

## 3.6 الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ الشرعية

أشار 79% من القضاة الشرعيين إلى اعتقادهم بوجود اكتظاظ لدى دوائر التنفيذ الشرعية.

وحول أسباب مشكلة الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ الشرعية، رأى 92% منهم إلى أن السبب يعود لنقص الموظفين، فيما أشار 49% إلى أن السبب في ذلك يعود إلى صعوبة تنفيذ القرارات في بعض المناطق بسبب الاحتلال. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 3.6: أسباب الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ الشرعية

السبب	
91.5%	نقص الموظفين
30.5%	عدم كفاءة الموظفين
23.7%	تعقيد الإجراءات
49.2%	صعوبة تنفيذ القرارات في بعض المناطق بسبب الاحتلال

## 4.6 الاكتظاظ في الدعاوى لدى المحاكم الشرعية

أشار 53% من القضاة الشرعيين إلى اعتقادهم بوجود اكتظاظ في الدعاوى لدى المحاكم الشرعية.

وحول أسباب مشكلة الاكتظاظ في الدعاوى، رأى 95% منهم إلى أن السبب يعود لنقص الموظفين، فيما أشار 30% إلى أن السبب في ذلك يعود إلى تعقيد الإجراءات، فيما أشار 23% إلى عدم كفاءة الموظفين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 4.6: أسباب الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ الشرعية

السبب	
نقص الموظفين	95.0%
عدم كفاءة الموظفين	22.5%
تعقيد الإجراءات	30.0%

## 5.6: الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ في المحاكم الشرعية

أشار 72% من القضاة الشرعيين إلى وجود اكتظاظ لدى دوائر التبليغ في المحاكم الشرعية.

وحول أسباب الاكتظاظ لمن أشاروا إلى ذلك، تظهر النتائج أن 83% من القضاة الشرعيين أشاروا إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين، و57% قالوا إن السبب يعود إلى صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين، فيما أشار 76% إلى أن السبب يعود إلى صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 5.6: أسباب الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ في المحاكم الشرعية

السبب	
صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين	57.4%
صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال	55.6%
نقص الموظفين	83.3%
عدم كفاءة الموظفين	59.3%
تعقيد الإجراءات	22.2%
يقوم مسؤولو التبليغات بتبليغ الأطراف بعد تلقي مبالغ مالية منهم	18.5%

## 6.6 البطء في سير الدعاوى الشرعية

أشار 16% من القضاة الشرعيين إلى وجود بطء في سير الدعاوى الشرعية، وبسبب محدودية حجم العينة لمن أشاروا إلى ذلك، يصعب تحديد أسباب البطء بشكل واضح.

## 7.6 إشكالات عمل القضاء الشرعي

تظهر النتائج أن أهم الإشكالات التي تواجه القضاء الشرعي برأي القضاة الشرعيين هي: النقص في أعداد الموظفين والقضاة بنسبة (88%)، الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية (76%)، عدم وجود قضاء موحد بين الضفة الغربية وقطاع غزة (68%). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 7.6: إشكالات عمل القضاء الشرعي-الموافقة على العبارات

النسبة	
88.0%	نقص في أعداد الموظفين والقضاة
76.0%	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية
68.0%	عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة
68.0%	عدم وجود موائمة قانونية بين الضفة وغزة
54.7%	عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
44.0%	عدم تقبل المواطنين لسيادة القانون نتيجة لتعدد السلطات / الاحتلال المتعاقبة على فلسطين
38.7%	تكدر الملفات المدورة (الاختناق القضائي)
24.0%	عدم الثقة بالقضاء
18.7%	عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح
10.7%	تدخل السلطة التنفيذية
10.7%	تدخل الأجهزة الأمنية
10.7%	تدخلات داخلية (الإدارة، الزملاء) - عدم الاستقلال الفردي



## 7: التعيين في القضاء الشرعي

## 1.7 كيفية التعيين في القضاء الشرعي

يرى 84% من القضاة الشرعيين أن التعيين في القضاء الشرعي حالياً يتسم بالشفافية، و83% أشاروا إلى أنه يتم تعيين القضاة الشرعيين حالياً بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، فيما يرى 49% منهم أن التعيين في النيابة الشرعية حالياً يتسم بالشفافية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.7: كيفية التعيين في القضاء الشرعي-الموافقة على العبارات

النسبة	
%84.0	يتسم التعيين في القضاء الشرعي حالياً بالشفافية
%82.7	يتم تعيين القضاة الشرعيين حالياً بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة
%49.3	يتسم التعيين في النيابة الشرعية حالياً بالشفافية
%49.3	يتم تعيين أعضاء النيابة الشرعية حالياً بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة
%12.0	الواسطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء الشرعي
%12.0	الواسطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة الشرعية

## 8: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

### 1.8 دور المنظومة القانونية الفلسطينية (التشريعات والقوانين) في المساواة وعدم التمييز

أعرب 91% من القضاة الشرعيين عن اعتقادهم أن المنظومة القانونية الفلسطينية تكفل المساواة وعدم التمييز إما بشكل كامل أو جزئي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.8: دور المنظومة القانونية الفلسطينية (التشريعات والقوانين) في المساواة وعدم التمييز

النسبة	
%48.0	نعم، بشكل كامل
%42.7	نعم، بشكل جزئي
%6.7	لا، إلى حد ما
%2.7	لا، أبداً
%100.0	

### 2.8 الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

يرى 32% من القضاة الشرعيين أن غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل من الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز، وترى نفس النسبة (32%) أن غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان من الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز، و44% منهم يرجعون السبب في عدم تعزيز المساواة وعدم التمييز إلى ضعف الجهات والمؤسسات الرسمية المختصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز، و36% منهم يرجعون السبب إلى ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.8: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

النسبة	
%72.0	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
%32.0	غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل
%32.0	غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
%44.0	غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المختصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
%36.0	غياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية





# استطلاع آراء أعضاء النيابة



## العينة:

بلغ حجم العينة لاستطلاع أعضاء النيابة 130 فقط من الضفة الغربية، ونظراً لذلك تمثل النتائج رأياً من تمت مقابلتهم من أعضاء النيابة في الضفة الغربية بسبب تعذر إجراء المقابلات لأعضاء النيابة في قطاع غزة.

### 1: مستوى أعضاء النيابة في فلسطين

#### 1.1 مستوى أعضاء النيابة

صرح 67% من أعضاء النيابة بأن مستوى الأعضاء ممتاز، فيما أشار 32% إلى أنه مقبول، و1% أن مستوى الأعضاء ضعيف. للمزيد انظر/ياالجدول أدناه:

#### جدول 1.1: مستوى أعضاء النيابة

النسبة	
1.0%	ضعيف
32.3%	مقبول
66.9%	ممتاز
100.0%	

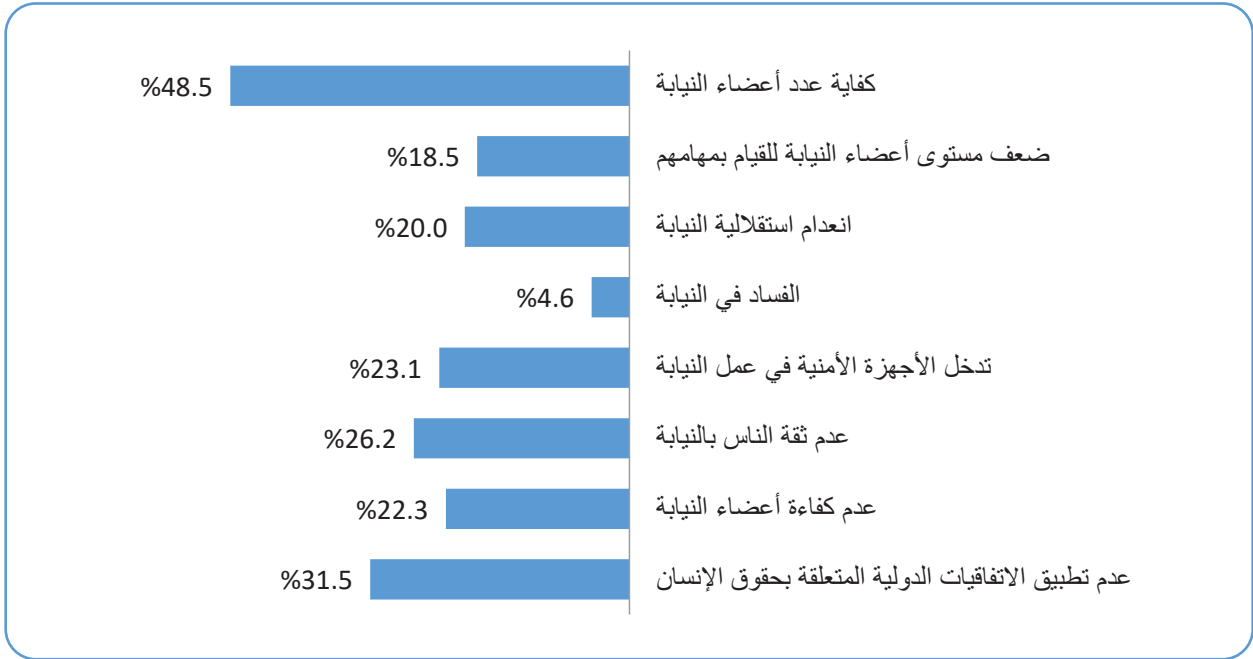
#### 2.1 إشكالات عمل النيابة

أعرب 49% من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أن عدم كفاية أعضاء النيابة يُعد أهم إشكال في عمل النيابة العامة، في حين أعرب 19% من أعضاء النيابة عن أن ضعف مستوى أعضاء النيابة للقيام بمهامهم يعد إشكالاً، ونسبة 20% أعربوا عن موافقتهم على أن عدم ثقة الناس بالنيابة يعتبر إشكالاً. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 2.1: إشكالات عمل النيابة-الموافقة على العبارات

النسبة	
48.5%	كفاية عدد أعضاء النيابة
18.5%	ضعف مستوى أعضاء النيابة للقيام بمهامهم
20.0%	انعدام استقلالية النيابة
4.6%	الفساد في النيابة
23.1%	تدخل الأجهزة الأمنية في عمل النيابة
26.2%	عدم ثقة الناس بالنيابة
22.3%	عدم كفاءة أعضاء النيابة
31.5%	عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (مثلاً: حقوق المحاكمة العادلة)

## رسم بياني 2.1: إشكالات عمل النيابة-الموافقة على العبارات



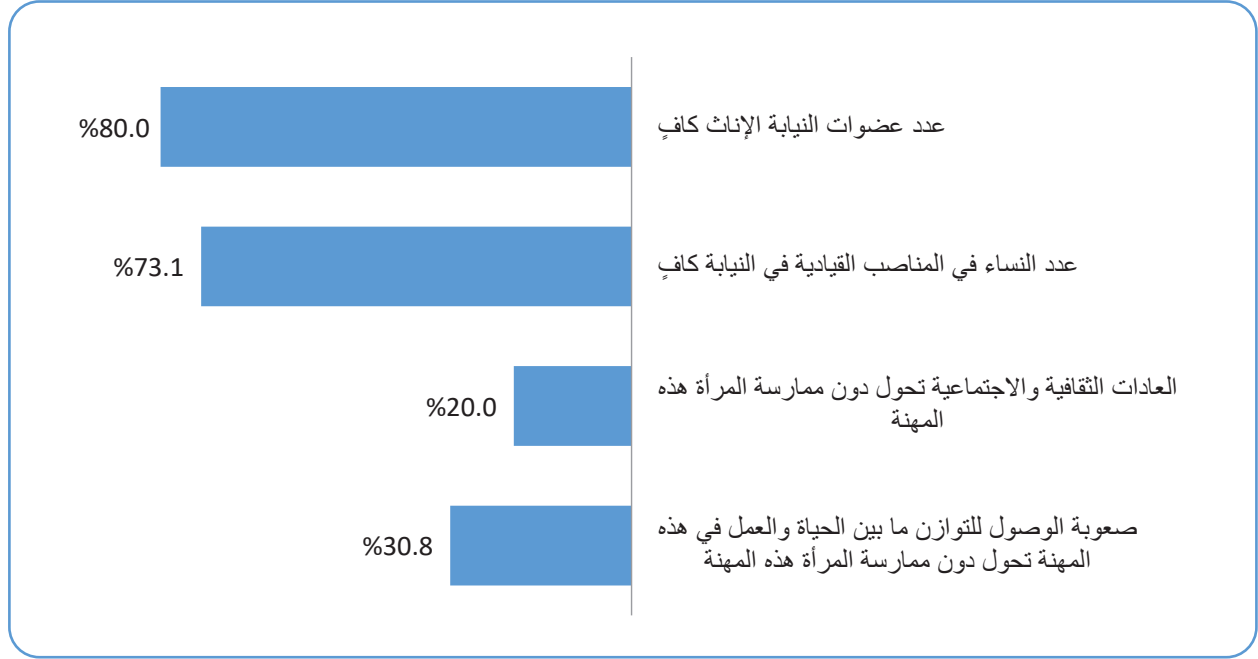
## 3.1 وصف المساواة بين الجنسين

وافق 80% من أعضاء النيابة على أن عدد عضوات النيابة الإناث كافٍ، و73% أعربوا عن موافقتهم على أن عدد النساء في المناصب القيادية في النيابة كافٍ أيضاً، في حين أشار 31% إلى صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

### جدول 3.1: وصف المساواة بين الجنسين-الموافقة على العبارات

النسبة	العبارات
80.0%	عدد عضوات النيابة الإناث كافٍ
73.1%	عدد النساء في المناصب القيادية في النيابة كافٍ
20.0%	العادات الثقافية والاجتماعية تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
30.8%	صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة

### رسم بياني 3.1: وصف المساواة بين الجنسين-الموافقة على العبارات





## 2: وجهة النظر بالنيابات

## 1.2 وجهة النظر بالنيابات الفلسطينية

حصلت العبارات التالية على أعلى نسب موافقة من وجهة نظر أعضاء النيابة: تستجيب النيابة العامة لاحتياجات الأطفال (سواء كانوا مُدعى عليهم، ضحايا، شهوداً) بنسبة موافقة %90، سهولة الوصول إلى النيابة بنسبة %93، تستجيب النيابة العامة لاحتياجات النساء بنسبة %89، خدمة المعلومات في النيابة جيدة، مؤهلات موظفي النيابة جيدة بنسبة %93، استقلالية النيابة عن التأثيرات الخارجية (حزبية، شخصية، أمنية،...) بنسبة %80، في حين حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة من وجهة نظر أعضاء النيابة: عدد موظفي النيابة كافٍ، البنية التحتية للنيابات الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات،...) بنسبة %45، وعدد الموظفين كافٍ بنسبة %38. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.2: وجهة النظر في النيابة الفلسطينية-الموافقة على العبارات

النسبة	
%45.4	البنية التحتية للنيابات الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات،...)
%37.7	عدد موظفي النيابة كافٍ
%86.9	مؤهلات موظفي النيابة جيدة
%89.2	المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون
%80.0	استقلالية النيابة عن التأثيرات الخارجية (حزبية، شخصية، أمنية،...)
%73.8	النظافة والنظام في النيابة جيدة
%63.8	الإشارات التي ترشد الزوار داخل النيابة واضحة
%76.9	الشعور بالأمان داخل غرف النيابة
%93.1	خدمة المعلومات في النيابة جيدة
%93.8	سهولة الوصول إلى النيابة
%51.5	تكييف النيابة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة
%88.5	تستجيب النيابة العامة لاحتياجات النساء
%90.0	تستجيب النيابة العامة لاحتياجات الأطفال

### 3: استخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمة أعضاء النيابة

#### 1.3 الاطلاع على قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) والاستخدام

أشار 96% من أعضاء النيابة إلى أنهم مطلعون على وجود قاعد البيانات القانونية (المقتفي).

وحول استخدام قاعدة البيانات هذه، أشار 54% إلى استخدامها بشكل دائم، فيما أشار 39% إلى استخدامها أحياناً، و7% لا يستخدمون.

#### 1.1.3 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني)، أشارت نفس النسبة (79%) إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وأنها سهلة الاستعمال، ويتم تحديثها بانتظام، وأنها تحتوي على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية، وتغطي الجوانب الفقهية بشكل كافٍ التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

أما بخصوص مستوى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات هذه، فأعرب 89% عن رضاهم

#### 2.1.3 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)، أشارت نفس النسبة (83%) إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وأنها سهلة الاستعمال، ويتم تحديثها بانتظام، وأنها تحتوي على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية، وتغطي الجوانب الفقهية بشكل كافٍ التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

أما بخصوص مستوى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات هذه، فأعرب 94% عن رضاهم

#### 3.1.3 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقام)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المقام)، أشارت نفس النسبة (85%) إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وأنها سهلة الاستعمال، ويتم تحديثها بانتظام، وأنها تحتوي على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية، وتغطي الجوانب الفقهية بشكل كافٍ التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

أما بخصوص مستوى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات هذه، فأعرب 91% عن رضاهم

### 2.3 الاطلاع على نظام إدارة القضايا (ميزان) والاستخدام

أشار 96% من أعضاء النيابة إلى أنهم على اطلاع بوجود نظام إدارة القضايا ميزان لدى مكتب النائب العام.

وحول استخدامهم للنظام، أشار 78% إلى أنهم يستخدمونه دائماً، و17% أحياناً، فيما أشار 5% إلى عدم استخدامه.

وحول مستوى الرضا عن أداء برنامج ميزان، صرح 89% من أعضاء النيابة عن رضاهم.

#### 1.2.3 وصف نظام إدارة القضايا (ميزان)

أعرب الغالبية العظمى من أعضاء النيابة عن موافقتهم على كافة العبارات التي تصف إدارة نظام القضايا "برنامج ميزان" لدى مكتب النائب العام وصفاً إيجابياً. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.2.3: وصف نظام إدارة القضايا (ميزان)-الموافقة على العبارات

النسبة	
90.0%	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مكتب النائب العام في زيادة وتيرة عمل القضاء
96.0%	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مكتب النائب العام في زيادة فاعلية نظام القضاء
93.0%	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مكتب النائب العام في زيادة شفافية نظام القضاء
92.0%	نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" سهل الاستخدام

## 4: الوصول إلى العدالة

### 1.4 وصف الوصول للعدالة في فلسطين

أشار 73% من أعضاء النيابة إلى أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما أعرب 82% عن موافقتهم على عبارة "إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين"، و64% أعربوا عن موافقتهم على عبارة "تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني"، فيما أشار 91% إلى أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة، و72% أعربوا عن موافقتهم على عبارة "يساهم أعضاء النيابة في توفير تمثيل قانوني أو خدمات قانونية مجانية للفئات المهمشة". للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 1.4: وصف الوصول للعدالة في فلسطين-الموافقة على العبارات

النسبة	
73.1%	الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون
81.5%	إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين
63.8%	تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني
90.8%	ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة
72.3%	يجب أن يساهم أعضاء النيابة في توفير تمثيل قانوني أو خدمات قانونية مجانية للفئات المهمشة

## رسم بياني 1.4: وصف الوصول للعدالة في فلسطين-الموافقة على العبارات



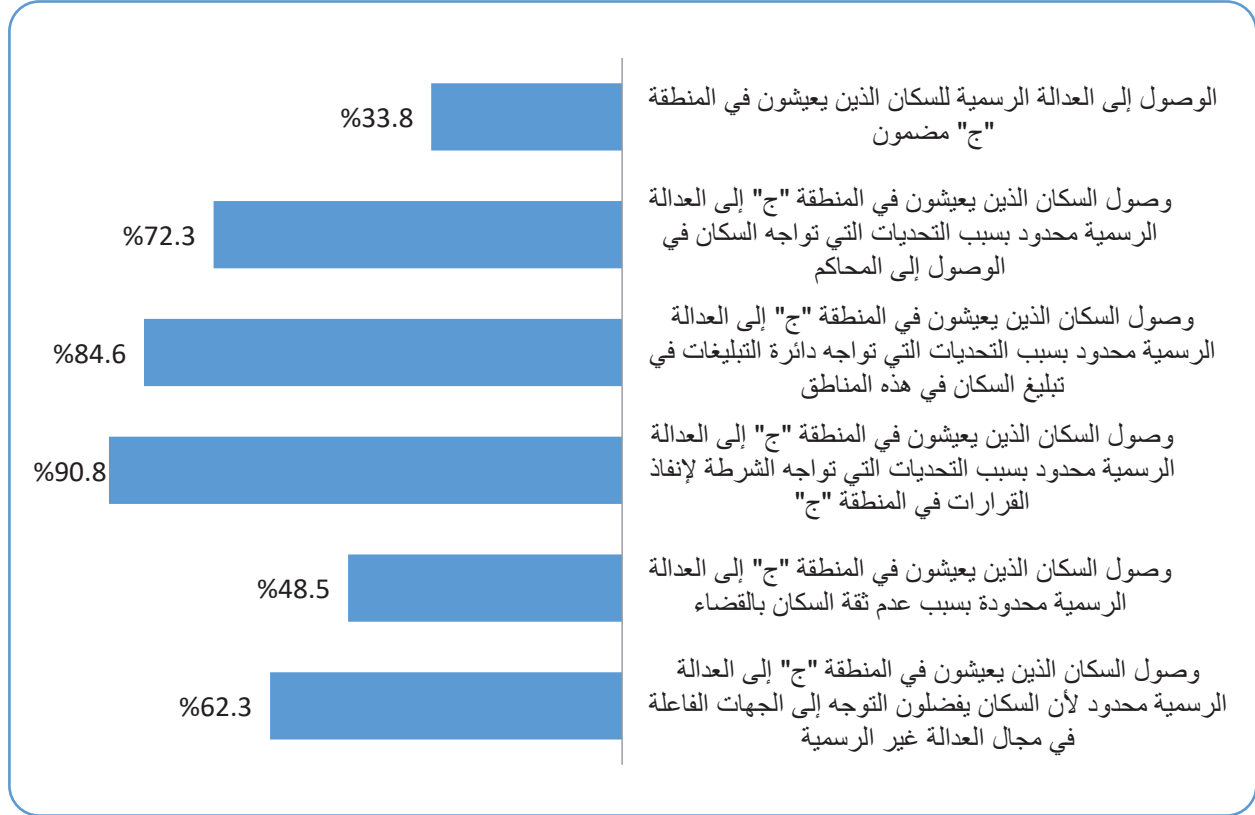
## 2.4 وضع القضاء الرسمي لسكان منطقة "ج"

أعرب 34% من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أن الوصول إلى العدالة الرسمية للسكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" مضمون، فيما أعرب 72% عن موافقتهم على أن وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدودة بسبب عدم ثقة السكان بالقضاء، فيما أشار 85% إلى أن وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدود بسبب التحديات التي تواجه الشرطة لإنفاذ القرارات في المنطقة "ج". للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

### جدول 2.4: وضع القضاء الرسمي لسكان منطقة "ج"-الموافقة على العبارات

النسبة	الوصف
33.8%	الوصول إلى العدالة الرسمية للسكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" مضمون
72.3%	وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدود بسبب التحديات التي تواجه السكان في الوصول إلى المحاكم
84.6%	وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدود بسبب التحديات التي تواجه دائرة التبليغات في تبليغ السكان في هذه المناطق
90.8%	وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدود بسبب التحديات التي تواجه الشرطة لإنفاذ القرارات في المنطقة "ج"
48.5%	وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدودة بسبب عدم ثقة السكان بالقضاء
62.3%	وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة "ج" إلى العدالة الرسمية محدود لأن السكان يفضلون التوجه إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة غير الرسمية

## رسم بياني 2.4: وضع القضاء الرسمي لسكان منطقة "ج"-الموافقة على العبارات



## 5: تدريب أعضاء النيابة

صرح 95% من أعضاء النيابة أنه تم تدريبهم تدريباً أولياً قبل مباشرة مهامهم، حيث أشار 62% إلى أن من قام بالتدريب المعهد القضائي الفلسطيني، و29% أشاروا إلى أن من قام بالتدريب هم وحدة التدريب في مكتب النائب العام.

وحول مدة التدريب، أشار 7% إلى أنها أقل من شهرين، فيما أشار 29% إلى أن المدة شهر، و48% أشاروا إلى شهرين.

وفما يتعلق بمدى الرضا عن التدريب الأولي، أعرب 92% عن رضاهم.

وحول وصف التدريب الأولي، أشار 36% إلى أن التدريب قصير جداً، فيما أشار 81% إلى كفاية جودة التدريب، فيما صرح 90% إلى أن مستوى المدربين جيد، و73% صرحوا بأن مكان التدريب ملائم، وأشار 84% إلى أنه يجب أن يكون معهد القضاء الفلسطيني مسؤولاً عن تنظيم التدريب الأولي.

أما فيما يتعلق بالتدريب المستمر، أشار 92% من أعضاء النيابة أنه تم تدريبهم بشكل مستمر عند تعيينهم، حيث أشار 29% أن القائم على التدريب المعهد القضائي الفلسطيني، و61% أشاروا إلى أن القائم على التدريب وحدة التدريب في مكتب النائب العام، و فقط 4% أشاروا إلى المؤسسات الدولية.

وبخصوص مدى الرضا عن التدريب المستمر، أعرب 93% عن رضاهم.

وحول وصف التدريب المستمر، أشار 50% إلى عدم كفاية التدريب، فيما أشار 87% إلى أنه ينبغي أن يكون التدريب المستمر إلزامياً، و88% أشاروا إلى أن التدريب جيد، فيما أشار 75% إلى أنه يجب أن يكون معهد القضاء الفلسطيني مسؤولاً عن تنظيم التدريبات المستمرة.

## 6: نظرة أعضاء النيابة في وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

### 1.6 وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

يرى 22% من أعضاء النيابة أن الأحكام الصادرة عن القضاء الفلسطيني تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، و62% منهم يرون أن القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد، و42% يرون أن الشرطة الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد، و93% منهم يرون أن المستوى المهني للقضاة جيد، و51% منهم يرون أن أحكام المحكمة الدستورية الفلسطينية تعد بعد التمحيص، و77% منهم يرون أن التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً مع الالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات المجتمعية، و95% منهم يرون أن إعادة توحيد مؤسسات قطاع الأمن والعدالة في الضفة وغزة مهم جداً بمستقبل العدالة في فلسطين. للمزيد انظر/ الجدول أدناه.

### جدول 1.6: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على العبارات

النسبة	
65.4%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
63.8%	القضاة الفلسطينيون مستقلون
63.8%	القضاة الفلسطينيون غير فاسدون
86.9%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
82.3%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون غير فاسدون
60.8%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
22.3%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية
61.5%	القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد
41.5%	الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فساد فيها
73.1%	المستوى المهني للقضاة جيد
93.1%	المستوى المهني لأعضاء النيابة العامة جيد
63.1%	المستوى المهني للمحاميين جيد
77.7%	مؤسسات العدالة الفلسطينية فعالة
73.1%	الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة
86.9%	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
82.3%	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
90.0%	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
86.9%	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة/ مراعية لقضايا الأطفال
56.9%	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
36.9%	ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور الجهات غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة
50.8%	قرارات المحكمة الدستورية العليا معدة بعد التمحيص وواضحة وجاهزة للتنفيذ
76.9%	تصاغ التشريعات الفلسطينية تماشياً مع الالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات الاجتماعية
94.6%	إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين



## 2.6 مدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

وحول مدى ثقة أعضاء النيابة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، حازت النيابة العامة الفلسطينية على أعلى نسبة ثقة (92%)، يليها القضاء النظامي المدني بنسبة 70%، ثم موظفو المحكمة بنسبة 67%، ثم الشرطة المدنية الفلسطينية بنسبة 62% ومجلس القضاء الأعلى بنسبة 61%. للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

### جدول 2.6: مدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

النسبة	
60.8%	مجلس القضاء الأعلى
70.0%	القضاء النظامي (المدني)
47.7%	القضاء العسكري
59.2%	القضاء الشرعي
91.5%	النيابة العامة
62.3%	الشرطة المدنية الفلسطينية
66.9%	موظفي المحكمة
39.2%	المحامين
53.1%	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
56.9%	نقابة المحامين
25.4%	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)

## 2.6a مدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021 حول مدى ثقة أعضاء النيابة العامة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في الضفة الغربية، يتضح أن هناك تراجعاً واضحاً وكبيراً بالثقة بأغلب المؤسسات، فقد تراجعت وبشكل كبير الثقة بمجلس القضاء الأعلى من 92% إلى 61%، والشرطة المدنية الفلسطينية من 95% إلى 62%، والمحامون من 73% إلى 39%، والقضاء العسكري من 79% إلى 48%، بينما ارتفعت نسبة الثقة بالقضاء الشرعي من 53% في استطلاع 2021 إلى 59% في الاستطلاع الحالي 2023، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان من 49% إلى 53%، ونقابة المحامين/ات من 45% إلى 57%. للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

## جدول 2.6 a: مدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (2021-2023)

الضفة الغربية		
2023	2021	
60.8%	%92.2	مجلس القضاء الأعلى
%70.0	%77.3	القضاء النظامي (المدني)
%47.7	%78.9	القضاء العسكري
%59.2	%53.1	القضاء الشرعي
%91.5	---	النيابة العامة
%62.3	%94.5	الشرطة المدنية الفلسطينية
%66.9	%68.8	موظفو المحكمة
%39.2	%73.4	المحامون/ات
%53.1	%49.2	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%56.9	%45.3	نقابة المحامين/ات
%25.4	%55.5	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (القضاء العشائري)

### 3.6 الإشكالات التي تواجه عمل القضاء

يرى 95% من أعضاء النيابة أن تكدر الملفات المدورة (الاختناق القضائي) الإشكال الأبرز الذي يواجهه عمل القضاء، و85% يرون الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية إشكالا يواجهه عمل القضاء، فيما يرى 59% أن الإشكال الأبرز هو عدم الثقة بالقضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 3.6 الإشكالات التي تواجه عمل القضاء-الموافقة على العبارات

النسبة	
%34.6	تدخل السلطة التنفيذية
%30.8	تدخل الأجهزة الأمنية
%37.7	عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح
%56.2	عدم تقبل المواطنين لسيادة القانون نتيجة لتعدد السلطات / الاحتلالات المتعاقبة على فلسطين
%75.4	نقص في أعداد الموظفين والقضاة
%49.2	عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
%85.4	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية
%59.2	عدم الثقة بالقضاء
%95.4	تكس الملفات المدورة (الاختناق القضائي)
%72.3	عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة
%78.5	عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة
%35.4	تدخلات داخلية (الإدارة، الزملاء) - عدم الاستقلال الفردي
%74.6	الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
%61.5	عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة

## 3.6 a الإشكالات التي تواجه عمل القضاء (2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (2023) بالاستطلاع السابق (2021) بشأن الإشكالات التي تواجه عمل القضاء من وجهة نظر أعضاء النيابة في الضفة الغربية، يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسب الإشكالات التالية: تدخل السلطة التنفيذية، وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون نتيجة الاحتلالات المتعاقبة على فلسطين، نقص في أعداد الموظفين /ات والقضاة، الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية، تكس الملفات غير المدورة (الاختناق القضائي)، عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة، الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يتضح أن هناك انخفاضاً في نسب الإشكالات التالية: تدخل الأجهزة الأمنية، عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح، عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة، عدم الثقة بالقضاء، عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة، الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### 3.6 a: الإشكالات التي تواجه عمل القضاء (2021-2023)

الضفة الغربية		
2023	2021	
34.6%	0.0%	تدخل السلطة التنفيذية
30.8%	49.2%	تدخل الأجهزة الأمنية
37.7%	46.9%	عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح
56.2%	43.0%	وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون نتيجة الاحتلالات المتعاقبة على فلسطين
75.4%	69.5%	نقص في أعداد الموظفين/ات والقضاة
49.2%	79.7%	عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
85.4%	54.7%	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية
59.2%	83.6%	عدم الثقة بالقضاء
95.4%	66.4%	تكدر الملفات غير المدورة (الاختناق القضائي)
72.3%	90.6%	عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة
78.5%	66.4%	عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة
35.4%	71.1%	تدخلات داخلية (الإدارة، الزملاء) - عدم الاستقلال الفردي
74.6%	46.9%	الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة
61.5%	69.5%	عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة

### 4.6 التعيين في القضاء والنيابة العامة

يرى 88% من أعضاء النيابة أن تعيين القضاة حالياً يتسم بالشفافية، ونفس النسبة (88%) يرون أنه يتم تعيينهم بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، و74% يرون أن تعيين القضاة حالياً يتم بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، و فقط 11% أشاروا إلى أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، و12% أشاروا إلى أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 4.6: التعيين في القضاء والنيابة العامة- الموافقة على العبارات

الضفة الغربية	
%76.2	يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية
%87.7	يتسم التعيين في النيابة العامة حالياً بالشفافية
%73.8	يتم تعيين القضاة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة
%87.7	يتم تعيين أعضاء النيابة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة
%12.3	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء
%10.8	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة

## 7. العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

يرى 91% من أعضاء النيابة أن المنظومة القانونية الفلسطينية (تشريعات وقوانين) تكفل المساواة وعدم التمييز إما بشكل كامل أو جزئي.

وحول الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز، أشار 75% من أعضاء النيابة إلى الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة، و54% أشاروا إلى غياب / ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز، في حين أن 38% أشاروا إلى غياب الإرادة السياسية اتجاه المساواة بين المرأة والرجل. للمزيد أنظر/ي إلى الجدول أدناه:

### جدول 7: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

النسبة	
75.4%	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
37.7%	غياب الإرادة السياسية اتجاه المساواة بين المرأة والرجل
41.5%	غياب الإرادة السياسية اتجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
53.8%	غياب / ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
47.7%	غياب / ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية





استطلاع آراء  
أعضاء هيئة التدريس  
في كليات الحقوق





## العينة:

بلغ حجم العينة لأعضاء الهيئة التدريسية في كليات الحقوق 207، منها 149 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة.

## أولاً: الوضع العام لكليات الحقوق في فلسطين

### انطباعات الهيئة التدريسية عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية

طرح سؤال على أعضاء الهيئة التدريسية حول انطباعاتهم عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال عرض بعض العبارات عليهم وتزويدهم بالخيارات التالية: أعارض بشدة، أعارض، محايد/ لا رأي، أوافق بشدة، لا أعرف. ولغاية التحليل تم دمج الخيارات كما يلي: أعارض بشدة وأعارض ليصبحا معارضة، أوافق وأوافق بشدة ليصبحا موافقة.

أظهرت النتائج أن عبارة "مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها جيدة" احتلت المرتبة الأولى حيث وافق على العبارة 94% (97% في الضفة مقارنة بـ85% في قطاع غزة)، يلي ذلك "البنية التحتية للتدريس في كلية الحقوق الخاصة بي مقبولة (غرف، التجهيزات،...)" بنسبة 91% و "كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة" (بنسبة 91% لكل منها) (91% في الضفة الغربية مقارنة بـ93% في قطاع غزة). أما أقل نسبة بالموافقة، فكانت لعبارة "تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها" بنسبة 20% (27% في الضفة الغربية مقارنة بـ3% في قطاع غزة)، ثم "عبارة يتم تحفيز الطلبة لإجراء الأبحاث والدراسات" بنسبة موافقة 10%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.1: انطباعات الهيئة التدريسية عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية- الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%91.3	%93.1	%90.6	كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة
%91.3	%93.1	%90.6	البنية التحتية للتدريس في كلية الحقوق الخاصة بي مقبولة
%79.7	%72.4	%82.6	مكتبة كلية الحقوق التي اعلم بها تناسب الاحتياج
%49.3	%36.2	%54.4	عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق التي أعمل بها كبير بالنسبة إلى حاجة البلد
%81.2	%89.7	%77.9	معايير القبول في كلية الحقوق تحافظ على مستواها الأكاديمي والمهني
%63.8	%51.7	%68.5	رفع مستوى معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلبة
%72.9	%67.2	%75.2	رفع مستوى معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلبة المقبولين
%20.3	%3.4	%26.8	تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها
%81.6	%65.5	%87.9	معدّد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها كافٍ
%93.7	%84.5	%97.3	مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها جيدة
%10.1	%12.1	%9.4	يتم تحفيز الطلبة لإجراء الأبحاث والدراسات
%65.2	%48.3	%71.8	تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد

انطباعات الهيئة التدريسية عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية- الموافقة على العبارات حسب السنوات 2021-2023

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 3202 بالاستطلاع السابق 1202، يلاحظ ارتفاع في نسبة الموافقة على العبارات التالية: "كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة"، "البنية التحتية للتدريس في كلية الحقوق الخاصة بي مقبولة (غرف،التجهيزات،...)"، "معايير القبول في كلية الحقوق تحافظ على مستواها الأكاديمي والمهني"، "هناك حاجة لرفع مستوى معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلبة المقبولين".

أما عبارة "هناك حاجة لرفع مستوى معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلبة" فارتفعت نسبة الموافقة بشكل كبير من 53% في استطلاع 1202 إلى 46% في الاستطلاع الحالي (3202).

كما ويلاحظ انخفاض نسب الموافقة للعبارات التالية في الاستطلاع الحالي 3202 مقارنة بالاستطلاع السابق 1202: "عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق التي أعمل بها كبير بالنسبة إلى حاجة

البلد"، "تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها"، "عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها كافٍ".

أما عبارة "يتم تحفيز الطلبة لإجراء الأبحاث والدراسات" فانخفضت نسبة الموافقة بشكل كبير من 87% في استطلاع 1202 إلى 01% في الاستطلاع الحالي. للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.1 a: انطباعات الهيئة التدريسية عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية- الموافقة على العبارات حسب السنوات 2021-2023

2023	2021	
91.3%	87.6%	كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة
91.3%	88.1%	البنية التحتية للتدريس في كلية الحقوق الخاصة بي مقبولة (غرف،التجهيزات،...)
79.7%	74.1%	مكتبة كلية الحقوق التي أعمل بها تناسب الاحتياج
49.3%	57.8%	عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق التي أعمل بها كبير بالنسبة إلى حاجة البلد
81.2%	77.8%	معايير القبول في كلية الحقوق تحافظ على مستواها الأكاديمي والمهني
63.8%	34.6%	هناك حاجة لرفع مستوى معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلبة
72.9%	71.4%	هناك حاجة لرفع مستوى معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلبة المقبولين
20.3%	31.4%	تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها
81.6%	83.2%	عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها كافٍ
93.7%	94.6%	مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها جيدة
10.1%	78.4%	يتم تحفيز الطلبة لإجراء الأبحاث والدراسات
65.2%	54.1%	تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد

## 2.1 إصدار الكليات مجلات أو نشرات

أشار 29% من أعضاء هيئة التدريس إلى أن الكليات تصدر نشرات أو مجلات (28% في الضفة مقارنة بـ33% في قطاع غزة). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

وحول دورية هذه النشرات أو المجلات، أشار 77% إلى أنها فصلية، و8% أشاروا إلى أنها سنوية و4% أشاروا إلى أنها شهرية.

## 3.1 دور كليات الحقوق في مجال القوانين والتشريعات

أشار 51% من أعضاء الهيئة التدريسية (53% في الضفة الغربية مقارنة بـ47% في قطاع غزة) إلى أن كليات الحقوق تقوم بدور مميز في مجال التعليق على القوانين والأحكام القضائية، كما أشار 44% (42% في الضفة الغربية مقارنة بـ48% في قطاع غزة) إلى أن كليات الحقوق تقوم بدور مميز في مجال تطوير التشريعات، فيما أشار 43% (48% في الضفة، 29% في القطاع) إلى أن دورها يتم من خلال لجنة حكومية، و55% (نفس النسبة في الضفة والقطاع) أشاروا إلى أن دورها يتم من خلال لجنة مناصرة تنظمها منظمات المجتمع المدني.

وحول مشاركة الكليات في تطوير وتعديل التشريعات، أشار 39% إلى أنها شاركت.

## ثانياً: المناهج في كليات الحقوق الفلسطينية

### 1.2 وصف المنهج الذي يدرس في كليات الحقوق

أعرب 97% من أعضاء هيئة التدريس عن موافقتهم على أن هناك تركيزاً على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة، ثم "عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية" بنسبة 95%، و"المنهج في كلية الحقوق التي اعلم بها ممتاز" بنسبة 93%، فيما حصلت عبارة "تنسق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمر المنهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" على أقل نسبة من حيث الموافقة (32%). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.2: وصف المنهاج الذي يُدرس في كليات الحقوق-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
93.7%	94.8%	93.3%	المنهاج في كلية الحقوق التي اعلم بها ممتاز
95.2%	94.8%	95.3%	عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية
31.9%	24.1%	34.9%	تنسق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل
44.0%	32.8%	48.3%	يركز المنهاج على التدريس النظري ولا يتضمن مساحة كافية للتدريس العملي
79.2%	72.4%	81.9%	الأبحاث القانونية هي متطلب من المنهاج
74.4%	58.6%	80.5%	قرارات المحاكم والتعليق عليها هي جزء من المنهاج
76.8%	75.9%	77.2%	زيارة المحاكم وحضور جلسات المحاكمة هي جزء من المنهاج
57.5%	34.5%	66.4%	يوجد تركيز على تقوية اللغات في دراسة الحقوق
96.6%	91.4%	98.7%	هناك تركيز على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة
71.5%	65.5%	73.8%	يجب أن يكون هناك تخصص في كليات الحقوق
76.3%	69.0%	79.2%	يتم التركيز على النواحي العملية في دراسة الحقوق
79.7%	56.9%	88.6%	هناك وعي بالتكنولوجيا واستخدام الكمبيوتر وأدوات تكنولوجيا المعلومات ....
82.6%	72.4%	86.6%	هناك مساق حقوقي على الأقل في الكلية بلغة أجنبية
79.7%	69.0%	83.9%	عيادات المساعدة القانونية الجامعية جزءاً من المناهج الدراسية
89.4%	86.2%	90.6%	المشاركة في عيادات المساعدة القانونية الجامعية تقدم للطلاب معرفة عملية ...
87.9%	77.6%	91.9%	هناك مساقات تركز على أخلاقيات مهنة المحاماة
87.4%	82.8%	89.3%	المنهاج مواكب للتطورات الحاصلة في قطاع العدالة

## 2.2 وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدرس في كليات الحقوق

أعرب 86% من أعضاء الهيئة التدريسية عن موافقتهم على عبارة " يتضمن المساق التدريسي الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها / انضمت إليها دولة فلسطين"، فيما أعرب 78% منهم (77% في الضفة، 79% في القطاع) عن موافقتهم على عبارة " يتضمن المنهاج دور مؤسسات العدالة المختلفة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين"، وعبارة "الأبحاث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان هي متطلب من المنهاج" وحصلت على نسبة 74%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.2: وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدرس في كليات الحقوق-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%74.4	%74.1	%74.5	الأبحاث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان هي متطلب من المناهج
%73.4	%63.8	%77.2	التركيز على ضمان المحاكمات العادلة للفئات المهمشة والمساعدة القانونية هي جزء من المناهج
%86.0	%87.9	%85.2	يتضمن المساق التدريسي الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها/ انضمت إليها دولة فلسطين
%76.3	%86.2	%72.5	السياسات المعتمدة في دولة فلسطين تركز على حماية وتعزيز حقوق الإنسان بتركيز على حقوق المرأة ومبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل
%77.8	%79.3	%77.2	يتضمن المناهج دور مؤسسات العدالة المختلفة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين

### ثالثاً: مستوى طلبة كليات الحقوق

#### 1.3 وصف مستوى طلبة كليات الحقوق

أشار 86% من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أنه يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل وأمور التنفيذ، فيما أشار 81% إلى ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة، و78% وافقوا على عبارة "خريجو الحقوق اكتسبوا مهارات عملية في تقديم المعلومات والمشورة القانونية". للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.3: وصف مستوى طلبة كليات الحقوق

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%51.7	%24.1	%62.4	مستوى الطلبة عند تخرجهم من الثانوية العامة ضعيف
%80.7	%91.4	%76.5	يجب أن يتم تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة
%61.8	%62.1	%61.7	المستوى العلمي (المعلوماتي) لخريجي كليات الحقوق الفلسطينية ممتاز
%62.8	%53.4	%66.4	يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية ولديهم القدرة على التحليل وكتابة التقارير
%60.4	%53.4	%63.1	يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية ولديهم المعلومات الكافية للدخول إلى سوق العمل
%85.5	%75.9	%89.3	يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل وأمور التنفيذ
%78.3	%77.6	%78.5	خريجو الحقوق اكتسبوا مهارات عملية في تقديم المعلومات والمشورة القانونية

### 2.3 خريجو الجامعات وقدراتهم

أشار 77% من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا بأفضل من خريجي الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث، فيما أشار 12% فقط إلى أن خريجي الجامعات من الخارج أكثر قدرة على ذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.3: خريجو الجامعات من خارج البلاد أكثر مقدرةً على التحليل وكتابة الأبحاث

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%12.1	%10.3	%12.8	نعم
%76.8	%84.5	%73.8	لا
%11.1	%5.2	%13.4	لا أعرف
%100.0	%100.0	%100.0	

وفيما يتعلق بأسباب التفاوت بالقدرات لدى مستوى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات الفلسطينية لمن أشاروا إلى أن خريجي الجامعات في الخارج أكثر قدرة، أشار 75% من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى لتطوير الطلبة، فيما أشار 67% إلى أن السبب يعود إلى الأساليب التدريسية المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، و71% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.3 a: أسباب التفاوت في مستوى خريجي الجامعات خارج البلاد وخريجي الجامعات الفلسطينية

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%70.8	%50.0	%77.8	اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة)
%75.0	%83.3	%72.2	نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى لتطوير الطلبة
%66.7	%83.3	%61.1	أساليب التدريس المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية



## رابعاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات

### 1.4 الاطلاع على قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية) واستخدامها

صرح 95% من أعضاء الهيئة التدريسية بأنهم على اطلاع بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية) (98% في الضفة، 86% في القطاع). للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

جدول 1.4: الاطلاع على قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية)

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%94.7	%86.2	%98.0	نعم
%5.3	%13.8	%2.0	لا
%100.0	%100.0	%100.0	

وبشأن استخدام قواعد البيانات هذه، صرح 91% من أعضاء الهيئة التدريسية بأنهم يستخدمونها إما دائماً أو أحياناً، للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

جدول 1.4 a: استخدام قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية)

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%71.4	%56.0	%76.7	دائماً
%26.0	%42.0	%20.5	أحياناً
%2.6	%2.0	%2.7	لا
%100.0	%100.0	%100.0	

## 2.4 وصف قواعد البيانات

### 1.2.4 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني)

أعرب 97% من أعضاء الهيئة التدريسية المستخدمين لقاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) عن موافقتهم على أن قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وبنفس النسبة أشاروا إلى أنه يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام، وأن قاعدة البيانات تحتوي على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية، والتعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه، فيما أشار 94% إلى سهولة استعمال قاعدة البيانات. للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.2.4: وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) -الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
97.1%	100.0%	96.2%	قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث
94.0%	100.0%	91.9%	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
97.1%	100.0%	96.2%	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
97.1%	100.0%	96.2%	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
94.0%	100.0%	91.9%	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ
96.5%	95.2%	96.9%	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

وحول مدى الرضى عن محتوى قاعدة البيانات (المرجع الإلكتروني) أعرب 94% عن رضاهم.

#### 2.2.4 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

أعرب غالبية أعضاء الهيئة التدريسية (أكثر من 94%) عن موافقتهم على كافة العبارات الإيجابية التي طرحت عليهم وتصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.2.4 : وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
98.1%	100.0%	97.8%	قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث
98.1%	100.0%	97.8%	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
98.1%	100.0%	97.8%	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
96.5%	95.2%	96.9%	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
96.5%	95.2%	96.9%	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ
94.0%	100.0%	91.9%	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

وحول مدى الرضى عن محتوى قاعدة البيانات (المقتفي) أعرب 98% عن رضاهم.

### 3.2.4: وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام)

أعرب غالبية أعضاء الهيئة التدريسية (أكثر من 94%) عن موافقتهم على كافة العبارات الإيجابية التي طرحت عليهم وتصف قاعدة البيانات القانونية (مقام). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 3.2.4: وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام)-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%94.0	%100.0	%91.9	قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث
%97.1	%100.0	%96.2	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
%96.5	%95.2	%96.9	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
%94.0	%100.0	%91.9	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
%97.1	%100.0	%96.2	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ
%98.1	%100.0	%97.8	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

وحول مدى الرضى عن محتوى قاعدة البيانات (مقام) أعرب %98 عن رضاهم.

### 3.4 الاطلاع على نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) واستخدامه

صرح %64 من أعضاء الهيئة التدريسية بأنهم على اطلاع بوجود نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) (%79 في الضفة، %26 في القطاع).

### 4.4 وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان)

أشار %75 من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) ساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء، فيما أشار %72 إلى أن النظام ساهم في زيادة فاعلية نظام القضاء و%70 أشاروا إلى أن النظام هذا ساهم في زيادة شفافية نظام القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 4.4: وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) -الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%75.2	%60.0	%77.1	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة وتيرة عمل القضاء
%72.2	%53.3	%74.6	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة فاعلية نظام القضاء
%69.9	%53.3	%72.0	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة شفافية نظام القضاء

## خامساً: نظرة أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الحقوق لوضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة

### 1.5 وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة

يرى 24% من أعضاء الهيئات التدريسية في كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أن مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة (20% في الضفة و33% في غزة)، و22% منهم يرون أن القضاة الفلسطينيين مستقلون (24% في الضفة و17% في غزة)، و23% منهم يرون أن أعضاء النيابة العامة مستقلون (24% في الضفة و19% في غزة)، و28% منهم يرون أن وضع القضاء في تحسن مستمر (21% في الضفة و45% في غزة)، و24% منهم يرون أن التعيين في القضاء حالياً يتسم بالشفافية (24% في الضفة و22% في غزة)، و47% منهم يرون أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء (46% في الضفة و48% في غزة)، و58% منهم يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية (56% في الضفة و62% في غزة)، و23% منهم يرون أن القضاء نزيه ولا يوجد فيه فساد (24% في الضفة و21% في غزة)، و24% منهم يرون أن الشرطة المدنية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (26% في الضفة و19% في غزة)، و61% منهم يرون أن جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، و42% منهم يرون بأنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة).  
للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### 1.5 وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
23.7%	32.8%	20.1%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة
21.7%	17.2%	23.5%	القضاة الفلسطينيون مستقلون
22.7%	19.0%	24.2%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
27.5%	44.8%	20.8%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
23.7%	22.4%	24.2%	يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية
31.4%	31.0%	31.5%	يتم تعيين القضاة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم
46.9%	48.3%	46.3%	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية ..
58.0%	62.1%	56.4%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات..
23.2%	20.7%	24.2%	القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد
23.7%	19.0%	25.5%	الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فساد فيها
49.3%	46.6%	50.3%	المستوى المهني للقضاة جيد
50.2%	51.7%	49.7%	المستوى المهني لأعضاء النيابة العامة جيد
59.9%	69.0%	56.4%	المستوى المهني للمحامين جيد
46.4%	58.6%	41.6%	مؤسسات العدالة الفلسطينية فعالة

%50.2	%60.3	%46.3	الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة
%63.3	%72.4	%59.7	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%60.9	%58.6	%61.7	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%72.5	%77.6	%70.5	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
%68.6	%72.4	%67.1	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة/مراعية..
%61.4	%62.1	%61.1	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً...
%41.5	%39.7	%42.3	ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة..

### 1.5 a: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على العبارات (مقارنة 2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بنتائج الاستطلاع السابق 2021 يلاحظ انخفاض ملموس في نسب الموافقة على العبارات التالية في الضفة الغربية: القضاة الفلسطينيون مستقلون، وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر، تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية، الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة، تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة.

كما وتظهر النتائج ارتفاعاً في نسب من يرون أن القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد في الضفة الغربية من 19% في استطلاع 2021 إلى 24% في الاستطلاع الحالي 2024.

أما في قطاع غزة، يلاحظ انخفاض ملموس في نسب الموافقة على العبارات التالية أهمها: مؤسسات/ أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة، القضاة الفلسطينيون مستقلون، أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون، وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر، يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية، الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي، تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة.

كما وتظهر النتائج ارتفاعاً في نسب الموافقة على أن الأحكام تخضع الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية، حيث ارتفعت النسبة من 46% إلى 52%، والمستوى المهني للمحامين جيد، حيث ارتفعت النسبة من 58% إلى 69%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.5 a: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على العبارات (مقارنة 2021-2023)

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
%32.8	%44.8	%20.1	%21.2	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
%17.2	%47.8	%23.5	%30.5	القضاة الفلسطينيون مستقلون
%19.0	%47.8	%24.2	%23.7	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
%44.8	%56.7	%20.8	%26.3	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
%22.4	%40.3	%24.2	%23.7	يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية
%31.0	%49.3	%31.5	%31.4	يتم تعيين القضاة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم
%48.3	%47.8	%46.3	%50.0	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي
%62.1	%46.3	%56.4	%65.3	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية
%20.7	%37.3	%24.2	%18.6	القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد
%19.0	%37.3	%25.5	%23.7	الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فساد فيها
%46.6	%56.7	%50.3	%55.1	المستوى المهني للقضاة جيد
%51.7	%61.2	%49.7	%51.7	المستوى المهني لأعضاء النيابة العامة جيد
%69.0	%58.2	%56.4	%61.0	المستوى المهني للمحامين جيد
%58.6	%56.7	%41.6	%45.8	مؤسسات العدالة الفلسطينية فعالة
%60.3	%56.7	%46.3	%52.5	الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة
%72.4	%71.6	%59.7	%63.6	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%58.6	%74.6	%61.7	%60.2	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%77.6	%74.6	%70.5	%72.0	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
%72.4	%76.1	%67.1	%68.6	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
%62.1	%68.7	%61.1	%71.2	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
%39.7	%55.2	%42.3	%44.1	ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة

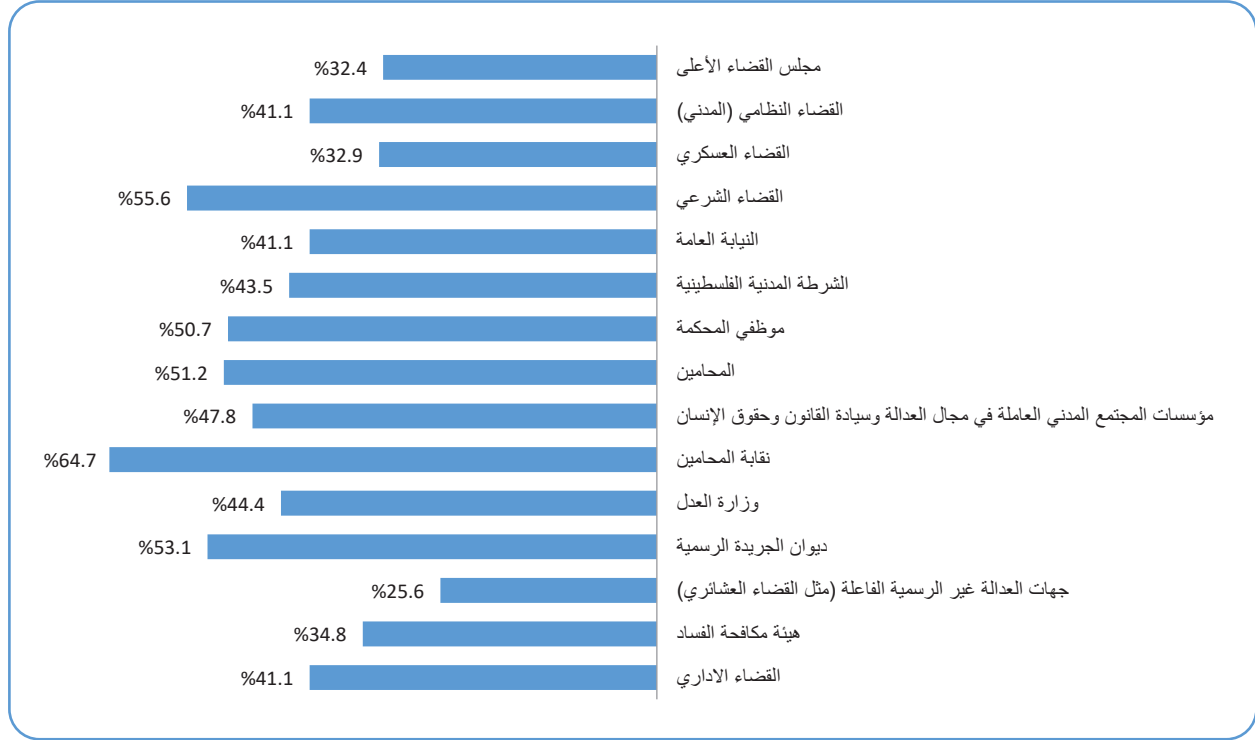
## 2.5 الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

حصلت نقابة المحامين على أعلى ثقة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة 65% (نفس النسبة في الضفة والقطاع)، والقضاء الشرعي بنسبة ثقة 56% (58% في الضفة و48% في غزة)، والقضاء الشرعي بنسبة ثقة 56% (58% في الضفة و48% في غزة) وديوان الجريدة الرسمية بنسبة ثقة 53% (نفس النسبة في الضفة والقطاع). أما أقل نسبة ثقة حصلت عليها جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري) بنسبة ثقة 26%، ومجلس القضاء الأعلى والقضاء العسكري بنسبة ثقة 32% لكل منها، فيما حصلت هيئة مكافحة الفساد على نسبة ثقة 34%. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

## جدول 2.5: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%32.4	%39.7	%29.5	مجلس القضاء الأعلى
%41.1	%44.8	%39.6	القضاء النظامي (المدني)
%32.9	%31.0	%33.6	القضاء العسكري
%55.6	%48.3	%58.4	القضاء الشرعي
%41.1	%36.2	%43.0	النيابة العامة
%43.5	%34.5	%47.0	الشرطة المدنية الفلسطينية
%50.7	%51.7	%50.3	موظفي المحكمة
%51.2	%58.6	%48.3	المحامين
%47.8	%51.7	%46.3	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%64.7	%65.5	%64.4	نقابة المحامين
%44.4	%43.1	%45.0	وزارة العدل
%53.1	%55.2	%52.3	ديوان الجريدة الرسمية
%25.6	%27.6	%24.8	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)
%34.8	%27.6	%37.6	هيئة مكافحة الفساد
%41.1	%48.3	%38.3	القضاء الإداري

## رسم بياني 2.5: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة



### 2.5 a: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (مقارنة 2021 – 2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق 2021 في الضفة الغربية يتضح أن هناك تراجعاً بمستوى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة التالية: مجلس القضاء الأعلى، القضاء النظامي، المحامين/ات، مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة.

كما وتظهر النتائج ارتفاعاً بمستوى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة التالية: القضاء العسكري، النيابة العامة، نقابة المحامين/ات.

أما في قطاع غزة، فتظهر النتائج أن هناك انخفاضاً في الثقة بالمؤسسات/ الأجهزة التالية: مجلس القضاء الأعلى، القضاء النظامي، القضاء الشرعي، النيابة العامة، الشرطة المدنية الفلسطينية، مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة.

كما وتظهر النتائج ارتفاعاً بمستوى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة التالية: القضاء العسكري، المحامون/ات. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:



جدول 2.5 a: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة (مقارنة 2021-2023)

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
%39.7	%61.2	%29.5	%33.1	مجلس القضاء الأعلى
%44.8	%64.2	%39.6	%46.6	القضاء النظامي (المدني)
%31.0	%28.4	%33.6	%29.7	القضاء العسكري
%48.3	%73.1	%58.4	%57.6	القضاء الشرعي
%36.2	%52.2	%43.0	%36.4	النيابة العامة
%34.5	%49.3	%47.0	%45.8	الشرطة المدنية الفلسطينية
%51.7	%50.7	%50.3	%46.6	موظفو المحكمة
%58.6	%53.7	%48.3	%54.2	المحامون/ات
%51.7	%65.7	%46.3	%50.0	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%65.5	%65.7	%64.4	%55.9	نقابة المحامين/ات
%43.1	----	%45.0	----	وزارة العدل
%55.2	----	%52.3	----	ديوان الجريدة الرسمية
%27.6	%58.2	%24.8	%40.7	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة
%27.6	----	%37.6	----	هيئة مكافحة الفساد
%48.3	----	%38.3	----	القضاء الإداري

### 3.5 المحكمة الدستورية

عبر 29% من أعضاء الهيئة التدريسية عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما عبر 43% عن عدم رضاهم. للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

جدول 3.5: درجة الرضا عن أداء المحكمة الدستورية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%42.5	%27.6	%48.3	عدم رضا
%23.2	%22.4	%23.5	محايد/ لا رأي
%29.0	%43.1	%23.5	رضا
%5.3	%6.9	%4.7	لا أعرف
100.0%	%100.0	%100.0	

وفيما يتعلق بوضوح قرارات المحكمة الدستورية العليا وقابليتها للتنفيذ، أشار 66% إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما كلياً أو جزئياً، فيما أشار 34% بعكس ذلك. للمزيد انظر/ ي الجدول أدناه:

جدول 3.5a: وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%14.5	%12.1	%15.4	نعم كلياً
%51.7	%56.9	%49.7	نعم جزئياً
%33.8	%31.0	%34.9	أبداً
%14.5	%12.1	%15.4	لا أعرف
%100.0	%100.0	%100.0	

## سادساً: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

### 1.6 المنظومة القانونية تكفل المساواة وعدم التمييز

تظهر النتائج أن 79% من أعضاء الهيئة التدريسية يعتقدون أن المنظومة القانونية الفلسطينية (تشريعات وقوانين) تكفل المساواة وعدم التمييز إما بشكل كامل أو جزئي، فيما يعتقد 21% عكس ذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.6: المنظومة القانونية تكفل المساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%24.6	%24.1	%24.8	نعم، بشكل كامل
%54.6	%55.2	%54.4	نعم، بشكل جزئي
%15.5	%15.5	%15.4	لا، إلى حد ما
%5.3	%5.2	%5.4	لا، أبداً
%100.0	%100.0	%100.0	

### 2.6 الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

وفيما يتعلق بالأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز، تظهر النتائج أن أهم سبب برأي الهيئة التدريسية يعود إلى أن الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة حيث أشار إلى ذلك 85%، ثم سبب غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز حسب ما أشار 66% من أعضاء الهيئة التدريسية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.6: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%85.0	%91.4	%82.6	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
%61.4	%65.5	%59.7	غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل
%59.7	%59.7	%59.7	غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
%66.2	%75.9	%62.4	غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
%61.4	%72.4	%57.0	غياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية

### 3.6 ارتفاع العنف ضد المرأة خلال جائحة كورونا

وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة خلال جائحة كورونا، أشار 56% من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن العنف الاقتصادي ارتفع خلال جائحة كورونا، كما أشار 51% إلى أن العنف النفسي ارتفع خلال الجائحة، و46% أشاروا إلى ارتفاع العنف الجسدي، و39% أشاروا إلى ارتفاع العنف الجنسي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 3.6: أنواع العنف المرتفع ضد المرأة خلال جائحة كورونا

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
45.9%	44.8%	46.3%	العنف الجسدي (لوي الذراع، شد الشعر، الصفع على الوجه..)
50.7%	51.7%	50.3%	العنف النفسي
38.6%	36.2%	39.6%	العنف الجنسي
56.0%	58.6%	55.0%	العنف الاقتصادي

### 4.6 أسباب العنف ضد المرأة

أما عن أسباب العنف ضد المرأة، فتُظهر النتائج أن أهم سبب يعود إلى الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة،...) حسب ما أشار إلى ذلك 92% من أعضاء الهيئة التدريسية، ثم الأسباب الثقافية والعادات والتقاليد حسب ما أشار 87% إلى ذلك، وعدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة حسب ما أشار 85% من أعضاء الهيئة التدريسية. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 4.6: أسباب العنف ضد المرأة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
92.3%	98.3%	89.9%	الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة،...)
72.9%	74.1%	72.5%	تدني المستوى التعليمي للفاعل (الأزواج، الابن، الأخ،...)
69.6%	72.4%	68.5%	تدني المستوى التعليمي للمعنفات (الزوجة، الأخت، الأم،...)
87.4%	89.7%	86.6%	أسباب ثقافية والعادات والتقاليد (لا نرى في العنف مشكلة)
85.0%	89.7%	83.2%	عدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة
78.7%	86.2%	75.8%	ضعف منظومة المحاسبة والعقاب لمرتكبي أفعال العنف

## رسم بياني 4.6: أسباب العنف ضد المرأة





# استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق



## العينة:

بلغ حجم العينة في استطلاع طلبة كليات الحقوق 623، منها 427 في الضفة الغربية و206 في قطاع غزة.

## أولاً: الوضع العام لكليات الحقوق في فلسطين

### 1.1 انطباعات طلبة كليات الحقوق عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية

طُرح سؤال على طلبة كليات الحقوق بشأن انطباعاتهم عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية وذلك من خلال عرض بعض العبارات عليهم وتزويدهم بالخيارات التالية: أعارض بشدة، أعارض، محايد/لا رأي، أوافق بشدة، لا أعرف. ولغاية التحليل تم دمج الخيارات كما يلي: أعارض بشدة وأعارض ليصبحا معارضة، أوافق وأوافق بشدة ليصبحا موافقة.

أظهرت النتائج أن العبارات التالية حصلت على أعلى نسب موافقة: "كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة" بنسبة موافقة 88%، "البنية التحتية التدريسية في كلية الحقوق التي ادرس بها مقبولة (غرف،التجهيزات)" بنسبة موافقة 87%، "مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها جيدة" بنسبة موافقة 87%. فيما حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة: "تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها" بنسبة موافقة 38%، "تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد" بنسبة موافقة 58%. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:



جدول 1.1: انطباعات الطلبة عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية- الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%88.0	%88.8	%87.6	كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة
%87.2	%91.3	%85.2	البنية التحتية التدريسية في كلية الحقوق التي ادرس بها مقبولة (غرف،التجهيزات,...)
%73.9	%74.3	%73.8	مكتبة كلية الحقوق التي ادرس فيها تناسب الاحتياج
%73.0	%59.7	%79.4	عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق التي ادرس بها كبير بالنسبة إلى حاجة البلد
%67.5	%75.7	%63.5	معايير القبول في كلية الحقوق تحافظ على مستواها الأكاديمي والمهني
%77.6	%74.3	%79.2	رفع مستوى معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلبة
%75.7	%72.3	%77.3	رفع مستوى معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلبة المقبولين
%38.2	%27.7	%43.3	تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها
%76.3	%68.0	%80.3	عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي ادرس بها كافٍ
%86.9	%84.5	%88.1	مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي ادرس بها جيدة
%78.8	%76.2	%80.1	يتم تحفيز الطلبة لإجراء الأبحاث والدراسات
%58.3	%48.5	%63.0	تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد

رسم بياني 1.1: انطباعات الطلبة عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية- الموافقة على العبارات



## 2.1 إصدار الكليات مجلات أو نشرات

أشار 20% من الطلبة إلى أن الكليات تصدر نشرات أو مجلات، فيما أشار 46% منهم إلى أن الكليات لا تصدر نشرات أو مجلات، في حين أن 34% لا يعرفون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.1: إصدار الكليات مجلات أو نشرات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
19.6%	24.8%	17.1%	نعم
46.4%	32.0%	53.4%	لا
34.0%	43.2%	29.5%	لا أعرف
100.0%	100.0%	100.0%	

وحول دورية هذه النشرات أو المجلات، أشار 41% من الطلبة إلى أنها فصلية، و16% أشاروا إلى أنها سنوية، و16% أشاروا إلى أنها شهرية، في حين أن 27% صرحوا بأنهم لا يعرفون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 3.1: إصدار الكليات مجلات أو نشرات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
16.1%	9.8%	20.5%	سنوية
41.1%	58.8%	28.8%	فصلية
16.1%	17.6%	15.1%	شهرية
26.6%	13.7%	35.6%	لا أعرف
100.0%	100.0%	100.0%	

## ثانياً: المناهج في كليات الحقوق الفلسطينية

### 1.2 وصف المنهاج الذي يدرس في كليات الحقوق

أظهرت النتائج أن العبارات التالية حصلت على أعلى نسب موافقة في وصف المنهاج الذي يدرس في كليات الحقوق من وجهة نظر طلبة هذه الكليات: عدد الساعات المعتمدة لدراسة القانون كافية بنسبة موافقة %91، هناك مساقات تركز على أخلاقيات مهنة المحاماة بنسبة موافقة %90، هناك تركيز على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة بنسبة موافقة %86، المنهاج في كلية القانون التي ادرس بها ممتاز بنسبة موافقة %85.

كما وأظهرت النتائج أن أقل نسبة موافقة في وصف المنهاج الذي يدرس في كليات الحقوق من وجهة نظر طلبة هذه الكليات: تنسق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل بنسبة موافقة %50، يوجد تركيز على تقوية اللغات في دراسة الحقوق بنسبة موافقة %52. للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.2: وصف المنهاج الذي يُدرس في كليات الحقوق-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%84.7	%85.9	%84.1	المنهاج في كلية القانون التي ادرس بها ممتاز
%91.3	%94.7	%89.7	عدد الساعات المعتمدة لدراسة القانون كافية
%49.8	%39.3	%54.8	تنسق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل
%69.8	%58.7	%75.2	يركز المنهاج على التدريس النظري ولا يتضمن مساحة كافية للتدريس العملي
%82.5	%71.8	%87.6	الأبحاث القانونية هي متطلب من المنهاج
%79.9	%69.9	%84.8	قرارات المحاكم هي جزء من المنهاج
%63.3	%71.8	%59.3	زيارة المحاكم وحضور جلسات المحاكمة هي جزء من المنهاج
%52.3	%46.6	%55.0	يوجد تركيز على تقوية اللغات في دراسة الحقوق
%86.1	%85.4	%86.4	هناك تركيز على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة
%59.7	%60.7	%59.3	يتم التركيز على النواحي العملية في دراسة الحقوق
%65.6	%57.8	%69.3	هناك وعي بالتكنولوجيا واستخدام الكمبيوتر وأدوات تكنولوجيا المعلومات في إطار المناهج الدراسية
%73.0	%82.5	%68.4	هناك مساق قانوني على الأقل في الكلية بلغة أجنبية
%74.7	%69.4	%77.3	عيادات المساعدة القانونية الجامعية جزءاً من المناهج الدراسية
%79.3	%80.1	%78.9	المشاركة في عيادات المساعدة القانونية الجامعية تقدم للطلاب معرفة عملية بالمهن القانونية
%90.0	%87.9	%91.1	هناك مساقات تركز على أخلاقيات مهنة المحاماة
%77.4	%78.6	%76.8	المنهاج مواكب للتطورات الحاصلة في قطاع العدالة (مثلاً التشريعات الجديدة، القانون الدولي)،

## 2.2 وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدرس في كليات الحقوق

أعرب 84% من الطلبة عن موافقتهم على عبارة " يتضمن المنهاج دور مؤسسات العدالة المختلفة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين " (81% في الضفة، 76% في القطاع) و83% عن موافقتهم على عبارة " تضمين الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها/ انضمت إليها دولة فلسطين إلى المساق التدريسي"، و82% أعربوا عن موافقتهم على عبارة " الأبحاث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان هي متطلب من المنهاج". للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

### جدول 2.2 وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدرس في كليات الحقوق-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
82.1%	74.3%	85.9%	الأبحاث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان هي متطلب من المنهاج
72.8%	73.8%	72.4%	التركيز على ضمان المحاكمات العادلة للفئات المهمشة والمساعدة القانونية هي جزء من المنهاج
83.1%	88.3%	80.6%	تضمين الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها/ انضمت إليها دولة فلسطين إلى المساق التدريسي
84.0%	85.9%	83.1%	تضمين سياسات دولة فلسطين وآليات حقوق الإنسان الفاعلة في المنهاج
79.5%	76.2%	81.0%	يتضمن المنهاج دور مؤسسات العدالة المختلفة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين

## رسم بياني 2.2: وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدرس في كليات الحقوق- الموافقة على العبارات



## 3.2 وصف أسلوب التدريس في كليات الحقوق الفلسطينية

أعرب 81% من الطلبة عن موافقتهم على أنه يتم تدريس التشريعات الفلسطينية في كليات الحقوق الفلسطينية، وأشار 86% إلى أنهم يزورون المحاكم أثناء دراستهم الجامعية كجزء من المتطلبات، فيما أعرب 77% عن موافقتهم على أنه يتم العمل على قرارات المحاكم في المساقات التدريسية. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 3.2: وصف أسلوب التدريس في كليات الحقوق الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
65.9%	52.9%	72.1%	يتم التركيز على البحوث العلمية
77.1%	69.4%	80.8%	يتم العمل على قرارات المحاكم في المساقات التدريسية
58.6%	54.9%	60.4%	يتم التركيز على الجانب العملي من دراسة القانون
86.1%	93.7%	82.4%	أزور المحاكم أثناء دراستي الجامعية كجزء من متطلبات الدراسة
91.2%	91.3%	91.1%	يتم تدريس التشريعات الفلسطينية في كليات الحقوق الفلسطينية

## ثالثاً: مستوى طلبه كليات الحقوق

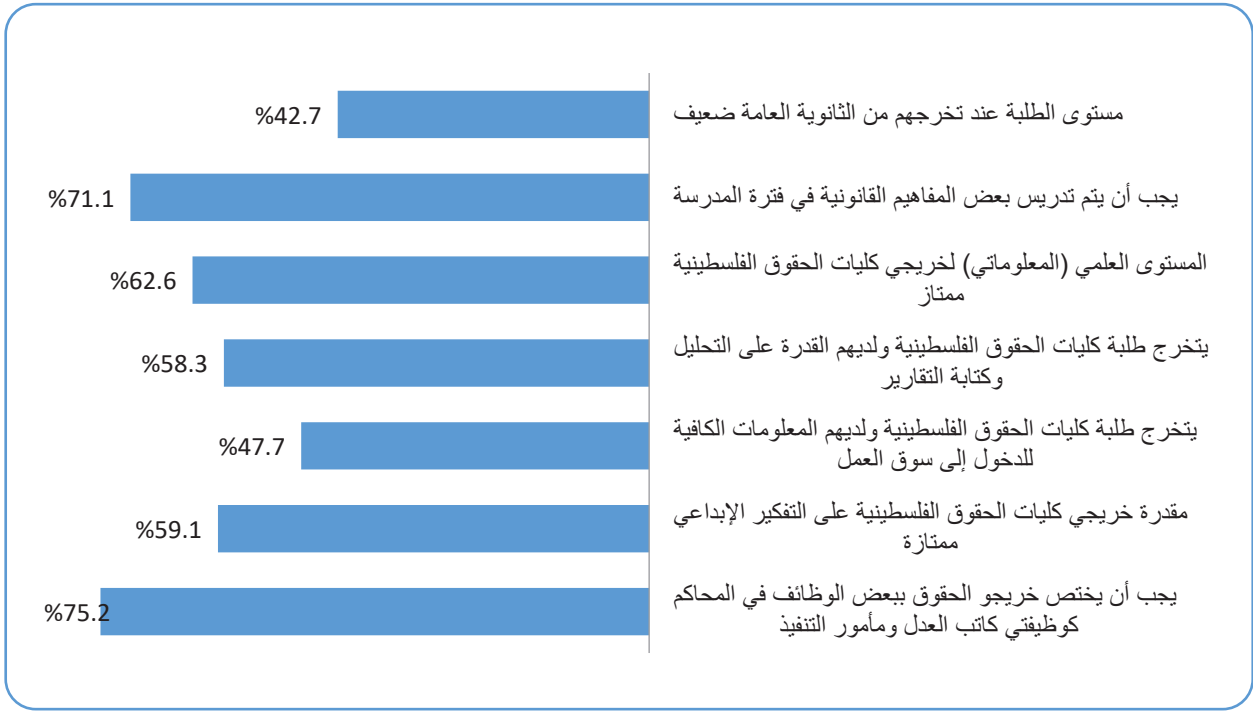
### 1.3 وصف مستوى طلبه كليات الحقوق

أشار 71% من الطلبة إلى ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة، فيما عبر 75% عن موافقتهم على عبارة "يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل ومأمور التنفيذ. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 1.3: وصف مستوى طلبه كليات الحقوق

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
42.7%	23.3%	52.0%	مستوى الطلبة عند تخرجهم من الثانوية العامة ضعيف
71.1%	72.8%	70.3%	يجب أن يتم تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة
62.6%	57.8%	64.9%	المستوى العلمي (المعلوماتي) لخريجي كليات الحقوق الفلسطينية ممتاز
58.3%	49.0%	62.8%	يتخرج طلبه كليات الحقوق الفلسطينية ولديهم القدرة على التحليل وكتابة التقارير
47.7%	36.4%	53.2%	يتخرج طلبه كليات الحقوق الفلسطينية ولديهم المعلومات الكافية للدخول إلى سوق العمل
59.1%	54.9%	61.1%	مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على التفكير الإبداعي ممتازة
75.2%	67.5%	78.9%	يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل ومأمور التنفيذ

## رسم بياني 1.3: وصف مستوى طلبة كليات الحقوق-الموافقة على العبارات



## 2.3 خريجو الجامعات وقدراتهم

أشار 52% من الطلبة إلى أن خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا بأفضل من خريجي الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث، فيما أشار 28% إلى أن خريجي الجامعات من الخارج أكثر قدرة على ذلك و20% لا يعرفون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 2.3 خريجو الجامعات من خارج البلاد أكثر مقدرة على التحليل وكتابة الأبحاث

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%28.3	%28.2	%28.3	نعم
%51.8	%49.0	%53.2	لا
%19.9	%22.8	%18.5	لا أعرف
%100.0	%100.0	%100.0	

وفيما يتعلق بأسباب التفاوت بالقدرات لدى مستوى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات الفلسطينية لمن أشاروا إلى أن خريجي الجامعات في الخارج أكثر قدرة، أشار 88% من الطلبة إلى أن نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة، فيما أشار 77% إلى أن السبب يعود إلى الأساليب التدريسية المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، و72% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 3.3: أسباب التفاوت في مستوى خريجي الجامعات خارج البلاد وخريجي الجامعات الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%72.1	%74.1	%71.1	اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة)
%88.3	%93.1	%86.0	نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى لتطوير الطلبة
%77.1	%79.3	%76.0	أساليب التدريس المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية



## رابعاً: استخدام تكنولوجيا المعلومات

### 1.4 الاطلاع بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية) واستخدامها

صرح 66% من الطلبة بأنهم على اطلاع بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الالكتروني للجريدة الرسمية) (79% في الضفة، 37% في القطاع). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.4: الاطلاع على قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%65.6	%37.4	%79.2	نعم
%34.4	%62.6	%20.8	لا
%100.0	%100.0	%100.0	

وحول استخدام قواعد البيانات هذه، صرح 79% من الطلبة بأنهم يستخدمونها إما بشكلٍ دائمٍ أو أحياناً، للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 2.4: استخدام قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%31.3	%1.3	%38.2	دائماً
%48.0	%48.1	%47.9	أحياناً
%20.7	%50.6	%13.9	لا
%100.0	%100.0	%100.0	

## 2.4 وصف قواعد البيانات القانونية

### 1.2.4 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)

أعرب 83% من الطلبة المستخدمين لقاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية) عن موافقتهم على كافة العبارات التي تصف العبارات وبنفس النسبة (80% في الضفة الغربية مقابل 96% في قطاع غزة). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.2.4: وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني) - الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%82.6	%95.7	%79.6	قاعدة البيانات أداة أساسية لدراسك
%82.6	%95.7	%79.6	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
%82.6	%95.7	%79.6	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
%82.6	%95.7	%79.6	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
%82.6	%95.7	%79.6	تغطي قاعدة البيانات مناحي فقهية بشكل كافٍ
%82.6	%95.7	%79.6	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

وفيما يتعلق بمدى رضا الطلبة عن قاعدة البيانات القانونية هذه، أعرب %90 عن رضاهم.

#### 2.2.4 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

أعرب %89 من الطلبة المستخدمين لقاعدة البيانات القانونية (المقتفي) عن موافقتهم على كافة العبارات التي تصف العبارات وبنفس النسبة (%92 في الضفة الغربية مقابل %96 في قطاع غزة). للمزيد انظر/ الجدول أدناه:

#### جدول 2.2.4: وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) - الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%89.3	%63.6	%92.1	قاعدة البيانات أداة أساسية لدراسك
%89.3	%63.6	%92.1	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
%89.3	%63.6	%92.1	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
%89.3	%63.6	%92.1	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
%89.3	%63.6	%92.1	تغطي قاعدة البيانات مناحي فقهية بشكل كافٍ
%89.3	%63.6	%92.1	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

وفيما يتعلق بمدى رضا الطلبة عن قاعدة البيانات القانونية هذه، أعرب %96 عن رضاهم.

## 3.2.4 وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام)

أعرب 89% من الطلبة المستخدمين لقاعدة البيانات القانونية (المقتفي) عن موافقتهم على كافة العبارات التي تصف العبارات وبنفس النسبة (92% في الضفة الغربية مقابل 96% في قطاع غزة). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 3.2.4: وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام)-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%84.8	%71.4	%85.4	قاعدة البيانات أداة أساسية لدراسك
%84.8	%71.4	%85.4	قاعدة البيانات سهلة الاستعمال
%84.8	%71.4	%85.4	يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام
%84.8	%71.4	%85.4	تحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات والأحكام القضائية
%84.8	%71.4	%85.4	تغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ
%84.8	%71.4	%85.4	التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه

وفيما يتعلق بمدى رضا الطلبة عن قاعدة البيانات القانونية هذه، أعرب 94% عن رضاهم.

## 3.4 الاطلاع على نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) واستخدامه

صرح 26% من الطلبة بأنهم على اطلاع بوجود نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) (35% في الضفة، 7% في القطاع). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 3.4: الاطلاع على نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) واستخدامه

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%25.6	%6.8	%34.7	نعم
%74.4	%93.2	%65.3	لا
%100.0	%100.0	%100.0	

## 4.4 وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان)

أشار 63% من الطلبة إلى أن نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) ساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء، فيما أشار 67% إلى أن النظام ساهم في زيادة فاعلية نظام القضاء و60% أشاروا إلى أن النظام هذا ساهم في زيادة شفافية نظام القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 4.4: وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) - الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%63.4	%50.0	%64.6	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة وتيرة عمل القضاء
%66.5	%64.3	%66.7	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة فاعلية نظام القضاء
%60.2	%57.1	%60.5	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة شفافية نظام القضاء

### خامساً: نظرة الطلبة في كليات الحقوق لوضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

#### 1.5 وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

يرى %49 من طلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية (%52 في الضفة و%45 في غزة)، ويرى %47 منهم أن الوساطة والمحسوبية أساس التعيين في القضاء (%52 في الضفة و%45 في غزة)، ويرى %28 منهم أن القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد (%23 في الضفة و%38 في غزة)، ويرى %25 منهم أن الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (%23 في الضفة و%38 في غزة)، ويرى %45 منهم أن مؤسسات أجهزة العدالة مستقلة وفاعلة (%42 في الضفة و%60 في غزة)، ويرى %49 منهم أن القضاة الفلسطينيين مستقلون (%45 في الضفة و%55 في غزة)، ويرى %49 منهم أن أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلون (نفس النسبة في الضفة والقطاع)، ويرى %40 منهم أن وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر (%35 في الضفة و%51 في غزة)، ويرى %37 منهم أن التعيين في القضاء حالياً يتسم بالشفافية (%32 في الضفة و%46 في غزة)، ويرى %58 منهم أن جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (نفس النسبة في الضفة والقطاع)، ويرى %51 منهم أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية (%53 في الضفة و%49 في غزة). للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.5: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على العبارات

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%45.3	%51.5	%42.4	مؤسسات/ أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
%49.4	%59.7	%44.5	القضاة الفلسطينيون مستقلون
%49.1	%49.5	%48.9	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
%40.3	%51.0	%35.1	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
%36.7	%45.6	%32.3	يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية
%49.3	%56.3	%45.9	يتم تعيين القضاة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم
%46.9	%45.6	%47.5	الواسطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي
%49.3	%44.7	%51.5	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية
%27.5	%37.9	%22.5	القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد
%24.8	%28.2	%23.2	لشرطة المدنية الفلسطينية نزيه ولا يوجد فساد فيها
%66.0	%70.9	%63.7	المستوى المهني للقضاة جيد
%63.7	%66.0	%62.5	المستوى المهني لأعضاء النيابة العامة جيد
%69.2	%69.9	%68.9	المستوى المهني للمحامين جيد
%62.2	%71.8	%57.6	مؤسسات العدالة الفلسطينية فعالة
%63.3	%71.4	%59.5	الشرطة المدنية الفلسطينية فعالة
%64.8	%66.5	%63.9	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%63.2	%65.0	%62.3	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%74.4	%72.8	%75.2	مؤسسات العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
%73.0	%69.4	%74.7	الأجهزة الأمنية الفلسطينية حساسة/مراعية لقضايا الأطفال
%57.7	%57.8	%57.6	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
%51.3	%49.0	%52.5	ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة

## 1.5 a وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على العبارات (مقارنة 2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج الاستطلاع السابق 2021 يلاحظ انخفاض في الضفة الغربية في نسبة الموافقة على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي، حيث انخفضت من 53% إلى 48%، ووضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر من 45% إلى 35%، وأن التعيين بالقضاء يتسم بالشفافية من 40% إلى 32%.

أما في قطاع غزة، فيلاحظ استقرار في نسب الموافقة على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي (46%)، وموضوع خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية انخفضت بنسبة من 55% إلى 45%، وارتفعت بنسبة محدودة من يرون أن التعيين بالقضاء يتسم بالشفافية من 43% إلى 46%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.5 a: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة-الموافقة على بعض العبارات (مقارنة 2021-2023)

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
51.0%	53.0%	35.1%	44.6%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
45.6%	42.8%	32.3%	40.4%	يتسم التعيين في القضاء حالياً بالشفافية
56.3%	57.2%	45.9%	48.0%	يتم تعيين القضاة حالياً بناء على علمهم وخبرتهم
45.6%	46.6%	47.5%	52.7%	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي
44.7%	54.9%	51.5%	58.4%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية
37.9%	39.4%	22.5%	28.3%	القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد

## 2.5 الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

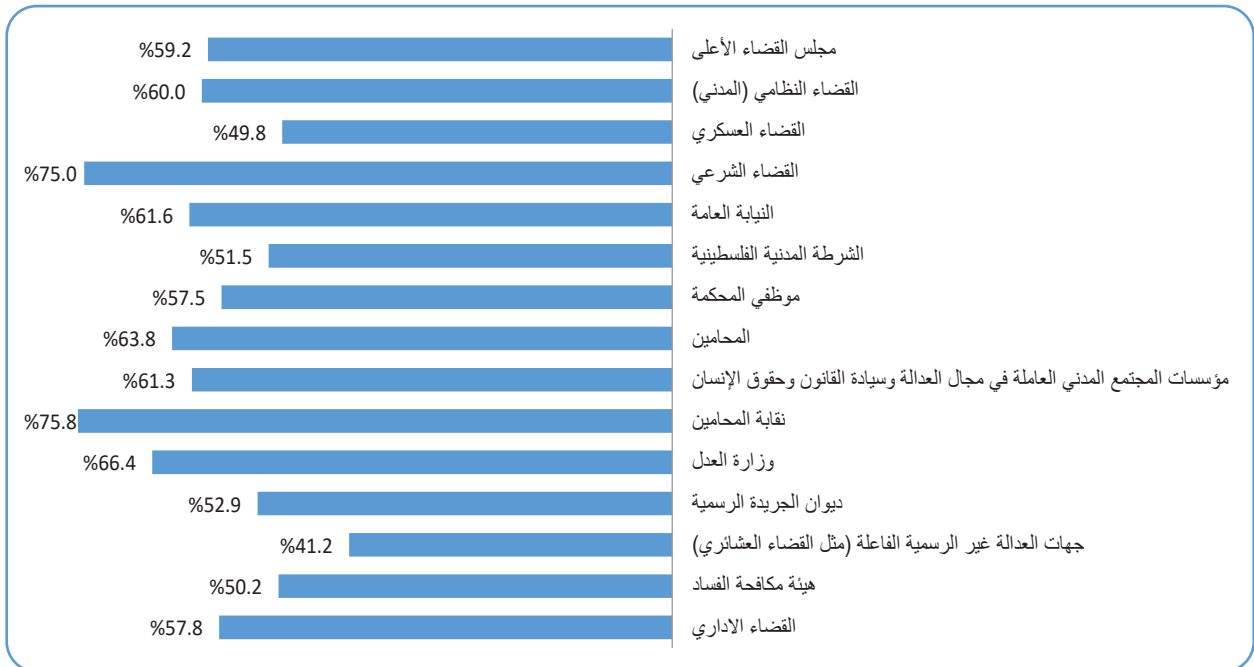
حصلت نقابة المحامين على أعلى ثقة من قبل الطلبة بنسبة 76%، والقضاء الشرعي بنسبة 75%، ثم مجلس القضاء الأعلى بنسبة 69%، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان بنسبة 61%، والقضاء النظامي المدني بنسبة 60%.

فيما حصلت جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة على أدنى ثقة وبنسبة 41%. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 2.5: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%59.2	%78.6	%49.9	مجلس القضاء الأعلى
%60.0	%76.7	%52.0	القضاء النظامي (المدني)
%49.8	%56.3	%46.6	القضاء العسكري
%75.0	%75.7	%74.7	القضاء الشرعي
%61.6	%67.0	%59.0	النيابة العامة
%51.5	%48.1	%53.2	الشرطة المدنية الفلسطينية
%57.5	%61.7	%55.5	موظفي المحكمة
%63.8	%58.7	%66.3	المحامين
%61.3	%66.5	%58.8	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%75.8	%83.0	%72.4	نقابة المحامين
%66.4	%79.6	%60.0	وزارة العدل
%52.9	%47.6	%55.5	ديوان الجريدة الرسمية
%41.2	%44.7	%39.6	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)
%50.2	%51.0	%49.9	هيئة مكافحة الفساد
%57.8	%71.8	%51.1	القضاء الإداري

رسم بياني 2.5: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة



## 2.5 a الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة (مقارنة 2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق 2023 يتضح أن هناك انخفاضاً واضحاً بمستوى الثقة بمجلس القضاء الأعلى من 69% باستطلاع 2021 إلى 59% بالاستطلاع الحالي (2023)، والقضاء النظامي (المدني) من 68% إلى 80%، والقضاء العسكري من 55% إلى 50%، والقضاء الشرعي من 79% إلى 75%. أما باقي المؤسسات فلا يوجد تغيير واضح بنسبة الثقة وبقيت كما هي تقريباً. للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

### جدول 2.5 a: الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة (مقارنة 2021-2023)

2023	2021	
%59.2	%68.5	مجلس القضاء الأعلى
%60.0	%67.8	القضاء النظامي (المدني)
%49.8	%55.1	القضاء العسكري
%75.0	%79.1	القضاء الشرعي
%61.6	%61.8	النيابة العامة
%51.5	%52.1	الشرطة المدنية الفلسطينية
%57.5	%58.2	موظفو المحكمة
%63.8	%64.5	المحامون
%61.3	%65.8	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%75.8	%71.8	نقابة المحامين
%41.2	%44.3	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة

## 3.5 المحكمة الدستورية

عبر 36% من الطلبة عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما عبر 22% عن عدم رضاهم، فيما بلغت نسبة المحايدون الذين ولم يبدوا رأياً 18%، وأولئك الذين أبدوا عدم معرفتهم 24%. للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

### جدول 3.5: درجة الرضا عن أداء المحكمة الدستورية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%22	%12	%27	عدم رضا
%18	%15	%19	محايد/ لا رأي
%36	%40	%34	رضا
%24	%33	%20	لا أعرف
%100	%100	100%	



وحول وضوح قرارات المحكمة الدستورية العليا وقابليتها للتنفيذ، أشار 71% إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما كلياً أو جزئياً، فيما أشار 29% بعكس ذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 3.5 a : وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%18.2	%29.1	%12.9	نعم كلياً
%52.9	%39.8	%59.3	نعم جزئياً
%28.9	%31.1	%27.9	أبداً
%100.0	%100.0	%100.0	

## سادساً: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

### 1.6 المنظومة القانونية تكفل المساواة وعدم التمييز

تظهر النتائج أن 76% من الطلبة يعتقدون أن المنظومة القانونية الفلسطينية (تشريعات وقوانين) تكفل المساواة وعدم التمييز إما بشكل كامل أو جزئي، فيما يعتقد 24% عكس ذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.6: المنظومة القانونية تكفل المساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%22.6	%28.6	%19.7	نعم، بشكل كامل
%52.9	%49.0	%54.8	نعم، بشكل جزئي
%19.4	%18.4	%19.9	لا، إلى حد ما
%5.1	%3.9	%5.6	لا، أبداً
%100.0	%100.0	%100.0	

### 2.6 الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

وفيما يتعلق بالأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز، تظهر النتائج أن أهم سبب برأي الطلبة يعود إلى أن الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة حيث أشار إلى ذلك 82%، وسبب غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز حسب ما أشار 69% من الطلبة، وغياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل بنفس النسبة (69%) من الطلبة لذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 2.6: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%81.8	%79.1	%83.1	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
%69.0	%64.6	%71.2	غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل
%68.1	%63.6	%70.3	غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
%68.7	%63.6	%71.2	غياب/ ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
%66.7	%67.0	%66.5	غياب/ ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية

## 3.6 ارتفاع العنف ضد المرأة خلال جائحة كورونا

وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة خلال جائحة كورونا، أشار 63% من الطلبة إلى أن العنف الاقتصادي ارتفع خلال جائحة كورونا، كما أشار 60% إلى أن العنف النفسي ارتفع خلال الجائحة، و53% أشاروا إلى ارتفاع العنف الجسدي، و40% أشاروا إلى ارتفاع العنف الجنسي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 3.6: أنواع العنف المرتفع ضد المرأة خلال جائحة كورونا

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%52.6	%53.9	%52.0	العنف الجسدي (لوي الذراع، شد الشعر، الصفع على الوجه،...)
%59.7	%58.7	%60.2	العنف النفسي
%40.1	%38.8	%40.7	العنف الجنسي
%62.6	%75.2	%56.4	العنف الاقتصادي

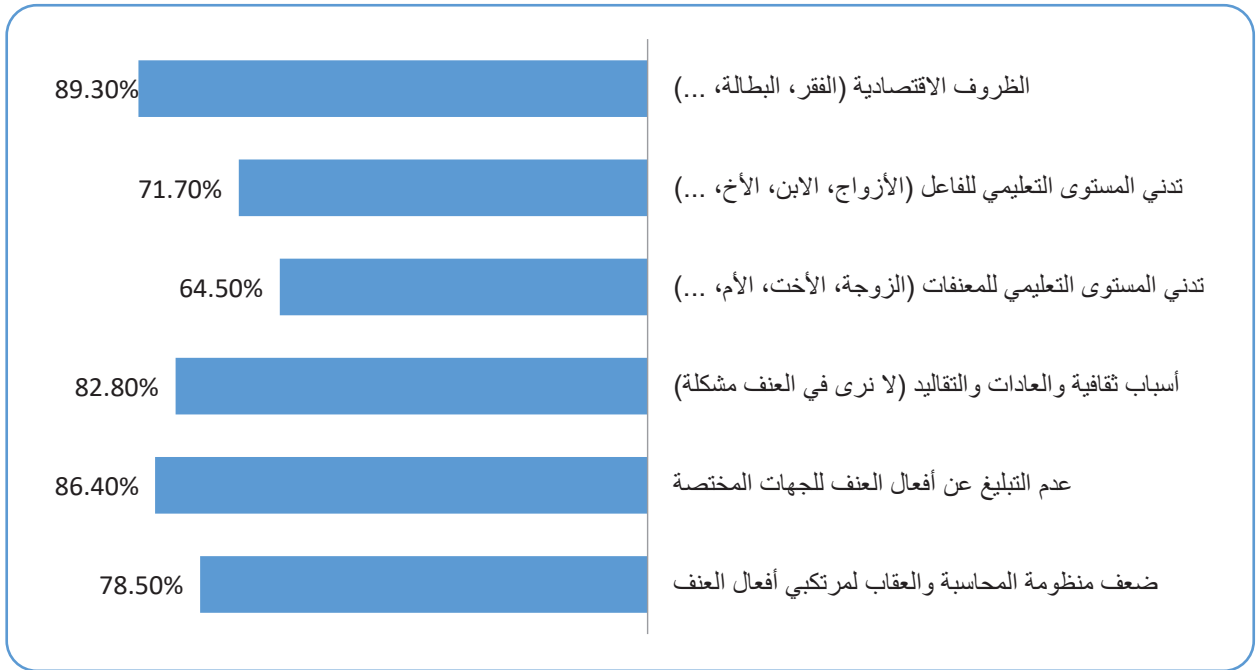
## 4.6 أسباب العنف ضد المرأة

أما عن أسباب العنف ضد المرأة، فتظهر النتائج أن أهم سبب يعود إلى الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة، ...) حسب ما أشار 89% من الطلبة إلى ذلك، وعدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة حسب ما أشار 86%، ثم أن ذلك يعود للأسباب الثقافية والعادات والتقاليد حسب ما أشار 83% إلى ذلك، من الطلبة. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

## جدول 4.6: أسباب العنف ضد المرأة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%89.3	%95.6	%86.2	الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة، ...)
%71.7	%76.7	%69.3	تدني المستوى التعليمي للفاعل (الأزواج، الابن، الأخ، ...)
%64.5	%69.4	%62.1	تدني المستوى التعليمي للمعنفات (الزوجة، الأخت، الأم، ...)
%82.8	%84.5	%82.0	أسباب ثقافية والعادات والتقاليد (لا نرى في العنف مشكلة)
%86.4	%86.4	%86.4	عدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة
%78.5	%77.7	%78.9	ضعف منظومة المحاسبة والعقاب لمرتكبي أفعال العنف

## رسم بياني 4.6: أسباب العنف ضد المرأة





استطلاع آراء  
المحامين/ات  
المزاولين/ات  
للمهنة



## العينة:

بلغ حجم العينة في استطاع المحامين المزاويلن 670، منها 488 في الضفة الغربية و182 قطاع غزة.

### 1: تقييم مستوى المحامين الفلسطينيين

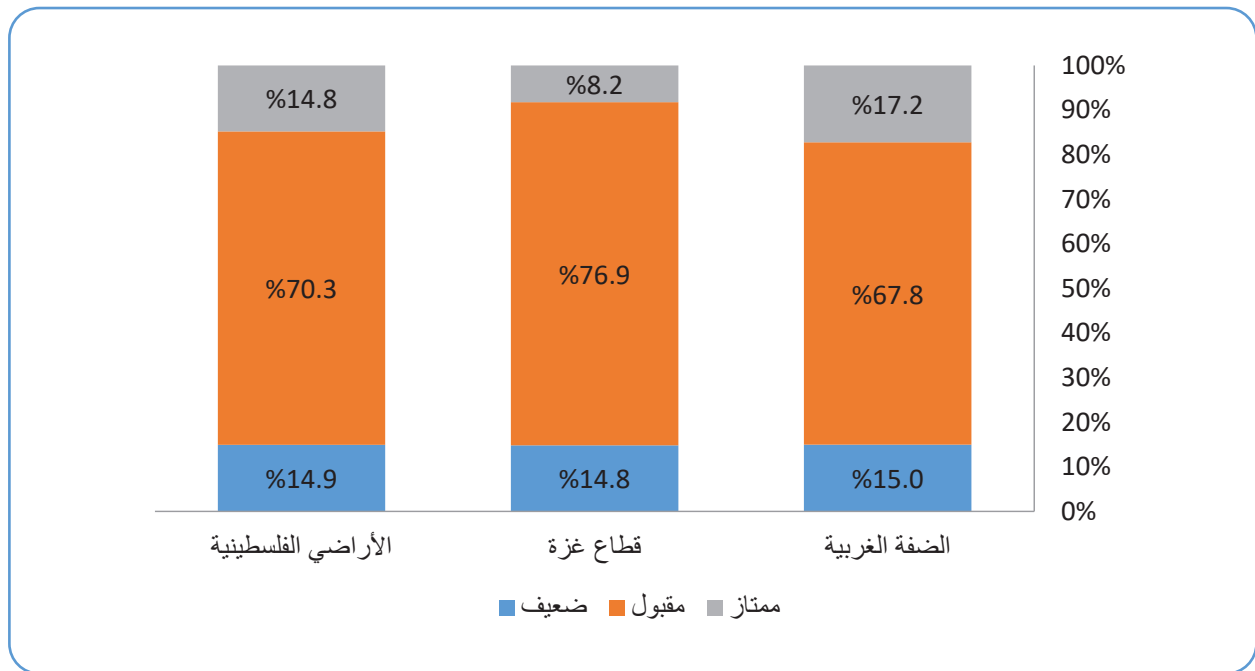
#### 1.1 مستوى المحامين

صرح 15% من المحامين المزاويلن للمهنة أن مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز، فيما أشار 70% إلى أنه مقبول، و15% إلى أنه ضعيف. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 1.1: مستوى المحامين

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%14.9	%14.8	%15.0	ضعيف
%70.3	%76.9	%67.8	مقبول
%14.8	%8.2	%17.2	ممتاز
%100.0	%100.0	%100.0	

#### رسم بياني 1.1: مستوى المحامين



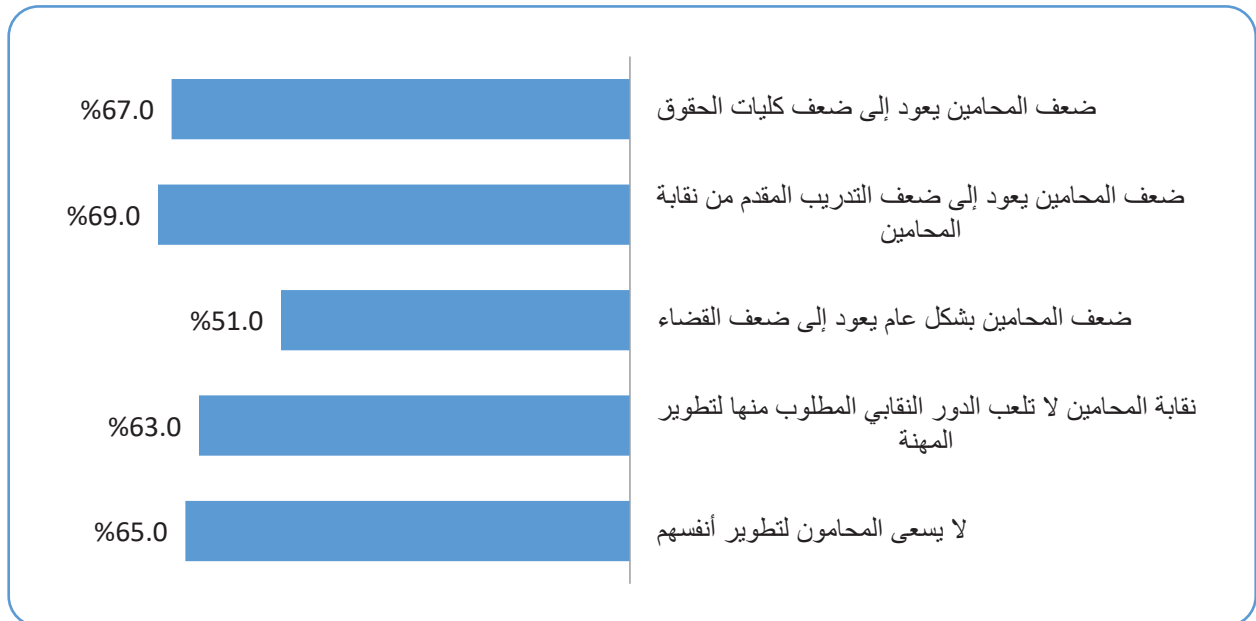
## 2.1 أسباب ضعف المحامين

أشار 65% من الذين صرحوا إلى أن مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيف أن السبب يعود إلى عدم السعي لتطوير أنفسهم (60% في الضفة، 78% في القطاع)، وسبب ضعف التدريب المقدم من نقابة المحامين حسب ما صرح 69% منهم (75% في الضفة، 52%)، كما يعزو 63% أن سبب ذلك يعود إلى أن نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (73% في الضفة، 37% في القطاع). للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

### جدول 2.1: أسباب ضعف المحامين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%67.0	%70.4	%65.8	ضعف المحامين يعود إلى ضعف كليات الحقوق
%69.0	%51.9	%75.3	ضعف المحامين يعود إلى ضعف التدريب المقدم من نقابة المحامين
%51.0	%37.0	%56.2	ضعف المحامين بشكل عام يعود إلى ضعف القضاء
%63.0	%37.0	%72.6	نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة
%65.0	%77.8	%60.3	لا يسعى المحامون لتطوير أنفسهم

### رسم بياني 2.1: أسباب ضعف المحامين



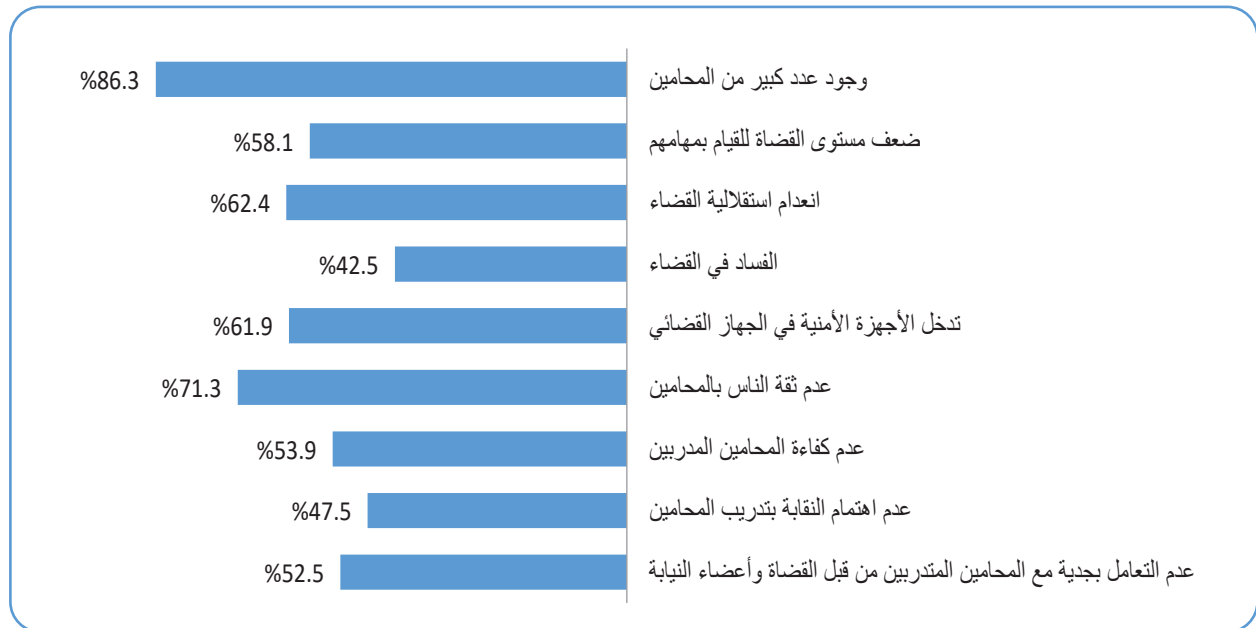
### 3.1 إشكالات مهنة المحاماة

يرى 62% من المحامين المزاويلين أن أبرز الإشكالات التي تواجه مهنة المحاماة تتمثل في تدخل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي، ونفس النسبة (62%) يرون في انعدام استقلالية القضاء الإشكال الأبرز، و69% يرون ذلك في ضعف مستوى القضاة للقيام بمهامهم، و43% منهم يرون في الفساد في القضاء الإشكال الأبرز. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 3.1: إشكالات مهنة المحاماة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
86.3%	85.7%	86.5%	وجود عدد كبير من المحامين
58.1%	58.8%	57.8%	ضعف مستوى القضاة للقيام بمهامهم
62.4%	61.5%	62.7%	انعدام استقلالية القضاء
42.5%	47.8%	40.6%	الفساد في القضاء
61.9%	56.6%	63.9%	تدخل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي
71.3%	79.1%	68.4%	عدم ثقة الناس بالمحامين
53.9%	50.0%	55.3%	عدم كفاءة المحامين المدربين
47.5%	36.8%	51.4%	عدم اهتمام النقابة بتدريب المحامين
52.5%	57.7%	50.6%	عدم التعامل بجدية مع المحامين المتدربين من قبل القضاة وأعضاء النيابة

رسم بياني 3.1: إشكالات مهنة المحاماة





#### 4.1 حل مشكلة الارتفاع في عدد المحامين

وبشأن الإجراءات لحل إشكال وجود عدد كبير من المحامين، أشار 92% من المحامين إلى أن أهم إجراء يمكن أن يتخذ هو الحد من قبول الطلبة في كليات الحقوق، كما أشاروا نفس النسبة (76%) من المحامين لكل سبب من الأسباب التالية: أن أهم إجراء هو أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحد من عدد المتدربين الذين يجتازونه، وأن تحد النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني، وأن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

##### جدول 4.1: حل مشكلة الارتفاع في عدد المحامين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%76.0	%69.9	%78.2	أن تحد النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني
%76.3	%71.8	%78.0	أن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين
%75.6	%66.0	%79.1	أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحد من عدد المتدربين الذين يجتازونه
%91.5	%92.9	%91.0	على كليات الحقوق أن تحد من عدد الطلبة المقبولين

#### 5.1 مهنة المحاماة والمساواة بين الجنسين

بخصوص المساواة بين الجنسين في مهنة المحاماة، أشار 82% من المحامين إلى أن عدد المحاميات كافٍ، فيما أشار 66% من المحامين إلى أنه لا يوجد فرق بين مهارات وقدرات المحاميات والمحامين، كما أشار 58% إلى أن صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة، فيما أشار 51% من المحامين إلى أن عدد النساء في مجلس إدارة نقابة المحامين كافٍ. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

##### جدول 5.1: مهنة المحاماة والمساواة بين الجنسين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%83.4	%78.0	%85.5	عدد المحاميات الإناث كافٍ
%60.7	%59.3	%61.3	عدد النساء في مجلس إدارة نقابة المحامين كافٍ
%39.1	%41.2	%38.3	العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
%52.7	%54.9	%51.8	صعوبة الوصول للتوازن ما بين الحياة والعمل في هذه المهنة تحول دون ممارسة المرأة هذه المهنة
%66.9	%56.6	%70.7	لا فرق بين مهارات وقدرات المحاميات والمحامين
%36.0	%37.9	%35.2	مهنة المحاماة توصف على أنها مهنة الرجال

%45.5	%43.4	%46.3	يفضل الزبون العمل دائماً مع المحامين الرجال
%21.9	%15.4	%24.4	يتعامل القضاة بجدية أقل في القضايا التي تعمل بها المحاميات

## 2: دور نقابة المحامين الفلسطينية

### 1.2 الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية

أشار 84% من المحامين إلى أن النقابة تعمل على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم مهنة المحاماة، و76% أشاروا إلى أن النقابة تعمل على تطوير أخلاقيات وسلوكيات المهنة، فيما أشار 71% على أنه يجب على النقابة تفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.2: الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%39.0	%36.3	%40.0	يتم التشاور بشكل مستمر مع النقابة عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة
%47.5	%44.0	%48.8	تلعب نقابة المحامين دوراً مميزاً في الحياة السياسية الفلسطينية
%76.4	%72.0	%78.1	تعمل النقابة على تطوير أخلاقيات وسلوكيات المهنة
%84.0	%83.0	%84.4	تعمل النقابة على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم مهنة المحاماة
%44.0	%59.3	%38.3	نقابة المحامين مسيسة
%70.6	%79.7	%67.2	على نقابة المحامين تفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد للمحامين
%35.4	%53.8	%28.5	نقابة المحامين محتكرة لمجموعة معينة من المحامين
%38.5	%38.5	%38.5	الهيئة العامة للنقابة ضعيفة
%54.5	%54.9	%54.3	يجب أن تتم مراجعة هيكلية النقابة
%79.9	%80.8	%79.5	تتابع النقابة الشكاوى التي تقدم ضد المحامين بجدية
%39.1	%50.6	%34.5	تتعامل النقابة بالوساطة والمحسوبة
%58.1	%54.9	%59.4	على نقابة المحامين أن تحدد عدد الوكالات العامة للشركات والمؤسسات لكل محام

### 2.2 الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية

أشار 91% من المحامين إلى أن دور النقابة يجب أن يكون للدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، كما أشار 89% إلى أن دور النقابة يجب أن يكون في مجال نشر الثقافة القانونية، كذلك أشار 90% إلى أن

الدور يجب أن يكون في مجال تنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة (مجلس القضاء، النيابة العامة، وزارة العدل)، و89% أشاروا إلى أن الدور يجب أن يتركز في مجال تنشيط البحث القانوني. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.2: الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%91.9	%96.2	%90.4	تدريب وتطوير المحامين ومهنة المحاماة
%84.8	%79.1	%86.9	المشاركة في مشاورات متعلقة بتطوير التشريعات لتيسير عمل قطاع العدالة
%91.3	%87.4	%92.8	الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين
%73.1	%74.7	%72.5	المشاركة في الحياة السياسية
%90.0	%85.7	%91.6	تنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة (مجلس القضاء، النيابة العامة، وزارة العدل)
%85.1	%85.2	%85.0	تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضاء النقابة
%89.1	%92.3	%87.9	تنشيط البحث القانوني
%89.1	%89.6	%88.9	نشر الثقافة القانونية
%80.6	%73.6	%83.2	المساهمة في وصول الفئات المهمشة لخدمات المساعدة القانونية

### 3: برنامج التدريب

#### 1.3 وصف برامج التدريب للمحامين المتدربين في فلسطين

وافق 90% من المحامين على عبارة "المحامون المتدربون يواجهون صعوبات في العثور على محامٍ مزاوول لتدريبهم"، ووافق على عبارة "يجب تخصيص راتب للمحامي المتدرب" بنسبة 82%، فيما أشار 76% إلى أنه يجب توفير التدريب الأولي للمتدربين المحامين من قبل معهد تابع للنقابة متخصص، للمزيد أنظر/ي الجدول أدناه.

#### جدول 1.3: وصف برامج التدريب للمحامين المتدربين في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
31.2%	31.3%	31.1%	مدة التدريب طويلة
59.1%	62.1%	58.0%	برامج تدريب المحامين تلبى حاجة المحامين المتدربين لمزاولة المهنة
71.6%	61.0%	75.6%	يجب إسناد مسؤولية التدريب للمحامين من قبل معهد متخصص
90.3%	86.3%	91.8%	يواجه المحامون المتدربون صعوبات في العثور على محامٍ مزاوول لتدريبهم
45.1%	42.3%	46.1%	المحامي المزاوول لا يقوم بتدريب المحامين المتدربين بشكل جيد
50.7%	46.2%	52.5%	يجب توفير تدريب مستمر لجميع المحامين كمتطلب تجديد رخصة مزاولة المهنة
51.3%	46.7%	53.1%	التدريب الأولي الذي تقدمه النقابة للمحامين المتدربين غير كافٍ
75.7%	73.6%	76.4%	يجب توفير التدريب الأولي للمتدربين المحامين من قبل معهد تابع للنقابة متخصص
32.4%	30.2%	33.2%	يجب الاستعاضة عن التدريب لدى المحامين أو جزء منه بالحصول على دبلوم جامعي
81.6%	71.4%	85.5%	يجب تخصيص راتب للمحامي المتدرب

## 4: كليات الحقوق في فلسطين

## 1.4 وصف كليات الحقوق في فلسطين

أعرب 87% من المحامين عن موافقتهم على وجوب تعزيز معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلاب المقبولين لدى الجامعات، كما أعرب 89% عن موافقتهم على وجوب تعزيز معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلاب.

تظهر النتائج أن أقل نسبة موافقة جاءت لعبارة "عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق جيد بالنسبة إلى حاجة البلد" بنسبة 26%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.4: وصف كليات الحقوق في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
41.9%	33.5%	45.1%	كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة
26.4%	15.9%	30.3%	عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق جيد بالنسبة إلى حاجة البلد
38.4%	33.0%	40.4%	معايير القبول في كليات الحقوق تحافظ على مستواها الأكاديمي والمهني
86.9%	85.2%	87.5%	يجب تعزيز معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلاب
89.1%	86.8%	90.0%	يجب تعزيز معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلاب المقبولين
39.3%	33.5%	41.4%	تقوم الكليات بالتنسيق مع نقابة المحامين الفلسطينيين بتدريب المحامين المتخرجين حديثاً

## 5: كليات الحقوق في فلسطين

### 1.5 مستوى طلبة كليات الحقوق

أعرب 75% من المحامين عن موافقتهم على عبارة "يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل وأمور التنفيذ"، و36% أعربوا عن موافقتهم على عبارة "مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على كتابة الأبحاث القانونية وإعداد دراسات ممتازة"، فيما حصلت عبارة "يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية وهم قادرون على الدخول إلى سوق العمل" على أقل نسبة موافقة 16%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.5: مستوى طلبة كليات الحقوق

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
30.3%	13.7%	36.5%	يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية ولديهم القدرة على التحليل والاستنباط
16.4%	8.8%	19.3%	يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية وهم قادرون على الدخول إلى سوق العمل
35.5%	18.7%	41.8%	مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على كتابة الأبحاث القانونية وإعداد دراسات ممتازة
37.8%	22.0%	43.6%	مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على التفكير الإبداعي والتحليل الممتازة
75.2%	64.3%	79.3%	يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل وأمور التنفيذ

## 6: استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة مهنة القانون

### 1.6 قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)

#### 1.1.6 المعرفة بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية) واستخدامها

صرح 85% من المحامين بأنهم على اطلاع بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي / المقام / المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية).

وحول مدى استخدامهم لقواعد البيانات هذه، صرح 37% بأنهم يستخدمونها دائماً، و53% أحياناً، فيما صرح 13% بأنهم لا يستخدمونها.

وفيما يتعلق بنوع قواعد البيانات المستخدمة، أشار 41% إلى أنهم يستخدمون قاعدة المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، فيما أشار 87% منهم إلى استخدامهم قاعدة بيانات المقتفي، و43% أشاروا إلى استخدام قاعدة بيانات مقام.

#### 2.1.6 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية) لمن يستخدمونها، صرح 90% من المحامين (89% في الضفة الغربية مقابل 94% في قطاع غزة) بأنها تتصف بما يلي: قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، سهولة الاستعمال، يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام، وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، وتغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ، وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

أما بخصوص الرضا عن محتوى قاعدة بيانات المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، فقد عبر 88% عن رضاهم.

### 3.1.6 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) لمن يستخدمونها، صرح 94% من المحامين (95% في الضفة الغربية مقابل 89% في قطاع غزة) بأنها تتصف بما يلي: قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، سهلة الاستعمال، يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام، وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، وتغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ، وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

وفيما يتعلق بمستوى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)، فقد عبر 92% عن رضاهم.

### 4.1.6 وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام) لمن يستخدمونها، صرح 92% من المحامين (93% في الضفة الغربية مقابل 82% في قطاع غزة) بأنها تتصف بما يلي: قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، سهلة الاستعمال، يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام، وتحتوي قاعدة البيانات على ما يكفي من التشريعات، وتغطي قاعدة البيانات الجوانب الفقهية بشكل كافٍ، وأن التعليقات على المواد الفقهية ذات الصلة مصاغة على أكمل وجه.

وفيما يتعلق بمستوى الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (مقام)، فقد عبر 93% عن رضاهم.

## 2.6 نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان)

### 1.2.6 وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لدى مجلس القضاء الأعلى

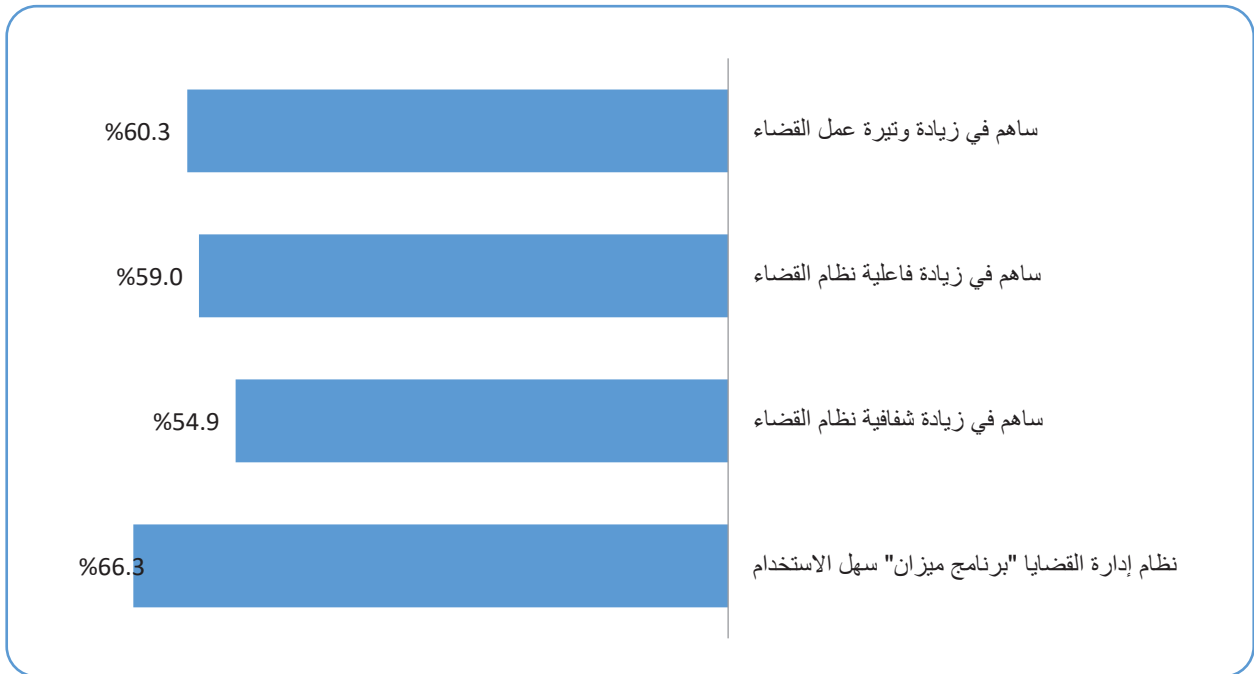
وحول وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لمن يستخدمونه، صرح 95% من المحامين بأن النظام سهل الاستخدام، فيما وصف 86% من المحامين بأنه يساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء، ونفس النسبة (86%) من المحامين المستخدمين وصفوا النظام بأنه ساهم في زيادة فاعلية نظام القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:



جدول 1.2.6: وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لدى مجلس القضاء الأعلى

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%60.3	%24.7	%73.6	ساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء
%59.0	%25.3	%71.5	ساهم في زيادة فاعلية نظام القضاء
%54.9	%19.8	%68.0	ساهم في زيادة شفافية نظام القضاء
%66.3	%24.7	%81.8	نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" سهل الاستخدام

رسم بياني 1.2.6: وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لدى مجلس القضاء الأعلى



## 7: الوصول إلى العدالة

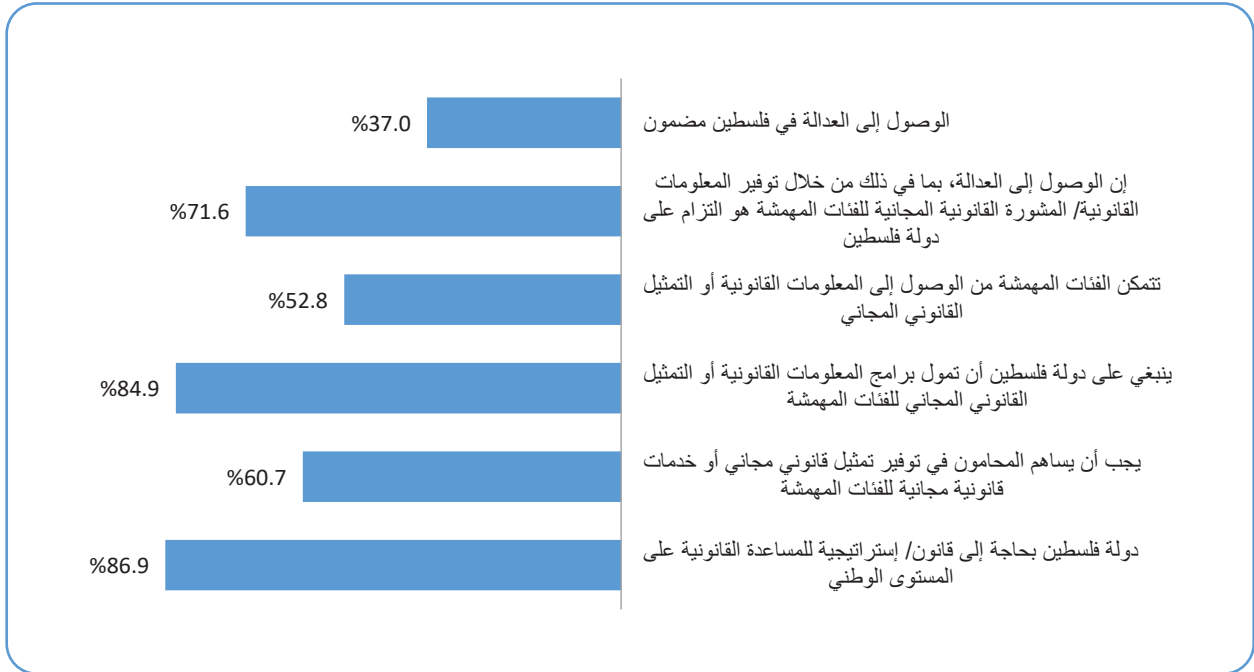
### 1.7 وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين

يرى 37% من المحامين المزاولين أن الوصول للعدالة في فلسطين مضمون، كما أظهرت النتائج أن 87% من المحامين المزاولين أعربوا عن موافقتهم على أن دولة فلسطين بحاجة إلى قانون/ إستراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني، فيما أعرب 85% منهم عن موافقتهم على أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 1.7: وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
37.0%	37.4%	36.9%	الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون
71.6%	70.9%	71.9%	إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين
52.8%	67.6%	47.3%	تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني
84.9%	75.8%	88.3%	ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة
60.7%	57.1%	62.1%	يجب أن يساهم المحامون في توفير تمثيل قانوني مجاني أو خدمات قانونية مجانية للفئات المهمشة
86.9%	87.9%	86.5%	دولة فلسطين بحاجة إلى قانون/ إستراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني

## رسم بياني 1.7: وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين



## 8: نظرة المحامين لوضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

## 1.8 وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في فلسطين

يرى 57% من المحامين المزاولين أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، و56% منهم يرون أن الشرطة تتأثر بالضغط السياسية، و54% منهم يرون أن جهات العدالة غير الرسمية (القضاء العشائري) تلعب دوراً رئيسياً بقطاع العدالة، و85% منهم يرون أن التكلفة العالية تحول دون وصول المتحاكمين لحقوقهم، ويرى 38% أن النيابة العامة يوجد فيها فساد، و22% منهم يرون أن القضاء فاسد، و27% منهم يرون أن الشرطة فاسدة، و37% منهم يرون أن وضع القضاء في تحسن مستمر، و33% منهم يرون أن مؤسسات العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة، و36% منهم يرون أن القضاة الفلسطينيين مستقلون، و32% منهم يرون أن أعضاء النيابة العامة مستقلون، و38% منهم يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور رقابي مميز على أداء القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.8: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
33.0%	26.4%	35.5%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
35.7%	27.5%	38.7%	القضاة الفلسطينيون مستقلون
32.4%	21.4%	36.5%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
37.9%	57.1%	30.7%	النيابة العامة الفلسطينية يوجد فيها فساد
36.6%	46.7%	32.8%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
56.9%	57.7%	56.6%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية
21.9%	21.4%	22.1%	القضاء الفلسطيني فاسد
26.6%	40.1%	21.5%	الشرطة المدنية الفلسطينية فاسدة
56.3%	75.8%	49.0%	الشرطة المدنية الفلسطينية تتأثر بالضغوط السياسية
69.3%	72.5%	68.0%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
77.8%	72.0%	79.9%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
53.6%	50.5%	54.7%	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
70.7%	65.4%	72.7%	يلتزم موظفو مؤسسات قطاع العدالة بساعات الدوام الرسمية
32.1%	39.0%	29.5%	عدد القضاة في المحاكم الفلسطينية ملائم بشكل عام لحاجات المحاكم
44.3%	44.0%	44.5%	عدد أعضاء النيابة في المحاكم الفلسطينية ملائم بشكل عام لحاجات المحاكم
47.8%	48.4%	47.5%	مباني المحاكم لائقة ومناسبة
85.4%	90.7%	83.4%	تشكل التبليغات مشكلة أساسية في التقاضي
38.4%	30.8%	41.2%	تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور رقابي مميز على أداء الجهاز القضائي
76.7%	56.0%	84.4%	هناك بطء شديد في البت في القضايا في المحاكم النظامية
38.1%	31.9%	40.4%	وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر
49.4%	55.5%	47.1%	تميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا
84.6%	89.6%	82.8%	تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين لحقوقهم

## 1.8 a وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة في فلسطين- (2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021 حول مؤشرات وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة برأي المحامين المزاولين، يتضح أن نسبة المحامين المزاولين في الضفة الغربية الذين يرون أن القضاء فاسد انخفضت من 38% إلى 22%، ونسبة من يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية من 67% إلى 56%، ووضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر من 43% إلى 32%، ووضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر من 51% إلى 40%، وتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا من 54% إلى 47%

فيما ارتفعت نسبة من يرون أن مباني المحاكم لائقة ومناسبة من 39% في استطلاع 2021 إلى 47% في الاستطلاع الحالي (2023).

أما بخصوص الذين يرون أن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدور مميز على أداء الجهاز القضائي فبقيت النسبة ثابتة (47%).

في قطاع غزة انخفضت نسبة من يرون أن وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر من 59% إلى 46%، والقضاء الفلسطيني فاسد من 27% إلى 21%، ومباني المحاكم لائقة ومناسبة من 65% إلى 48%، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور رقابي مميز على أداء الجهاز القضائي من 49% إلى 30%، وهناك بطء شديد في البت في القضايا في المحاكم النظامية من 70% إلى 56%، ووضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر من 55% إلى 31%، وتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا من 71% إلى 55%.

فيما ارتفعت نسبة من يرون أن التبليغات تشكل مشكلة أساسية في التقاضي من 85% في استطلاع 2021 إلى 90% في الاستطلاع الحالي (2023)

أما بخصوص فيمن يرون أن خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية فبقيت ثابتة (57%). للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

جدول 1.8 a : وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في فلسطين- جدول مقارنة (2021-2023)

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
46%	59%	32%	43%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
57%	56%	56%	67%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية
21%	27%	22%	38%	القضاء الفلسطيني فاسد
48%	65%	47%	39%	مباني المحاكم لائقة ومناسبة
90%	85%	83%	91%	تشكل التبليغات مشكلة أساسية في التقاضي
30%	49%	41%	41%	تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور رقابي مميز على أداء الجهاز القضائي
56%	70%	84%	88%	هناك بطء شديد في البت في القضايا في المحاكم النظامية
31%	55%	40%	51%	وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر
55%	71%	47%	54%	تميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا

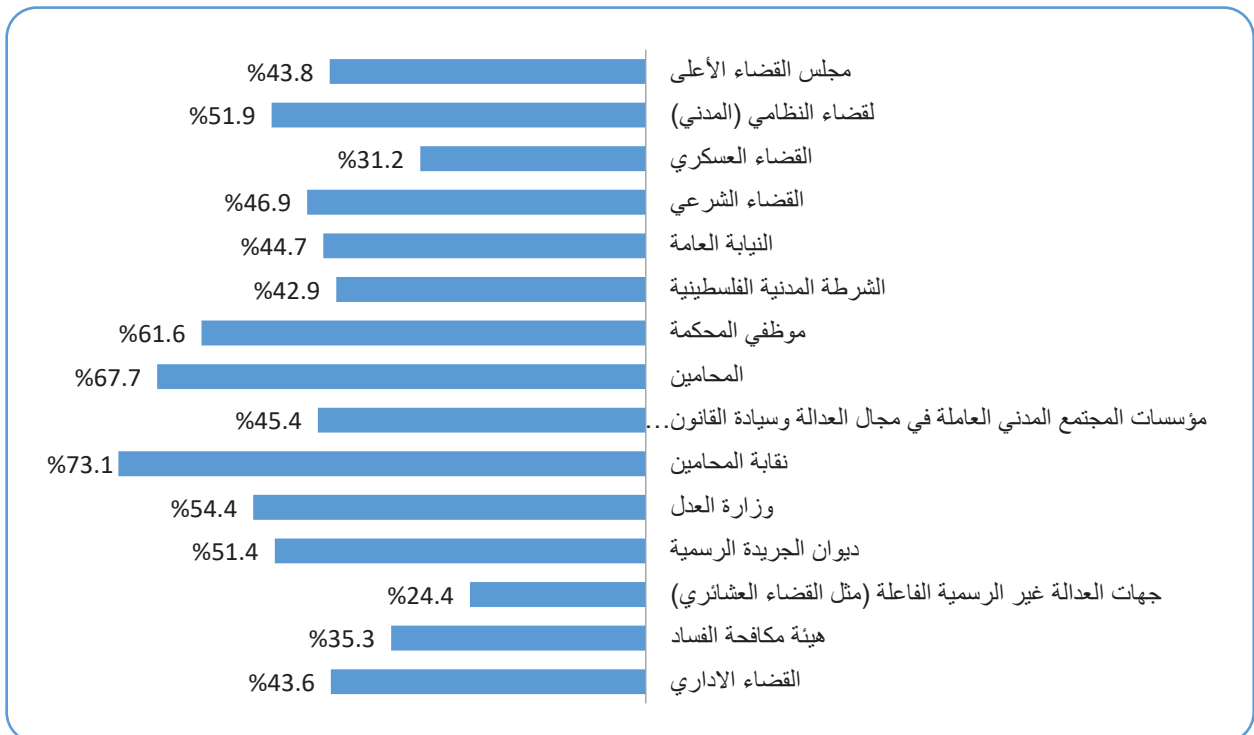
## 2.8 الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

حازت مؤسسات/ جهات قطاع العدالة التالية على أعلى نسبة ثقة من قبل المحامين المزاولين حسب الترتيب: نقابة المحامين (73%)، المحامون (68%)، موظفو المحكمة (62%)، فيما حازت مؤسسات/ جهات قطاع العدالة التالية على أدنى نسبة ثقة من قبل المحامين المزاولين حسب الترتيب: جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (24%)، القضاء العسكري (31%)، هيئة مكافحة الفساد (35%). للمزيد انظر/ ي الجدول والرسم البياني أدناه:

## جدول 2.8: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%43.8	%52.2	%40.7	مجلس القضاء الأعلى
%51.9	%54.4	%50.9	لقضاء النظامي (المدني)
%31.2	%25.3	%33.5	القضاء العسكري
%46.9	%40.1	%49.5	القضاء الشرعي
%44.7	%37.9	%47.2	النيابة العامة
%42.9	%34.1	%46.2	الشرطة المدنية الفلسطينية
%61.6	%51.6	%65.3	موظفي المحكمة
%67.7	%58.2	%71.3	المحامين
%45.4	%40.7	%47.2	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%73.1	%69.8	%74.3	نقابة المحامين
%54.4	%51.6	%55.4	وزارة العدل
%51.4	%44.0	%54.2	ديوان الجريدة الرسمية
%24.4	%18.1	%26.7	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (مثل القضاء العشائري)
%35.3	%23.6	%39.6	هيئة مكافحة الفساد
%43.6	%57.7	%38.4	القضاء الاداري

## رسم بياني 2.8: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة



## 2.8 a الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة- (2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021 حول الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة حسب رأي المحامين المزاولين في الضفة الغربية، يتضح أن تراجعاً كبيراً بمستوى الثقة في المؤسسات/الأجهزة التالية: مجلس القضاء الأعلى من 53% في استطلاع 2021 إلى 41% في الاستطلاع الحالي (2023)، والقضاء النظامي (المدني) من 58% إلى 51%، والقضاء الشرعي من 72% إلى 50%، والنيابة العامة من 52% إلى 47%، والمحامون/ات من 77% إلى 68%، فيما لم تتغير نسبة الثقة بالشرطة المدنية الفلسطينية و بقيت بحدود 47%.

أما في قطاع غزة، فيتضح أن هناك تراجعاً واضحاً بمستوى الثقة في كافة المؤسسات/الأجهزة التالية: مجلس القضاء الأعلى من 64% في استطلاع 2021 إلى 52% في استطلاع 2023، القضاء النظامي (المدني) من 66% إلى 54%، القضاء الشرعي من 66% إلى 40%، النيابة العامة من 51% إلى 38%، الشرطة المدنية الفلسطينية من 49% إلى 34%، فيما ارتفعت نسبة الثقة فالمحامون/ات من 54% إلى 58%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 2.8 a: الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة- جدول مقارنة (2021-2023)

قطاع غزة		الضفة الغربية		
2023	2021	2023	2021	
%52.2	%64.0	%40.7	%53.0	مجلس القضاء الأعلى
%54.4	%65.9	%50.9	%58.4	القضاء النظامي (المدني)
%40.1	%66.2	%49.5	%72.4	القضاء الشرعي
%37.9	%50.6	%47.2	%51.6	النيابة العامة
%34.1	%48.5	%46.2	%47.8	الشرطة المدنية الفلسطينية
%58.2	54.3%	%67.7	77.4%	المحامون/ات

## 3.8 الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ وأسبابه

يرى 84% من المحامين المزاولين بأنه يوجد اكتظاظ بدوائر التنفيذ، وعند سؤال هؤلاء عن أسباب الاكتظاظ، أشار 85% من المحامين المزاولين إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين، فيما أشار 73% إلى تعقيد الإجراءات و 52% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى عدم كفاءة الموظفين، و 73% من المحامين في الضفة الغربية أشاروا إلى أن السبب يعود إلى صعوبة تنفيذ القرارات في بعض المناطق بسبب الاحتلال. للمزيد انظر/ي إلى الجدول أدناه:



## جدول 3.8: الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ وأسبابه

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%85.2	%88.8	%83.6	نقص الموظفين
%51.6	%56.5	%49.5	عدم كفاءة الموظفين
%73.4	%60.0	%79.2	تعقيد الإجراءات
%55.9	%17.1	%72.8	صعوبة تنفيذ القرارات في بعض المناطق بسبب الاحتلال

## 4.8 الاكتظاظ لدى كاتب العدل وأسبابه

يرى 50% من المحامين المزاولين بأنه يوجد اكتظاظ لدى كاتب العدل. وعند سؤال هؤلاء عن أسباب الاكتظاظ، أشار 91% منهم إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين، فيما أشار 71% إلى أن السبب يعود إلى تعقيد الإجراءات، فيما أشار 46% إلى أن السبب يعود إلى عدم كفاءة الموظفين. للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

## جدول 4.8: الاكتظاظ لدى كاتب العدل وأسبابه

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%91.0	%92.2	%90.8	نقص الموظفين
%46.0	%50.0	%45.0	عدم كفاءة الموظفين
%70.7	%43.8	%77.1	تعقيد الإجراءات

## 5.8 الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ وأسبابه

أشار 76% من المحامين المزاولين إلى أنه يوجد اكتظاظ لدى دوائر التبليغ. وعند سؤال هؤلاء عن أسباب الاكتظاظ، أشار 78% من المحامين المزاولين إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين، فيما أشار 79% إلى أن السبب يعود إلى صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين، و63% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال، و71% أشاروا إلى نقص الخدمات اللوجستية أو الدعم الفني لتكنولوجيا المعلومات. للمزيد انظر/ بالجدول أدناه:

## جدول 5.8: الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ وأسبابه

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
79.2%	62.1%	86.6%	صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين
63.3%	18.3%	82.6%	صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال
78.0%	68.0%	82.4%	نقص الموظفين
59.2%	77.8%	51.3%	عدم كفاءة الموظفين
68.8%	56.2%	74.2%	تعقيد الإجراءات
50.8%	43.8%	53.8%	يقوم مسؤولو التبليغات بتبليغ الأطراف بعد تلقي مبالغ مالية منهم
71.0%	64.1%	73.9%	نقص الخدمات اللوجستية أو الدعم الفني لتكنولوجيا المعلومات

## 6.8 البطء في سير الدعاوى وأسبابه

أشار 84% من المحامين المزاولين إلى أنه يوجد بطء في سير الدعاوى. وعند سؤال هؤلاء عن أسباب هذا البطء، أشار 94% من المحامين المزاولين إلى أن السبب يعود إلى التأخير في التبليغات، فيما أشار 74% إلى أن السبب يعود إلى تعقيد الإجراءات المدنية، وهناك ضرورة للتبسيط والإصلاح، ونفس النسبة (74%) أشاروا إلى أن السبب يعود إلى تعقيد الإجراءات الجنائية، وهناك ضرورة للتبسيط والإصلاح. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 6.8: البطء في سير الدعاوى وأسبابه

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
93.9%	90.1%	94.9%	التأخير في التبليغات
64.2%	54.1%	66.7%	عدم حضور المحامين
43.1%	44.1%	42.9%	تغيب القضاة
51.5%	55.0%	50.7%	ضعف القضاة في إدارة الدعوى
73.8%	73.8%	73.8%	تعقيد الإجراءات المدنية وهناك ضرورة للتبسيط والإصلاح
73.6%	65.8%	75.6%	تعقيد الإجراءات الجنائية وهناك ضرورة للتبسيط والإصلاح

## 7.8 إشكالات نظام القضاء في دولة فلسطين

اعتبر 88% من المحامين المزاولين أن تكديس الملفات المدورة (الاختناق القضائي) يشكل إشكالاً في نظام القضاء، فيما اعتبر 70% أن النقص في أعداد الموظفين والقضاة يشكل إشكالاً، و66% أشاروا إلى عدم الثقة بالقضاء، و60% منهم أشاروا إلى تدخل السلطة التنفيذية، و60% منهم أشاروا إلى تدخل الأجهزة الأمنية، و61% أشاروا إلى عدم توفر إرادة سياسية للإصلاح، و67% منهم أشاروا إلى عدم وجود قضاء موحد، و67% منهم أشاروا إلى عدم مواءمة التشريعات مع القانون الدولي، كأبرز إشكالات تواجه نظام القضاء في دولة فلسطين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 7.8: إشكالات نظام القضاء في دولة فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%59.6	%61.0	%59.1	تدخل السلطة التنفيذية
%59.8	%61.5	%59.1	تدخل الأجهزة الأمنية (الأمن الوقائي، المخابرات...)
%61.4	%66.5	%59.5	عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح
%64.3	%61.0	%65.5	وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون نتيجة الاحتلالات المتعاقبة على فلسطين
%70.1	%73.6	%68.8	نقص في أعداد الموظفين والقضاة
%64.6	%74.2	%61.0	عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
%65.0	%48.9	%71.0	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية
%65.5	%67.0	%64.9	عدم الثقة بالقضاء
%88.0	%90.7	%87.1	تكديس الملفات المدورة (الاختناق القضائي)
%67.3	%94.5	%57.1	عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة
%68.2	%97.3	%57.3	عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة
%66.8	%83.5	%60.6	عدم وجود مواءمة قانونية مع القانون الدولي

## 8.8 الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ

أعرب 36% من المحامين المزاولين عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية، فيما أعرب 28% عن عدم رضاهم، في حين اختار 21% منهم الحياد، و15% منهم أفادوا بأنهم لا يعرفون. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

### جدول 8.8: الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%27.7	%34.6	%25.1	عدم رضا
%20.9	%20.9	%20.9	حياد/لا رأي
%36.2	%23.6	%40.9	رضا
%15.2	%20.9	%13.1	لا أعرف
%100.0	%100.0	%100.0	

### رسم بياني 8.8: الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ



وحول وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ، أشار 72% من المحامين المزاويلين إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما بشكلٍ جزئيٍّ أو كليٍّ، فيما أشار 28% عكس ذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 8.8a: وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%10.8	%13.2	%9.9	نعم كلياً
%60.8	%48.4	%65.5	نعم جزئياً
%28.4	%38.5	%24.6	أبداً
%100.0	%100.0	%100.0	

## 9: التعيين في القضاء والنيابة العامة

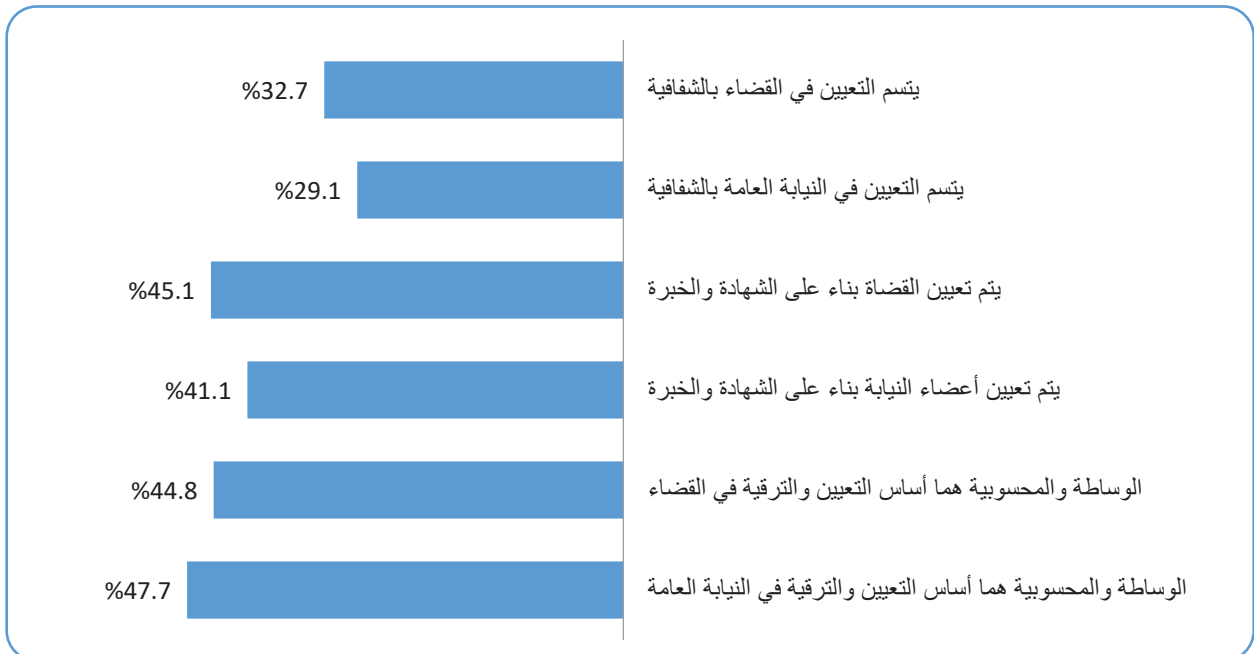
### 1.9 كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة

تظهر النتائج أن 48% من المحامين المزاولين وافقوا على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، كما وافق 45% على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 1.9: كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%32.7	%23.1	%36.3	يتسم التعيين في القضاء بالشفافية
%29.1	%20.9	%32.2	يتسم التعيين في النيابة العامة بالشفافية
%45.1	%39.0	%47.4	يتم تعيين القضاة بناء على الشهادة والخبرة
%41.1	%36.3	%42.9	يتم تعيين أعضاء النيابة بناء على الشهادة والخبرة
%44.8	%59.3	%39.4	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء
%47.7	%62.1	%42.3	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة

رسم بياني 1.9: كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة



## 10: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

### 1.10 المنظومة القانونية الفلسطينية والمساواة وعدم التمييز

تظهر النتائج أن 74% من المحامين المزاويلين أشاروا إلى أن المنظومة القانونية الفلسطينية تكفل المساواة وعدم التمييز، فيما أشار 26% إلى أن هذه المنظومة لا تكفل ذلك. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.10: المنظومة القانونية الفلسطينية والمساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%25.4	%31.9	%23.0	نعم، بشكل كامل
%48.1	%40.7	%50.9	نعم، بشكل جزئي
%19.0	%20.3	%18.5	لا، إلى حد ما
%7.5	%7.1	%7.6	لا، أبداً
%100.0	%100.0	%100.0	

### 2.10 الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

يرى 80% من المحامين المزاويلين أن الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة تعتبر سبباً في عدم تعزيز المساواة وعدم التمييز، فيما يرى 64% إلى أن السبب يعود إلى غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز، و60% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى غياب الإرادة السياسية تجاه أعمال المنظومة القانونية لحقوق الإنسان. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 2.10: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%80.2	%78.9	%80.2	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
%59.5	%68.7	%56.1	غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل
%59.8	%68.7	%56.5	غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
%64.0	%68.1	%62.4	غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
%60.7	%64.3	%59.3	غياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية

## رسم بياني 2.10: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز



## 3.10 العنف المرتفع ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني خلال جائحة كورونا

يرى 57% من المحامين المزاولين أن العنف الاقتصادي ضد المرأة ارتفع خلال جائحة كورونا، فيما أشار 48% إلى ارتفاع العنف النفسي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 3.10: ارتفاع العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني خلال جائحة كورونا

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
41.3%	42.9%	40.7%	العنف الجسدي (لوي الذراع، شد الشعر، الصفع على الوجه..)
48.3%	47.8%	48.5%	العنف النفسي
33.6%	36.8%	32.4%	العنف الجنسي
57.2%	64.8%	54.4%	العنف الاقتصادي

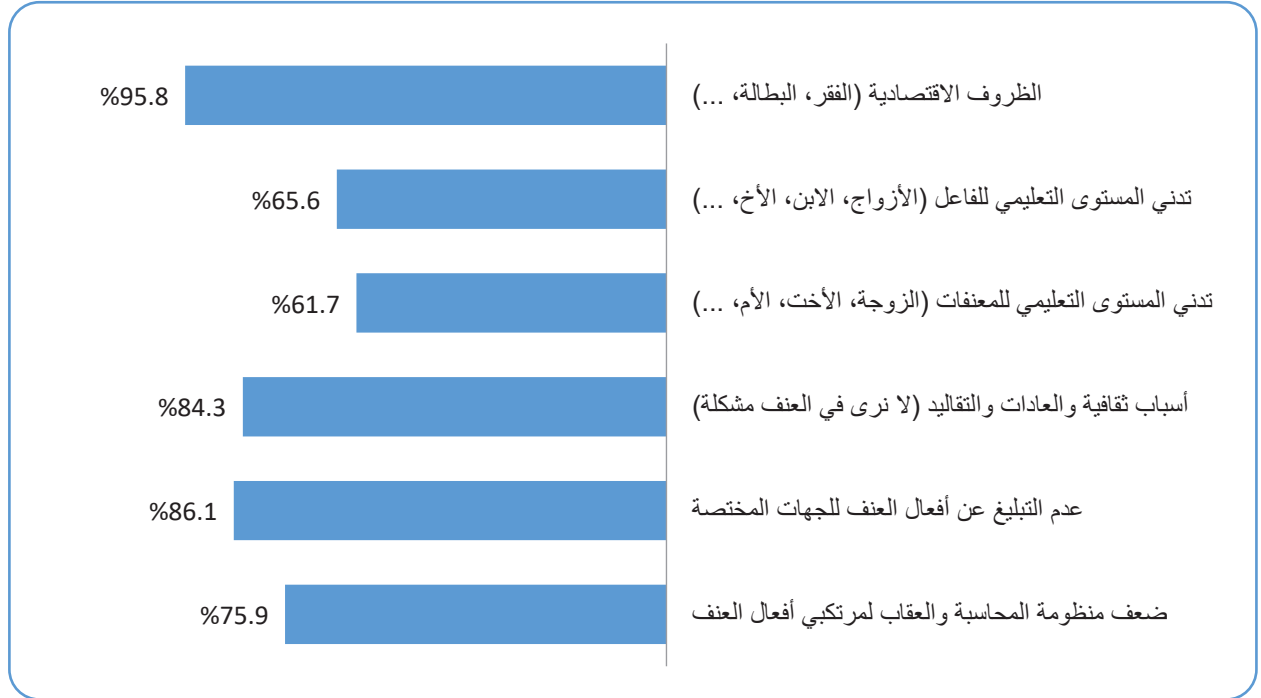
## 4.10 أسباب وجود ظاهرة العنف

يرى 96% من المحامين المزاولين أن سبب وجود ظاهرة العنف يعود إلى الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة،...)، و86% يرون أن السبب يعود إلى عدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة، فيما يرى 84% أن السبب يعود إلى أسباب ثقافية والعادات والتقاليد (لا نرى في العنف مشكلة). للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 4.10: أسباب وجود ظاهرة العنف

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%95.8	%99.5	%94.5	الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة، ...)
%65.6	%68.1	%64.7	تدني المستوى التعليمي للفاعل (الأزواج، الابن، الأخ، ...)
%61.7	%64.8	%60.6	تدني المستوى التعليمي للمعنفات (الزوجة، الأخت، الأم، ...)
%84.3	%84.1	%84.4	أسباب ثقافية والعادات والتقاليد (لا نرى في العنف مشكلة)
%86.1	%82.4	%87.5	عدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة
%75.9	%76.9	%75.6	ضعف منظومة المحاسبة والعقاب لمرتكبي أفعال العنف

#### رسم بياني 4.10: أسباب وجود ظاهرة العنف









استطلاع آراء  
المحامين/ات  
المتدربين/ات



## العينة:

بلغ حجم العينة في استطلاع المحامين المتدربين 657، منها 577 في الضفة الغربية و80 في قطاع غزة.

### 1: تقييم مستوى المحامين الفلسطينيين المتدربين

#### 1.1 السبب الرئيسي لدراسة القانون

صرح 83% من المحامين المتدربين أن السبب الرئيسي الذي دفعهم لدراسة القانون هو الرغبة الشخصية، و8% صرحوا بأن السبب هو رغبة الأهل، فيما صرح 4% إلى أن السبب هو الطموح في تحسين الوضع المادي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.1: السبب الرئيسي لدراسة القانون

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%83.4	%72.5	%84.9	رغبتي الشخصية
%2.9	%1.3	%3.1	المعدل العالي في الثانوية العامة
%7.6	%17.5	%6.2	رغبة الأهل
%4.3	%6.3	%4.0	طموحي في تحسين وضعي المادي
%1.1	%1.3	%1.0	الوضع الاجتماعي (بريستيج)
%0.8	%1.3	%0.7	أخرى
%100.0	%100.0	%100.0	

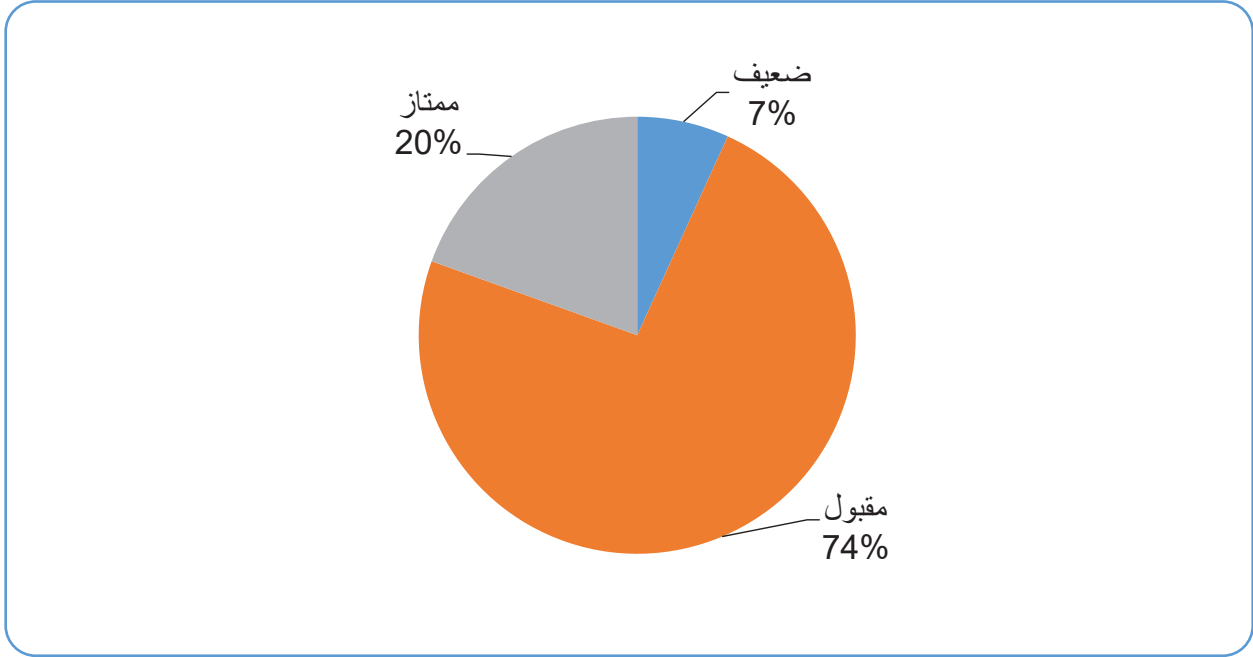
#### 2.1 مستوى المحامين

صرح 20% من المحامين المتدربين أن مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز، فيما أشار 74% إلى أنه مقبول، و7% أنه ضعيف. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 2.1: مستوى المحامين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%6.8	%6.3	%6.9	ضعيف
%73.7	%73.8	%73.7	مقبول
%19.5	%20.0	%19.4	ممتاز
%100.0	%100.0	%100.0	

## رسم بياني 2.1: مستوى المحامين



### 3.1 أسباب ضعف المحامين

أشار 64% من الذين صرحوا إلى أن مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيفاً أن السبب يعود إلى أن نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (68% في الضفة، 40% في القطاع)، وسبب ضعف التدريب المقدم من نقابة المحامين حسب ما صرح 71% منهم، كما يعزو 58% أن السبب يعود إلى أن المحامين لا يسعون لتطوير أنفسهم. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 3.1: أسباب ضعف المحامين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	السبب
53.3%	40.0%	55.0%	ضعف كليات الحقوق
71.1%	40.0%	75.0%	ضعف التدريب المقدم من نقابة المحامين
60.0%	20.0%	65.0%	ضعف القضاء
64.4%	40.0%	67.5%	نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة
57.8%	80.0%	55.0%	لا يسعى المحامون لتطوير أنفسهم

## 4.1 إشكالات مهنة المحاماة

أعرب 85% من المحامين المتدربين عن أن أهم إشكال يواجه مهنة المحاماة هو وجود عدد كبير من المحامين، وعدم الثقة بالمحامين بنسبة 62%، وسبب عدم اهتمام النقابة بتدريب المحامين حسب ما أشار إليه 48% منهم، وتدخل الأجهزة الأمنية في القضاء حسب ما أشار إليه 52% منهم، وانعدام استقلالية القضاء حسب ما أشار إليه 47% منهم، والفساد في القضاء حسب ما أشار إليه 37% منهم، وضعف مستوى القضاة حسب ما أشار إليه 45% منهم. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 4.1 إشكالات مهنة المحاماة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
84.8%	86.3%	84.6%	وجود عدد كبير من المحامين
44.6%	38.8%	45.4%	ضعف مستوى القضاة للقيام مهامهم
46.7%	42.5%	47.3%	انعدام استقلالية القضاء
36.8%	38.8%	36.6%	الفساد في القضاء
51.6%	51.3%	51.6%	تدخل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي
62.3%	72.5%	60.8%	عدم ثقة الناس بالمحامين
42.2%	55.0%	40.4%	عدم كفاءة المحامين المدربين
48.4%	42.5%	49.2%	عدم اهتمام النقابة بتدريب المحامين
45.1%	43.8%	45.2%	عدم التعامل بجدية مع المحامين المتدربين من قبل القضاة وأعضاء النيابة

## 5.1 حل مشكلة الارتفاع في عدد المحامين

وبشأن الإجراءات لحل إشكال وجود عدد كبير من المحامين، أشار 92% من المحامين المتدربين إلى أن أهم إجراء يمكن أن يتخذ هو الحد من قبول الطلبة في كليات الحقوق، ونفس النسبة (69%) للإجراءات التالية: أن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين، أن تحد النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني، أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحد من عدد المتدربين الذين يجتازونه. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 5.1: حل مشكلة الارتفاع في عدد المحامين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
69.3%	55.1%	71.3%	أن تحد النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني
68.2%	53.6%	70.3%	أن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين
69.1%	59.4%	70.5%	أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحد من عدد المتدربين الذين يجتازونه
92.1%	97.1%	91.4%	على كليات الحقوق أن تحد من عدد الطلبة المقبولين

## 2: دور نقابة المحامين الفلسطينية

## 1.2 الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية

أعرب 87% من المحامين المتدربين (وبنفس النسبة) عن موافقتهم على عبارة "تعمل النقابة على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم مهنة المحاماة" وعبارة "تعمل النقابة على تطوير أخلاقيات وسلوكيات المهنة"، وأعرب 81% عن موافقتهم على عبارة "تتابع النقابة الشكاوى التي تقدم ضد المحامين بجديّة"، حيث حصلت هذه العبارات على أعلى نسب موافقة. فيما حصلت عبارة "الهيئة العامة للنقابة ضعيفة" على أدنى نسبة موافقة (25%) وعبارة "نقابة المحامين محتكرة من مجموعة معينة من المحامين" بنسبة موافقة 26%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.2: الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
49.5%	43.8%	50.3%	يتم التشاور بشكل مستمر مع نقابة المحامين عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة.
52.4%	57.5%	51.6%	تلعب نقابة المحامين دوراً مميزاً في الحياة السياسية الفلسطينية
86.6%	88.8%	86.3%	تعمل النقابة على تطوير أخلاقيات وسلوكيات المهنة
86.8%	93.8%	85.8%	تعمل النقابة على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم مهنة المحاماة
28.5%	50.0%	25.5%	نقابة المحامين مسيسة
61.0%	65.0%	60.5%	نقابة المحامين تُفعل المواد المتعلقة بسن التقاعد للمحامين
46.3%	32.5%	48.2%	نقابة المحامين تحدد عدد الوكالات العامة للشركات والمؤسسات لكل محام
26.0%	36.3%	24.6%	نقابة المحامين محتكرة من مجموعة معينة من المحامين
24.5%	16.3%	25.6%	الهيئة العامة للنقابة ضعيفة
57.4%	63.8%	56.5%	تتم مراجعة هيكلية النقابة
80.5%	76.3%	81.1%	تتابع النقابة الشكاوى التي تقدم ضد المحامين بجديّة
24.5%	42.5%	22.0%	تتعامل النقابة بالواسطة والمحسوبة
58.3%	55.0%	58.8%	لجان الأبحاث القانونية في النقابة نزيهة
69.9%	57.5%	71.6%	مكتبة النقابة مرتبة

## 2.2 الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية

وافق 96% من المحامين المتدربين على أن دور النقابة يجب أن يكون في مجال نشر الثقافة القانونية، و95% منهم أشاروا إلى أنه يجب على نقابة المحامين تدريب وتطوير المحامين ومهنة المحاماة، ونفس النسبة (95%) إلى أنه يجب عليه الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، و92% إلى أنه يجب على النقابة تنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة (مجلس القضاء، النيابة العامة، وزارة العدل. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 2.2: الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%94.7	%98.8	%94.1	تدريب وتطوير المحامين ومهنة المحاماة
%89.8	%81.3	%91.0	المشاركة في مشاورات متعلقة بتطوير التشريعات لتيسير عمل قطاع العدالة
%95.4	%95.0	%95.5	الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين
%71.4	%66.3	%72.1	المشاركة في الحياة السياسية
%92.4	%88.8	%92.9	تنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة (مجلس القضاء، النيابة العامة، وزارة العدل)
%89.6	%82.5	%90.6	تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضاء النقابة
%92.8	%93.8	%92.7	تنشيط البحث القانوني
%96.3	%95.0	%96.3	نشر الثقافة القانونية
%88.1	%83.8	%88.7	المساهمة في وصول الفئات المهمشة لخدمات المساعدة القانونية



## 3: برنامج التدريب

## 1.3 وصف برامج التدريب للمحامين المتدربين مع المحامي المدرب

وافق 87% من المحامين المتدربين على عبارة "المحامون المتدربون يواجهون صعوبات في العثور على محامٍ مزاول لتدريبهم" و 88% وافقوا على العبارة "لقد هيأني التدريب للترافع أمام المحاكم بالنيابة عن أستاذي"، فيما أشار 82% منهم إلى أن على النقابة أن تلزم كل محامٍ مزاول بتقديم عدد معين من المحاضرات للمحامين المتدربين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 1.3: وصف برامج التدريب للمحامين المتدربين مع المحامي المدرب

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
76.0%	77.5%	75.7%	التدريب لمدة سنتين ضروري للتعرف على المهنة وأصول ممارستها
53.0%	50.0%	53.4%	مدة التدريب طويلة
87.4%	86.3%	87.5%	صعوبة العثور على محامٍ مزاول للتدريب عنده
39.6%	52.5%	37.8%	المحامي المزاول لا يقوم بتدريب المحامين المتدربين بشكل جيد
42.3%	41.3%	42.5%	من الواجب ان يكون التدريب لدى المحامين أو جزء منه بالحصول على دبلوم جامعي
87.8%	76.3%	89.4%	لقد هيأني التدريب للترافع أمام المحاكم بالنيابة عن أستاذي
41.4%	47.5%	40.6%	التدريب على أعمال المحاماة هو مثل العمل كمراسل لدى المحامي الأستاذ
67.1%	63.8%	67.6%	على النقابة أن تعمل على زيادة عدد المحامين المتدربين عند كل محامٍ مزاول
81.7%	88.8%	80.8%	على النقابة أن تلزم كل محامٍ مزاول بتقديم عدد معين من المحاضرات للمحامين المتدربين
23.1%	17.5%	23.9%	المحامون الفلسطينيون ذو كفاءة وليسوا بحاجة إلى تدريب
80.8%	82.5%	80.6%	المحامي المدرب يسمح للمتدربين بحضور النشاطات التدريبية التي تعدها منظمات المجتمع المدني المختلفة
72.5%	52.5%	75.2%	منح المحامي المتدرب الحق في الحصول على إناجات من محامين آخرين إضافةً إلى المحامي الذي يتدرب لديه

### 2.3 وصف برامج التدريب للمحامين المتدربين في النقابة

وافق 92% من المحامين المتدربين على عبارة "تخصيص راتب للمحامي المتدرب"، و90% أعربوا عن موافقتهم على أن "لدى المحامين الرغبة في تطوير قدراتهم"، فيما أعرب 78% عن موافقتهم على عبارة "حرص المتدربين على حضور محاضرات وورشات العمل التي تعقدها النقابة"، و76% وافقوا على عبارة "يجب توفير التدريب الأولي للمتدربين المحامين من قبل معهد تابع للنقابة متخصص للتدريب". للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول 2.3: وصف برامج التدريب للمحامين المتدربين في النقابة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
69.7%	67.5%	70.0%	نقابة المحامين تراعي تخصص الأساتذة الذين يقدمون محاضرات للمحامين المتدربين
78.4%	76.3%	78.7%	حرص المتدربين على حضور محاضرات وورشات العمل التي تعقدها النقابة
60.1%	65.0%	59.4%	برامج تدريب المحامين في النقابة ممتازة وتلبي حاجات المحامين المتدربين
41.2%	35.0%	42.1%	التدريب الذي توفره النقابة للمحامين المتدربين غير كافٍ
75.6%	73.8%	75.9%	يجب توفير التدريب الأولي للمتدربين المحامين من قبل معهد تابع للنقابة متخصص للتدريب
34.9%	31.3%	35.4%	تدير منظمات المجتمع المدني التدريب بشكل أفضل من النقابة
91.6%	86.3%	92.4%	تخصيص راتب للمحامي المتدرب
90.1%	97.5%	89.1%	لدى المحامين الرغبة في تطوير قدراتهم
59.4%	70.0%	57.9%	يجب توفير تدريب مستمر لجميع المحامين كمتطلب تجديد رخصة مزاولة المهنة

## 4: كليات الحقوق في فلسطين

## 1.4 وصف كليات الحقوق في فلسطين

أعرب 92% من المحامين المتدربين عن موافقتهم على وجوب تعزيز معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلاب المقبولين لدى الجامعات، كما أعرب 90% عن موافقتهم على وجوب تعزيز معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلاب.

تظهر النتائج أن أقل نسبة موافقة جاءت لعبارة "عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق جيد بالنسبة إلى حاجة البلد" بنسبة 28%، ثم عبارة "تقوم الكليات بالتنسيق مع نقابة المحامين الفلسطينيين لتدريب المحامين المتخرجين حديثاً" بنسبة 30%. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.4: وصف كليات الحقوق في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
55.7%	58.8%	55.3%	كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة
26.8%	11.3%	28.9%	عدد الطلبة الذين يتم قبولهم في كلية الحقوق جيد بالنسبة إلى حاجة البلد
44.4%	40.0%	45.1%	معايير القبول في كليات الحقوق تحافظ على مستواها الأكاديمي والمهني
86.8%	87.5%	86.7%	يجب تعزيز معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلاب
87.8%	86.3%	88.0%	يجب تعزيز معايير القبول من أجل زيادة جودة عمل الطلاب المقبولين
44.1%	36.3%	45.2%	تقوم الكليات بالتنسيق مع نقابة المحامين الفلسطينيين بتدريب المحامين المتخرجين حديثاً

## 5: وصف طلبة كليات الحقوق

### 1.5 مستوى طلبة كليات الحقوق

أعرب 75% من المحامين المتدربين عن موافقتهم على عبارة "يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل ومأمور التنفيذ"، و50% أعربوا عن موافقتهم على عبارة "مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على كتابة الأبحاث القانونية وإعداد دراسات ممتازة"، فيما حصلت عبارة "يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية وهم قادرون على الدخول إلى سوق العمل" على أقل نسبة موافقة (25%). للمزيد انظر/ياجدول أدناه:

#### جدول 1.5: مستوى طلبة كليات الحقوق

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
45.5%	25.0%	48.4%	يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية ولديهم القدرة على التحليل والاستنباط
24.5%	8.8%	26.7%	يتخرج طلبة كليات الحقوق الفلسطينية وهم قادرون على الدخول إلى سوق العمل
51.9%	32.5%	54.6%	مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على كتابة الأبحاث القانونية وإعداد دراسات ممتازة
49.9%	32.5%	52.3%	مقدرة خريجي كليات الحقوق الفلسطينية على التفكير الإبداعي والتحليل الممتاز
75.2%	60.0%	77.3%	يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل ومأمور التنفيذ

## 6: استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة مهنة القانون

### 1.1.6 المعرفة بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي) / المقام / المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية) واستخدامها

صرح 85% من المحامين المتدربين بأنهم على اطلاع بوجود قواعد البيانات القانونية (المقتفي) / المقام / المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)، وحول مدى استخدامهم لقاعدة البيانات هذه، صرح 39% بأنهم يستخدمونها دائماً، و50% أحياناً، فيما صرح 11% بأنهم لا يستخدمونها.

وحول نوع قاعدة التي يستخدمها المحامون المتدربون، أشار 32% إلى استخدامهم للمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، فيما أشار 75% إلى استخدامهم لقاعدة (المقتفي)، و58% لقاعدة بيانات (المقام).

### 2.1.6 وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية) لمن يستخدمونها، اعتبر 87% من المحامين المتدربين وبنفس النسبة أنها قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وأنها سهلة الاستعمال، ويتم تحديثها بانتظام، وتحتوي على ما يكفي من التشريعات.

أما بخصوص الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)، فقد عبّر 93% عن رضاهم

### 3.1.6 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (المقتفي) لمن يستخدمونها، اعتبر 90% من المحامين المتدربين وبنفس النسبة أنها قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وأنها سهلة الاستعمال، ويتم تحديثها بانتظام، وتحتوي على ما يكفي من التشريعات.

أما بخصوص الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقتفي)، فقد عبّر 95% عن رضاهم

### 4.1.6 وصف قاعدة البيانات القانونية (المقام)

وحول وصف قاعدة البيانات القانونية (مقام) لمن يستخدمونها، اعتبر 91% من المحامين المتدربين وبنفس النسبة أنها قاعدة البيانات أداة أساسية للعمل / الأبحاث، وأنها سهلة الاستعمال، ويتم تحديثها بانتظام، وتحتوي على ما يكفي من التشريعات.

أما بخصوص الرضا عن محتوى قاعدة البيانات القانونية (المقام)، فقد عبّر 96% عن رضاهم

## 2.6 نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان)

### 1.2.6 وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لدى مجلس القضاء الأعلى

وحول وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لمن يستخدمونه، صرح %73 من المحامين المدربين بأن النظام سهل الاستخدام، فيما وصف %69 من المحامين بأنه ساهم في زيادة فاعلية نظام القضاء، كما اعتبرت نفس النسبة (%69) أن النظام ساهم في زيادة وتيرة عمل القضاء، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحامين المدربين المستهدفين في قطاع غزة أشاروا إلى عدم المعرفة لوصف النظام (%86)، فيما أشارت نسب محدودة بالموقفة على عبارات الوصف. للمزيد انظر/ي أدناه:

### جدول 1.2.6: وصف نظام إدارة القضايا (برنامج ميزان) لدى مجلس القضاء الأعلى

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%68.9	%10.0	%77.1	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة وتيرة عمل القضاء
%69.1	%11.3	%77.1	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة فاعلية نظام القضاء
%66.4	%7.5	%74.5	ساهم نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" لدى مجلس القضاء الأعلى في زيادة شفافية نظام القضاء
%73.1	%8.8	%82.0	نظام إدارة القضايا "برنامج ميزان" سهل الاستخدام

## 7: الوصول إلى العدالة

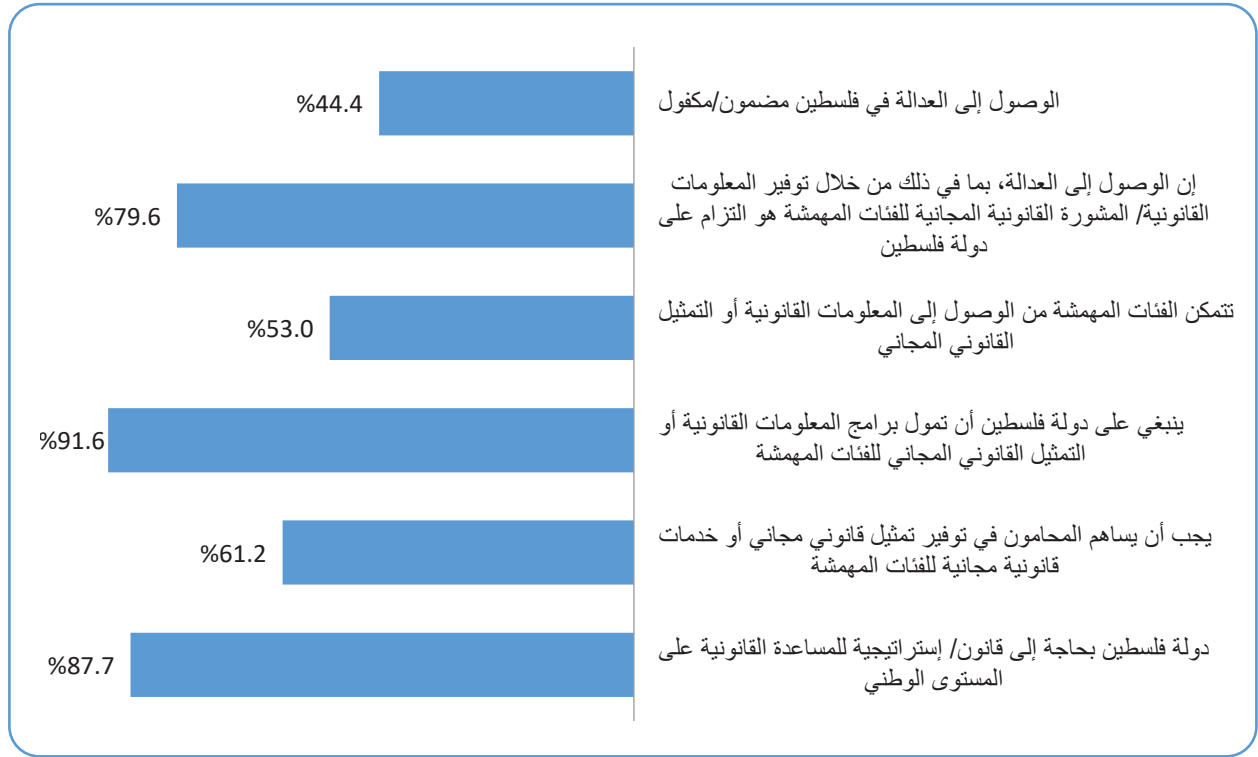
## 1.7 وصف الوصول للعدالة في فلسطين

يرى 44% من المحامين المتدربين أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما أعرب 92% عن موافقتهم على أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة، فيما أعرب 88% منهم عن موافقتهم على أن دولة فلسطين بحاجة إلى قانون / إستراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

## جدول 1.7: وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%44.4	%38.8	%45.2	الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون / مكفول
%79.6	%78.8	%79.7	إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية / المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزام على دولة فلسطين
%53.0	%72.5	%50.3	تتمكن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني
%91.6	%97.5	%90.8	ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة
%61.2	%57.5	%61.7	يجب أن يساهم المحامون في توفير تمثيل قانوني مجاني أو خدمات قانونية مجانية للفئات المهمشة
%87.7	%95.0	%86.7	دولة فلسطين بحاجة إلى قانون / إستراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني

## رسم بياني 1.7: وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين





## 8: نظرة المحامين المتدربين لوضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

### 1.8 وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في فلسطين

يرى 45% من المحامين المتدربين أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، ويرى 28% منهم أن النيابة العامة يوجد فيها فساد، و17% منهم يرون أن القضاء الفلسطيني فاسد، و20% يرون أن الشرطة المدنية فاسدة، و46% منهم يرون أن الشرطة تتأثر بالضغط السياسية، و53% منهم يرون أن جهات العدالة غير الرسمية (القضاء العشائري) تلعب دوراً رئيسياً بقطاع العدالة، و52% منهم يرون أن القضاة الفلسطينيين مستقلون، و50% منهم يرون أن أعضاء النيابة العامة مستقلون، و81% يرون أن تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين لحقوقهم، و49% منهم يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور رقابي مميز على أداء القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.8: وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%48.6	%56.3	%47.5	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
%51.9	%56.3	%51.3	القضاة الفلسطينيون مستقلون
%50.2	%51.3	%50.1	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
%28.0	%37.5	%26.7	النيابة العامة الفلسطينية يوجد فيها فساد
%43.4	%56.3	%41.6	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
%45.4	%50.0	%44.7	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغوط الخارجية
%17.2	%16.3	%17.3	القضاء الفلسطيني فاسد
%19.6	%23.8	%19.1	الشرطة المدنية الفلسطينية فاسدة
%46.0	%66.3	%43.2	الشرطة المدنية الفلسطينية تتأثر بالضغوط السياسية
%73.4	%75.0	%73.1	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
%80.8	%80.0	%80.9	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
%52.7	%57.5	%52.0	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
%72.3	%72.5	%72.3	يلتزم موظفو مؤسسات قطاع العدالة بساعات الدوام الرسمية
%40.8	%47.5	%39.9	عدد القضاة في المحاكم الفلسطينية ملائم بشكل عام لحاجات المحاكم
%47.6	%56.3	%46.4	عدد أعضاء النيابة في المحاكم الفلسطينية ملائم بشكل عام لحاجات المحاكم
%50.5	%57.5	%49.6	مباني المحاكم لائقة ومناسبة
%82.0	%78.8	%82.5	تشكل التبليغات مشكلة أساسية في التقاضي
%49.3	%48.8	%49.4	تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور رقابي مميز على أداء الجهاز القضائي
%80.8	%68.8	%82.5	هناك بطء شديد في البت في القضايا في المحاكم النظامية
%47.2	%63.8	%44.9	وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر
%48.2	%67.5	%45.6	تميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا
%81.1	%90.0	%79.9	تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين لحقوقهم

## 1.8 a وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة في فلسطين - (2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021 حول مؤشرات وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة برأي المحامين المتدربين، يتضح أن هناك انخفاضاً محدوداً في نسب الموافقة على معظم الفقرات التي تصف وضع مؤسسات/أجهزة العدالة في فلسطين، وانخفاضاً واضحاً في نسبة الموافقة على عبارة "وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر"، حيث انخفضت نسبة الموافقة من 54% في استطلاع 2021 إلى 43% في الاستطلاع الحالي، ونسبة الموافقة على عبارة "الشرطة المدنية الفلسطينية تتأثر بالضغط السياسية" من 58% إلى 46%، و "تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة" من 71% إلى 53%، و "تتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا" من 57% إلى 48%، و "وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر" من 57% إلى 48%.

كما وتظهر النتائج ارتفاعاً في نسبة الموافقة على عبارة "أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون" حيث ارتفعت من 44% في استطلاع 2021 إلى 50% في الاستطلاع الحالي (2023)، وعبارة "مباني المحاكم لائقة ومناسبة" من 43% إلى 53%، وعبارة "تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين لحقوقهم" ارتفعت النسبة بشكل كبير من 58% إلى 81% للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 1.8 a: وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة - جدول مقارنة(2021-2023)

2023	2021	
49%	52%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة
52%	55%	القضاة الفلسطينيون مستقلون
50%	44%	أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون
28%	33%	النيابة العامة الفلسطينية يوجد فيها فساد
43%	54%	وضع القضاء في فلسطين في تحسن مستمر
45%	55%	تخضع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية
17%	20%	القضاء الفلسطيني فاسد
20%	28%	الشرطة المدنية الفلسطينية فاسدة
46%	58%	الشرطة المدنية الفلسطينية تتأثر بالضغط السياسية
73%	81%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية حساسة للنوع الاجتماعي
81%	87%	مؤسسات / أجهزة العدالة الفلسطينية حساسة لقضايا الأطفال
53%	71%	تلعب جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة دوراً رئيسياً في قطاع العدالة
72%	79%	يلتزم موظفو مؤسسات قطاع العدالة بساعات الدوام الرسمية
41%	39%	عدد القضاة في المحاكم الفلسطينية ملائم بشكل عام لحاجات المحاكم
48%	45%	عدد أعضاء النيابة في المحاكم الفلسطينية ملائم بشكل عام لحاجات المحاكم
51%	43%	مباني المحاكم لائقة ومناسبة
82%	85%	تشكل التبليغات مشكلة أساسية في التقاضي
49%	44%	تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور رقابي مميز على أداء الجهاز القضائي
81%	81%	هناك بطء شديد في البت في القضايا في المحاكم النظامية
47%	54%	وضع القضاء الشرعي في تحسن مستمر
48%	57%	تتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا
81%	58%	تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين لحقوقهم

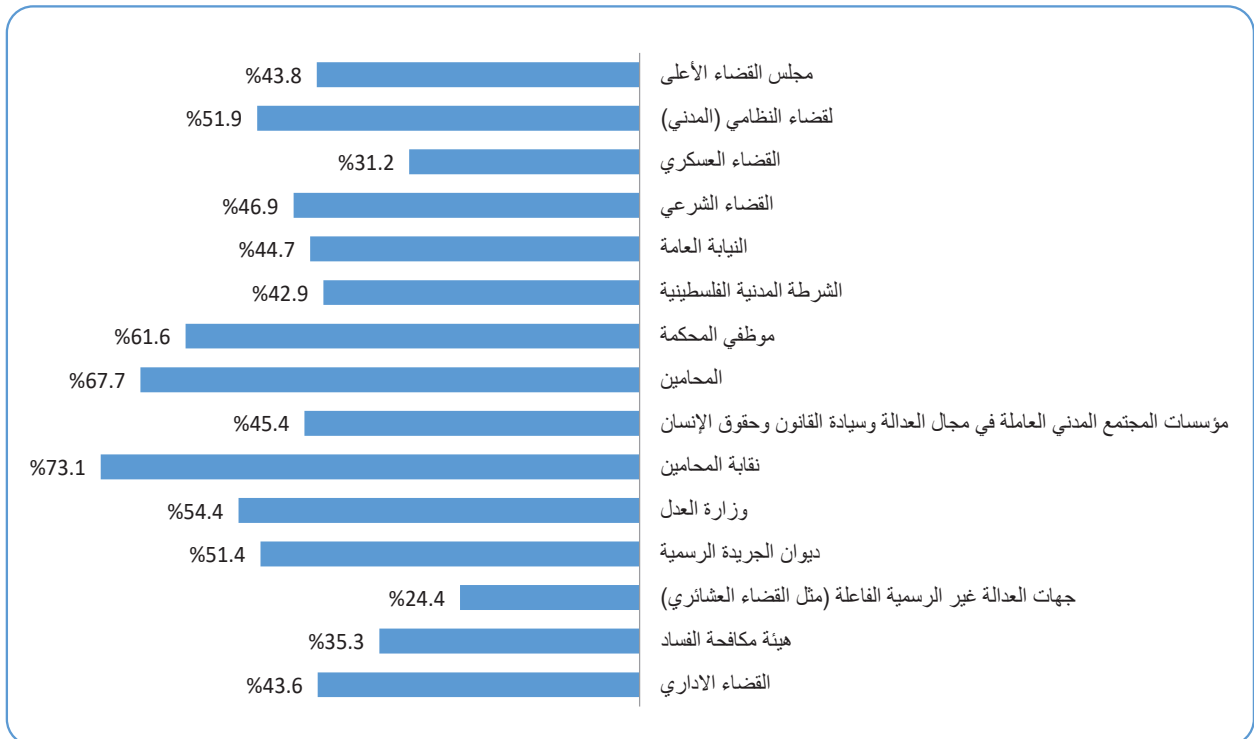
## 2.8 الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة

حازت نقابة المحامين على أعلى نسبة ثقة (79%)، والمحامون بنسبة ثقة 73%، موظفو المحكمة بنسبة ثقة 64%، ووزارة العدل بنسبة ثقة 63%، والقضاء النظامي بنسبة ثقة 61%. فيما حصلت جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة على أدنى نسبة ثقة (30%)، والقضاء العسكري بنسبة ثقة 39%، وهيئة مكافحة الفساد بنسبة ثقة 44%. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول 2.8: الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%51.4	%68.8	%49.0	مجلس القضاء الأعلى
%61.0	%72.5	%59.4	القضاء النظامي (المدني)
%39.4	%40.0	%39.3	القضاء العسكري
%58.1	%73.8	%56.0	القضاء الشرعي
%54.9	%60.0	%54.2	النيابة العامة
%51.9	%47.5	%52.5	الشرطة المدنية الفلسطينية
%64.2	%61.3	%64.6	موظفو المحكمة
%73.2	%60.0	%75.0	المحامون
%53.1	%56.3	%52.7	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%78.5	%73.8	%79.2	نقابة المحامين
%63.0	%70.0	%62.0	وزارة العدل
%56.2	%51.3	%56.8	ديوان الجريدة الرسمية
%30.3	%40.0	%28.9	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة
%51.0	%72.5	%48.0	القضاء الإداري
%44.1	%30.0	%46.1	هيئة مكافحة الفساد

رسم بياني: 2.8 الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة



## 2.8 a الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة - (2021-2023)

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2021 بشأن الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة حسب رأي المحامين يتضح أن هناك تراجعاً ملحوظاً بمستوى الثقة في بكافة المؤسسات/الأجهزة، فمثلاً انخفضت نسبة الثقة بمجلس القضاء الأعلى من 68% خلال استطلاع 2021 إلى 51% في الاستطلاع الحالي (2023)، ونسبة الثقة بالقضاء النظامي (المدني) من 72% إلى 61%، والقضاء العسكري من 55% إلى 39%، والقضاء الشرعي من 74% إلى 58%، والنيابة العامة من 61% إلى 55%. للمزيد انظر/بالجدول أدناه:

### جدول 2.8 a: الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة- جدول مقارنة (2021-2023)

2023	2021	
%51.4	%68	مجلس القضاء الأعلى
%61.0	%72	القضاء النظامي (المدني)
%39.4	%55	القضاء العسكري
%58.1	%74	القضاء الشرعي
%54.9	%61	النيابة العامة
%51.9	%58	الشرطة المدنية الفلسطينية
%64.2	%78	موظفو المحكمة
%73.2	%82	المحامون/ات
%53.1	%64	مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان
%78.5	%83	نقابة المحامين/ات
%30.3	%43	جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة

## 3.8 الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ وأسبابه

يرى 78% من المحامين المتدربين بأنه يوجد اكتظاظ بدوائر التنفيذ، وعند سؤال هؤلاء عن أسباب الاكتظاظ، أشار 86% من المحامين المتدربين إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين، فيما أشار 76% إلى تعقيد الإجراءات، و 65% إلى أن السبب يعود إلى صعوبة تنفيذ القرارات في بعض المناطق بسبب الاحتلال، و 44% إلى أن السبب يعود إلى عدم كفاءة الموظفين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 3.8: أسباب الاكتظاظ لدى دوائر التنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%85.7	%89.6	%85.1	نقص الموظفين
%44.0	%43.3	%44.1	عدم كفاءة الموظفين
%76.3	%64.2	%78.2	تعقيد الإجراءات
%65.8	%29.9	%71.2	صعوبة تنفيذ القرارات في بعض المناطق بسبب الاحتلال

## 4.8 الاكتظاظ لدى كاتب العدل وأسبابه

يرى 52% من المحامين المتدربين بأنه يوجد اكتظاظ لدى كاتب العدل. وعند سؤال هؤلاء عن أسباب الاكتظاظ، أشار 89% منهم إلى أن السبب يعود إلى نقص الموظفين، فيما أشار 72% إلى أن السبب يعود إلى تعقيد الإجراءات، و46% إلى عدم كفاءة الموظفين. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 4.8: أسباب الاكتظاظ لدى كاتب العدل

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%89.1	%100.0	%88.5	نقص الموظفين
%46.0	%15.8	%47.8	عدم كفاءة الموظفين
%72.4	%42.1	%74.2	تعقيد الإجراءات

## 5.8 الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ وأسبابه

أشار 69% من المحامين المتدربين إلى أنه يوجد اكتظاظ لدى دوائر التبليغ. وعند سؤال هؤلاء عن أسباب الاكتظاظ، أشار 86% منهم إلى أن السبب يعود إلى صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين، فيما أشار 81% منهم إلى أن السبب يعود لنقص عدد الموظفين، و74% منهم أشاروا إلى أن السبب يعود إلى صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال، فيما أشار 73% إلى نقص الخدمات اللوجستية أو الدعم الفني لتكنولوجيا المعلومات. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 5.8: أسباب الاكتظاظ لدى دوائر التبليغ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
89.9%	73.2%	92.2%	صعوبة الحصول على العنوان الصحيح للمتقاضين
80.2%	25.0%	88.0%	صعوبة التبليغ في بعض المناطق بسبب الاحتلال
85.1%	66.1%	87.7%	نقص الموظفين
52.3%	48.2%	52.9%	عدم كفاءة الموظفين
74.9%	64.3%	76.4%	تعقيد الإجراءات
46.4%	35.7%	47.9%	يقوم مسؤولو التبليغات بتبليغ الأطراف بعد تلقي مبالغ مالية منهم
67.7%	60.7%	68.7%	نقص الخدمات اللوجستية أو الدعم الفني لتكنولوجيا المعلومات

## 6.8 البطء في سير الدعاوى وأسبابه

أشار 85% من المحامين المتدربين إلى أنه يوجد بطء في سير الدعاوى. وعند سؤال هؤلاء عن أسباب هذا البطء، أشار 94% منهم إلى أن السبب يعود إلى التأخير في التبليغات، فيما أشار 81% إلى أن السبب يعود إلى تعقيد الإجراءات المدنية وأن هنالك ضرورة للتبسيط والإصلاح، و79% أشاروا إلى أن السبب يعود إلى تعقيد الإجراءات الجنائية وهنالك ضرورة للتبسيط والإصلاح. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

## جدول 6.8: أسباب البطء في سير الدعاوى

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
93.7%	78.8%	95.3%	التأخير في التبليغات
64.0%	59.6%	64.4%	عدم حضور المحامين
39.8%	36.5%	40.1%	تغيب القضاة
46.8%	34.6%	48.0%	ضعف القضاة في إدارة الدعوى
80.6%	67.3%	82.0%	تعقيد الإجراءات المدنية وهنالك ضرورة للتبسيط والإصلاح
79.2%	59.6%	81.2%	تعقيد الإجراءات الجنائية وهنالك ضرورة للتبسيط والإصلاح

## 7.8 إشكالات نظام القضاء في دولة فلسطين

يرى 50% من المحامين المتدربين أن تدخل السلطة التنفيذية يشكل إشكاليًا يواجه نظام القضاء في فلسطين، و51% منهم يرون أن تدخل الأجهزة الأمنية من أبرز تلك الإشكالات، ويرى 55% منهم في عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح إشكالا آخر، و56% منهم يرون أن عدم الثقة بالقضاء الإشكالات الأبرز، و85% منهم يرون أن الاختناق القضائي الإشكالات الأكبر. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:



## جدول 7.8: إشكالات نظام القضاء في دولة فلسطين

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%50.4	%45.0	%51.1	تدخل السلطة التنفيذية
%51.4	%53.8	%51.1	تدخل الأجهزة الأمنية (الأمن الوقائي، المخابرات، ...)
%54.8	%58.8	%54.2	عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح
%64.1	%65.0	%64.0	وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبل سيادة القانون نتيجة الاحتلال المتعاقبة على فلسطين
%68.3	%78.8	%66.9	نقص في أعداد الموظفين والقضاة
%56.8	%62.5	%56.0	عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة
%70.2	%55.0	%72.3	الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية
%55.6	%51.3	%56.2	عدم الثقة بالقضاء
%85.2	%87.5	%84.9	تكس الملفات غير المدورة (الاختناق القضائي)
%56.0	%96.3	%50.4	عدم وجود قضاء موحد بين الضفة وغزة
%57.2	%98.8	%51.5	عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة وغزة
%58.4	%81.3	%55.3	عدم وجود مواءمة قانونية مع الاتفاقيات الدولية

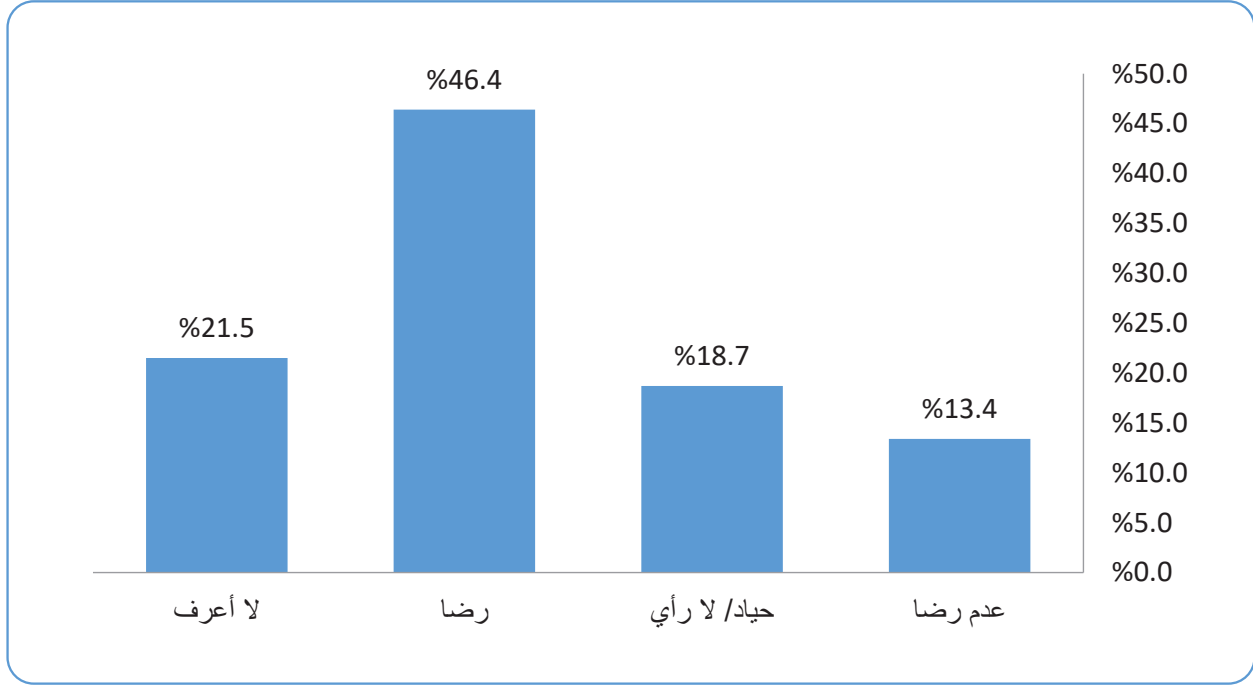
## 8.8 الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ

أعرب %46 من المحامين المتدربين عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية، فيما أعرب %13 منهم عن عدم رضاهم، و%19 منهم محايدون أو لم يبدوا رأيهم، و%22 أفادوا بأنهم لا يعرفون. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

## جدول 8.8: الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%13.4	%20.0	%12.5	عدم رضا
%18.7	%26.3	%17.7	حياد/ لا رأي
%46.4	%23.8	%49.6	رضا
%21.5	%30.0	%20.3	لا أعرف
%100.0	%100.0	%100.0	

### رسم بياني 8.8: الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ



وحول وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ، أشار 65% من المحاميين إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما بشكلٍ جزئيٍّ أو كليٍّ، فيما أشار 11% إلى عكس ذلك، و24% لا يعرفون. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

### جدول 9.8: وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
10.0%	17.5%	9.0%	نعم كلياً
55.4%	36.3%	58.1%	نعم جزئياً
10.7%	15.0%	10.1%	أبداً
23.9%	31.3%	22.9%	لا أعرف
100.0%	100.0%	100.0%	

## 9: التعيين في القضاء والنيابة العامة

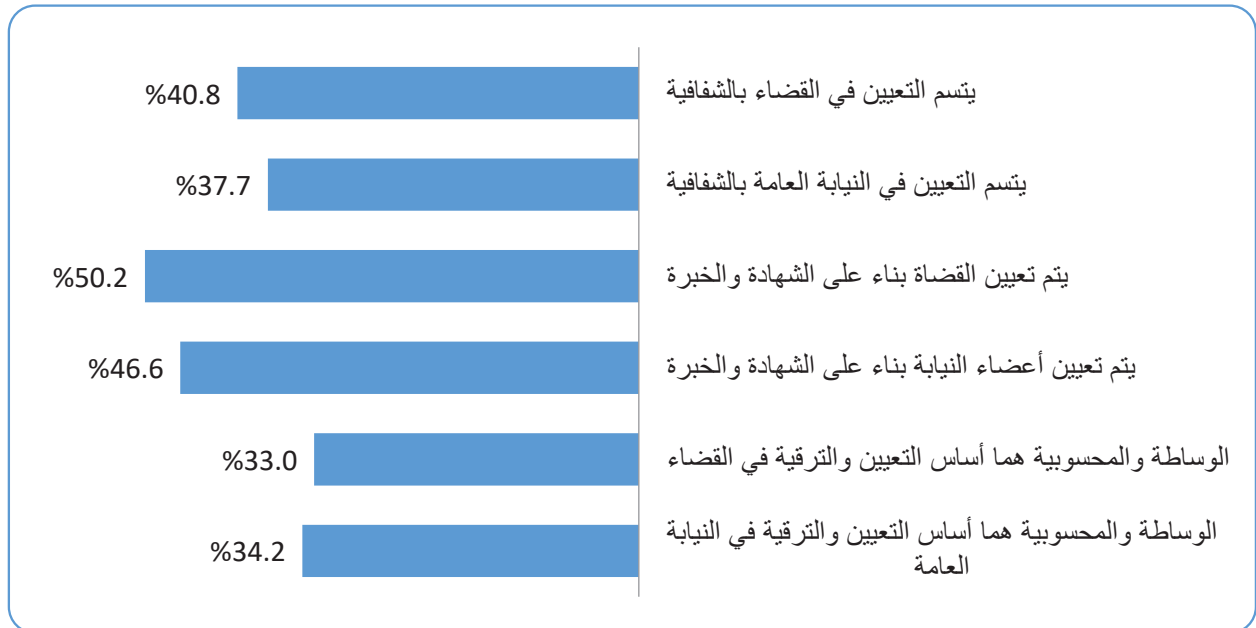
## 1.9 كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة

تظهر النتائج أن 58% من المحامين المتدربين وافقوا على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، كما وافق 53% على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

## جدول 1.9: كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%40.8	%47.5	%39.9	يتسم التعيين في القضاء بالشفافية
%37.7	%41.3	%37.3	يتسم التعيين في النيابة العامة بالشفافية
%50.2	%62.5	%48.5	يتم تعيين القضاة بناء على الشهادة والخبرة
%46.6	%57.5	%45.1	يتم تعيين أعضاء النيابة بناء على الشهادة والخبرة
%33.0	%48.8	%30.8	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء
%34.2	%52.5	%31.7	الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة

## رسم بياني 1.9: كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة



## 10: العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

### 1.10 المنظومة القانونية الفلسطينية والمساواة وعدم التمييز

تظهر النتائج أن 82% من المحامين المتدربين أشاروا إلى أن المنظومة القانونية الفلسطينية تكفل المساواة وعدم التمييز إما بشكل كامل أو جزئي، فيما أشار 3% إلى أن هذه المنظومة لا تكفل ذلك أبداً. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 1.10: المنظومة القانونية الفلسطينية والمساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
26.5%	32.5%	25.6%	نعم، بشكل كامل
56.0%	42.5%	57.9%	نعم، بشكل جزئي
14.6%	23.8%	13.3%	لا، إلى حد ما
2.9%	1.3%	3.1%	لا، أبداً
100.0%	100.0%	100.0%	

### 2.10 الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

أشار 86% من المحامين المتدربين إلى أن الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة تعتبر سبباً في عدم تعزيز المساواة وعدم التمييز، فيما يرى 65% منهم أن السبب يعود إلى غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل، ونفس النسبة (65%) منهم يرون أن غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز السبب في ذلك، ونفس النسبة ترى في غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان السبب، فيما يرى 67% منهم يرون أن السبب يعود لغياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية. للمزيد انظر/ي الجدول والرسم البياني أدناه:

#### جدول 2.10: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
85.7%	78.8%	86.7%	الثقافة السائدة التي لا تدعم تحقيق المساواة
65.0%	72.5%	64.0%	غياب الإرادة السياسية تجاه المساواة بين المرأة والرجل
65.0%	72.5%	64.0%	غياب الإرادة السياسية تجاه المنظومة القانونية لحقوق الإنسان
65.0%	72.5%	64.0%	غياب/ضعف الجهات أو المؤسسات الرسمية المتخصصة في تقديم المشورة القانونية لضمان المساواة وعدم التمييز
67.0%	76.3%	65.7%	غياب/ضعف تأثير مجموعات الضغط والمناصرة الأهلية

### رسم بياني 2.10: الأسباب التي لا تعزز المساواة وعدم التمييز



### 3.10 ارتفاع العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني خلال جائحة كورونا

يرى 50% من المحامين المتدربين أن العنف الاقتصادي ضد المرأة ارتفع خلال جائحة كورونا، فيما أشار 43% إلى ارتفاع العنف النفسي، و39% إلى ارتفاع العنف الجسدي. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 3.10: ارتفاع العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني خلال جائحة كورونا

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
38.8%	35.0%	39.3%	العنف الجسدي (لوي الذراع، شد الشعر، الصفع على الوجه، ...)
43.4%	45.0%	43.2%	العنف النفسي
29.2%	27.5%	29.5%	العنف الجنسي
49.9%	67.5%	47.5%	العنف الاقتصادي

### 4.10 أسباب وجود ظاهرة العنف

يرى 93% من المحامين المتدربين أن سبب وجود ظاهرة العنف يعود إلى الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة، ...)، 94% يرون أن السبب يعود إلى عدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة، فيما يرى 86% أن السبب يعود إلى أسباب ثقافية والعادات والتقاليد. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

#### جدول 4.10: أسباب وجود ظاهرة العنف

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%93.2	%100.0	%92.2	الظروف الاقتصادية (الفقر، البطالة، ...)
%67.7	%75.0	%66.7	تدني المستوى التعليمي للفاعل (الأزواج، الابن، الأخ، ...)
%61.9	%70.0	%60.8	تدني المستوى التعليمي للمعنفات (الزوجة، الأخت، الأم، ...)
%86.0	%83.8	%86.3	أسباب ثقافية والعادات والتقاليد (لا نرى في العنف مشكلة)
%93.7	%96.3	%92.0	عدم التبليغ عن أفعال العنف للجهات المختصة
%85.8	%92.2	%81.4	ضعف منظومة المحاسبة والعقاب لمرتكبي أفعال العنف





المركز الفلسطيني لاستقلال  
المحاماة والقضاء  
«مساهمة»